جـامعة قــاصدي مربــاح ورقلــة

كليــة الحقوق والعلــوم سياسية

قسم :العلوم السياسية

مذكرة تخرج مكملة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

سورية انموذجا 2010-2018

إعداد الطالبة: عائشة عمراني

اشراف الأستاذ: عبد الكريم باسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: حشود نور الدين	رئيسـا
الدكتور: عبد الكريم باسماعيل	مشرفا ومقررا
الدكتور: عصام بن الشيخ	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:2019/06/15

السنــة الجامعية: 2019/2018

جـامعة قــاصدي مربــاح ورقلــة

كليــة الحقوق والعلــوم سياسية

قسم :العلوم السياسية

مذكرة تخرج مكملة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

سورية انموذجا2010-2018

إعداد الطالبة: عائشة عمراني

اشراف الأستاذ: عبد الكريم باسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: نور الدين حشود	رئيسـا
الدكتور: عبد الكريم باسماعيل	مشرفا ومقررا
الدكتور: عصام بن الشيخ	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم:2019/06/15

السنــة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

إلى من ربياني وسهرا لأجلي وعلماني و سقياني من نبع حنانهما

والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من هم سندي في الحياة أختي وأخويا

إلى براعمي ونفسي في الدنيا أولادي حفظهم الله ايناس وريماس ومحمد

الى روح معلمتي الطاهرة مريم تغمدها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى كل جزائري مسلم عربي

إلى وطني العزيز الجزائر الأبية

إلى كل من كان له الفضل في وصولنا لهذا المستوى

شكـــر وعـــرفـان

قال الله تعالى في محكم تنزيله:

" وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (12)

(سورة لقمان الآية 17).

عظيم الشكر والامتنان إلى من صاغ أفكاري وصبر معي ووقف جنبي حتى

أنهيت هذه الرسالة: الدكتور عبد الكريم بإسماعيل

كما أشكر رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على كرمهم لمناقشة هذا البحث المتواضع

اشكر كل الأساتذة الذين واكبوا أطوار مراحلي التعليمية

الشكر الموصول لكل زملائي في العمل من الأمين العام إلى رؤساء المصالح

والموظفين جميعهم لدعمهم المعنوي ولو بكلمة طيبة.

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة الى موضوع التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط سورية دراسة حالة 2018/2010، هذه المنطقة التي تعتبر أغنى منطقة في مجال الطاقة مقارنة مع مثيلاتها في العالم. وتتجلى تلك الأهمية في تضارب المصالح الدولية وظهور مشاريع قديمة وجديدة خاصة وأنها لم تستطع مواكبة التغييرات في الساحة الدولية. مما جعلها محط أنظار القوى الكبرى. فهذه الدراسة تفترض أن هناك مصالح استراتيجية لكلا القوتين في المنطقة. كما تهدف الى تبيان طبيعة التنافس بينهما ومجالاته ومستقبله. فتطرقت لأهمية المنطقة الجيوستراتيجية والجذور التاريخية للتنافس، كما تعرضت الدراسة لتحليل طبيعة الاستراتيجيتين الأمريكية والروسية حيالها وتجزئة دولها وإثارة الفوضى والحروب الأهلية والإثنية والعرقية مستخدمة في ذلك مختلف الوسائل والأدوات لتطبيقها. فقد كانت في بدايتها ترتكز على مقومات القوة الصلبة، لتتغير الى استخدام القوة الناعمة لتنفيذ استراتيجيتهما ثم لتتحول فيما بعد الى توظيف القوة الذكية كمفهوم جديد للقوة والهيمنة والدولية. جاء كل هذا التحول في مفاهيم للقوة وتسخيرها لكل الأدوات لتطبيقاتها في إطار تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمصالح الأمريكية والروسية، منها ما هو سياسي، اقتصادي وأمني في المقام الأول. كما استعرضت هذه الدراسة الازمة السورية كنموذج للتنافس الامريكي الروسي ولتحليل وتوضيح مجالات التنافس بينهما وكيفية توظيف المفاهيم الثلاثة للقوة وتطبيقاتها، فتناولت أسباب الأزمة الداخلية والخارجية وتحليل كلا الاستراتيجيتين في التعامل مع الأزمة للخروج بحل يرضي جميع الاطراف.

الكلمات المفتاحية:

التنافس، الشرق الأوسط، الولايات المتحدة، روسيا، سورية.

Abstract

This study deals with the subject of the American-Russian competing in the Middle East. Syria Case Study 2010 ¬¬2018 this region, which is considered the richest region in terms of energy compared with other countries in the world. This is reflected in the conflict of international interests and the emergence of old and new projects, especially as it has not been able to keep pace with changes in the international arena, making it the focus of attention of the major powers.

This study assumes that there are strategic interests for both forces in the region, as well as to indicate the nature of competing between them and its fields and future; It touched upon the importance of the geostrategic region and the historical roots of contention.

The study also analyzed the nature of the USA and Russian strategies towards them, the fragmentation of their countries, and the creation of chaos and civil, ethnic and racial wars using various means and tools to implement them. It was initially based on the fundamentals of solid power to change to the use of soft power to implement their strategy and then to turn later to the use of smart power as a new concept of international power and hegemony; All this shift in concepts of power and harnessing all the tools to be applied in the framework of achieving the strategic goals and interests of the US and Russian, including what is political economic and security in the first place.

The study also reviewed the Syrian crisis as a model for the US-Russian rivalry and to analyze and clarify the areas of competing between them and how to employ the three concepts of force and its applications, which dealt with the causes of internal and external crisis and the analysis of both strategies in dealing with the crisis to reach a solution that satisfies all parties.

Key words: Competition, Middle East, United States, Russia, Syria.

Abstrait

Cette étude traite du sujet de la concurrence américano-russe au Moyen-Orient. Étude de cas sur la Syrie 2010 ¬¬18 ans dans cette région considérée comme la plus riche en énergie du point de vue énergétique par rapport aux autres pays du monde. Cela se reflète dans le conflit d'intérêts internationaux et l'émergence de projets anciens et nouveaux, d'autant plus qu'il n'a pas été en mesure de suivre le rythme des mutations de la scène internationale, ce qui en fait l'attention des grandes puissances.

Cette étude suppose qu'il existe des intérêts stratégiques pour les deux forces dans la région, ainsi que pour indiquer la nature de la concurrence entre elles et ses domaines et son avenir; Elle a évoqué l'importance de la région géostratégique et les racines historiques des conflits.

L'étude a également analysé la nature des stratégies des États-Unis et de la Russie à leur égard, la fragmentation de leurs pays et la création du chaos et des guerres civiles, ethniques et raciales en utilisant divers moyens et outils pour les mettre en œuvre. Il reposait initialement sur les principes fondamentaux du pouvoir solide, qui consistait à utiliser le pouvoir souple pour mettre en œuvre sa stratégie, puis à passer ensuite à l'utilisation du pouvoir intelligent en tant que nouveau concept de puissance et d'hégémonie internationales; Tous ces changements dans les concepts de pouvoir et de maîtrise de tous les outils à appliquer dans le cadre de la réalisation des objectifs stratégiques et des intérêts des États-Unis et de la Russie, y compris la politique, l'économie et la sécurité.

L'étude a également passé en revue la crise syrienne en tant que modèle pour la rivalité américano-russe et pour analyser et clarifier les zones de concurrence entre elles et la manière d'utiliser les trois concepts de force et ses applications, qui traitaient des causes de la crise interne et

externe. et l'analyse des deux stratégies pour faire face à la crise afin de parvenir à une solution qui satisfasse toutes les parties.

Mots-clés: concurrence, Moyen-Orient, États-Unis, Russie, Syrie

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مـقـدمة**	02
الفصل الأول: الإطار النظري للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط		
02	**تمهيد**	11
03	**المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق الأوسط.**	12
04	**المطلب الأول:** الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.	12
05	**المطلب الثاني:** الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط.	16
06	**المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للتنافس الأمريكي – الروسي على المنطقة**	18
07	**المطلب الأول:** التنافس على منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة.	18
08	**المطلب الثاني:** التنافس على منطقة الشرق الأوسط بعد مرحلة الحرب الباردة.	19
09	**المبحث الثالث: التحول في مفهوم القوة من القوة الصلبة الى القوة الناعمة في ظل التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط.**	21
10	**المطلب الأول:** توظيف القوة الصلبة كأداة للتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة	22
11	**المطلب الثاني:** توظيف القوة الناعمة كأداة للتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة	23
12	**المطلب الثالث:** توظيف القوة الذكية كأداة في التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة	25
13	**المبحث الرابع: استراتيجيات ومجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة شرق الأوسط**	30
14	**المطلب الأول:** استراتيجيات التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة	30
15	**المطلب الثاني:** مجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط.	36
16	**خلاصة الفصل**	47
الفصل الثاني: الأزمة السورية كدراسة حالة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط		
17	**تمهيد**	48
18	**المبحث الأول: العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية**	50
19	**المطلب الأول:** العوامل البشرية والاجتماعية.	50
20	**المطلب الثاني:** العوامل الاقتصادية.	52
21	**المطلب الثالث:** العوامل السياسية.	53
22	**المبحث الثاني :التعامل الأمريكي الروسي مع الأزمة السورية.**	53
23	**المطلب الأول:** الموقف الروسي وأهدافه من الأزمة السورية	53
24	**المطلب الثاني** :الموقف الأمريكي من الأزمة السورية وأهدافه.	59

25	**المطلب الثالث:** مواقف الدول الاقليمية من الأزمة	64
26	**المبحث الثالث: مقارنة بين القوتين الامريكية والروسية**	67
27	**المطلب الأول:** القوة الروسية	68
28	**المطلب الثاني:** القوة الامريكية	69
29	**المبحث الرابع :السيناريوهات المستقبلية للتنافس الأمريكي الروسي في سورية**	70
30	**المطلب الأول:** سيناريو هزيمة روسيا في سورية	70
31	**المطلب الثاني:** سيناريو التوافق الأمريكي الروسي حول سورية	71
32	**المطلب الثالث:** سيناريو هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في العراق.	72
33	**خلاصة الفصل:**	72
34	**الـــخـاتـمـة**	75
35	**قائمة المراجع**	79

فهرس الخرائط

العنوان	الصفحة
الخريطة رقم (01): خريطة الشرق الأوسط الجديد	12
الخريطة رقم (02): خريطة تقسيم خمس دول عربية الى 14 دولة ضمن سيناريوهات التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة العربية	17
الخريطة رقم (03): خريطة جيوبوليتيك الغاز والأزمة السورية	38
الخريطة رقم (04): تداعيات الأزمة السورية على خريطة الطاقة في الشرق الأوسط	41
الخريطة رقم (05): سوريا قبل وبعد تدخل روسيا	56
الخريطة رقم (06): خريطة توازن القوى في سوريا سنة 2015.	63

مقدمة

1) –تقديم الموضوع:

تحظى منطقة الشرق الاوسط بأهمية جيوسياسية وموقع جيوستراتيجي مهم نظرا لما تملكه من ثروات ومؤهلات مكنتها من تبوء مكانة أكثر أهمية، تنوعت بين ما هو سياسي واقتصادي وحضاري، ليتعداه الى ما هو أمني، مما جعل هذه المنطقة تحظى باهتمام الدول الكبرى التي ترغب في السيطرة عليها وتعزيز مصالحها فيها.

ومع بداية النظام الدولي الجديد القائم على الأحادية القطبية والذي شكلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المحور الأساس له وقمة الهرم، باعتبارها القوة الوحيدة المنتصرة وبالتالي المهيمنة على الساحة الدولية وسيطرة نفوذها في كل مناطق العالم. هذه السيطرة كانت آنذاك عن طريق استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية بواسطة احتلال عدة دول ومناطق واستغلالها، إلا أنه لم يلبث عليها عقدين من الزمن. حتى ظهرت روسيا من جديد التي أبدت رغبتها في استرجاع أمجاد الاتحاد السوفيتي سابقا وتغيير بنية النظام الدولي، وفي الوقت نفسه كسر الهيمنة الأمريكية الدولية خاصة في مناطق نفوذها وتغلغلها. لم يكن بالأمر السهل على روسيا مجابهة قوة مسيطرة مثل الولايات المتحدة، خاصة وأنها كانت في مرحلة إعادة بناء الدولة وليس بإمكانها الدخول في تحدي ضدها، فأصبح لزاما على روسيا انتهاج استراتيجية جديدة أكثر حكمة من أن تكون في ساحة المعركة وجها لوجه ضد القوة الوحيدة المهيمنة. وقد قامت هذه الاستراتيجية على أساس ما يعرف بالقوة الناعمة، ثم تلتها استراتيجية القوة الذكية للتوسع والوصول إلى المناطق الحيوية التي يمكن القول عنها أنها أصبحت مناطق تنافس أكثر منه مناطق نفوذ.

كانت أحداث ثورات الربيع العربي نقطة حاسمة لإبراز الصراع والتنافس بين الدول، وقد وصلت شدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط الى مستوى غير مسبوق عند تفجر الأزمة في سوريا سنة 2011، حيث أدى دخول الدولة السورية في صراع مسلح بين النظام والمعارضة الى تناقض كبير في المصالح بين الولايات المتحدة وروسيا .وهو ما جسده وقوف كل منهما الى جانب أحد أطراف الصراع السوري وتوفير كل أشكال الدعم الداخلي والخارجي من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية. إذ كل من الولايات المتحدة وروسيا كان له حساباته الخاصة تجاه الأزمة السورية الراهنة والشرق الأوسط ككل. فبالنسبة لروسيا فإنها تعاملت مع الأزمة السورية بوصفها صراعا دوليا تديره الولايات المتحدة ضدها، بهدف إخراجها من منطقة الشرق الأوسط كلها. بينما اعتبرت الولايات المتحدة أن الازمة السورية فرصة لوقف التمدد الروسي إلى دول أخرى حليفة لها في منطقة الشرق الأوسط. وبناء على ما سبق ذكره فإن دراستنا هذه ستركز على صراع النفوذ بين قوة مهيمنة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين قوة أخرى صاعدة عادت إلى مسرح الأحداث الدولية من جديد، هي روسيا الاتحادية حول منطقة الشرق الأوسط متخذين من الأزمة السورية أنموذجا لهذا الصراع الثنائي.

2) -أهمية ومبررات اختيار الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح ما يلي:

أ- النفوذ الأمريكي الروسي الكبير والتنافس على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، خاصة سوريا، واستعمال كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا القوة بكل أنواعها الصلبة والناعمة والذكية كأداة ووسيلة لتحقيق مطامعهم التوسعية، خاصة في ظل الضعف المستمر لسوريا ولدول جوارها الإقليمي.

ب- أهمية منطقة الشرق الأوسط ومكانتها الاستراتيجية لدى القوى العالمية عامة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا خاصة.

ت- التعرف على الأسباب والدوافع الحقيقة الكامنة وراء التنافس الدولي من قبل الولايات المتحدة وروسيا على الشرق الأوسط وهل هذا الصراع قديم أم حديث.

أسباب اختيار الموضوع

*أ-أسباب الذاتية:

- يعتبر هذا البحث الأكاديمي دراسة تكميلية لمذكرة التخرج الخاصة بي في مرحلة ليسانس الموسومة بـ (مشروع الشرق الأوسط الجديد -حرب لبنان 2006 أنموذجا في سنة 2010).

- تزايد شغفي بمواصلة البحث المنهجي بالتحليل للدراسات الشرق الأوسطية الأمر الذي جعلني أتطرق للأزمة السورية كنموذج اخر من نماذج المشاريع الشرق الأوسطية.

*ب-أسباب الموضوعية:

- السعي للفهم العلمي الموضوعي لطبيعة التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط، سورية أنموذجا. مع تحليل الأزمة السورية ودراستها من جانب كيفية توظيف المفهوم الجديد للقوة.

- تعدد الدراسات والبحوث في موضوع الأزمة السورية كحالة وصفية لأسباب الثورة ومراحلها ونتائجها، مما أدى إلى دراسة الأزمة السورية والتطرق لها من باب التنافس على المنطقة، من خلال تطبيق استراتيجية توظيف القوة الناعمة والقوة الذكية الأمريكية والروسية.

- إثراء الجانب العلمي بهذا النوع من الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

3) -أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ_ تبيان الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة في أجندات القوى العظمى.

ب-محاولة إبراز الجانب الآخر للتنافس الروسي الأمريكي في المنطقة العربية خاصة سورية ومدى انعكاسات الأزمة السورية على النسق الإقليمي للمنطقة.

ج-استنتاج العلاقة بين مشروع الثورات العربية والمشاريع السابقة لها.

4) -إشكالية البحث:

لم تكن سورية الدولة الوحيدة في أجندات القوى العظمى، ولم تكن الأولى ولا الأخيرة. بل كانت نقطة وصل بين مشاريع قديمة وأخرى قيد التنفيذ. وصولا الى دول أخرى عربية ومسلمة ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الاشكال التالي:

- **إلى أي مدى ساهم التنافس الامريكي الروسي في التأثير على موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط وما أثره على الأزمة السورية؟**

تساؤلات فرعية:

- كيف ساهمت الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط في جعلها مسرح مشاريع قديمة وجديدة؟
- كيف أثرت التغييرات الدولية الجديدة على خارطة طريق الشرق الأوسط؟
- ما هي الأبعاد الاستراتيجية لخطط روسيا والولايات المتحدة في سورية؟
- ما هي الأفاق المستقبلية لشكل القوة المستخدمة في سورية؟
- ما مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل الظروف الراهنة؟

5) -فرضيات الدراسة:

-الفرضية الرئيسية:

- كلما زادت المصالح الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وفي سورية زادت حدة التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية وبالتالي تنوع أدوات الصراع " تنافس من أجل المصالح".

وهناك **فرضيات فرعية** وهي:

– هناك ارتباط وثيق بين مشاريع التقسيم القديمة وبين تصاعد الوضع الأمني في المنطقة العربية أو ما سمي بالربيع العربي.

–هناك ارتباط بين مشاريع التقسيم القديمة وبين تصاعد الوضع الامني في المنطقة العربية أو ما سمي بالربيع العربي.

–احتدام الصراع الامريكي الروسي في المنطقة العربية، وظهور قوى أخرى منافسة أدى الى التسارع من أجل تقاسم مناطق النفوذ.

6) –أدبيات الدراسة:

للفهم والتفسير العلمي للأزمة السورية وظاهرة التنافس وجدنا بعض الدراسات السابقة التي تطرقت اليه وبعض المواضيع المشابهة منها:

أ–دراسة ناصر زيدان "**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**"، حيث يعالج الكتاب الدور الروسي في الشرق الأوسط وإفريقيا منذ حكم القيصر بطرس إلى فترة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، كما تحدث الكاتب عن دور بوتين في صنع السياسة الخارجية والموقف الروسي من ثورات الربيع العربي وأهمية الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية، كما تعمق في دراسة القضية السورية والدور الروسي فيها.

ب –كتاب لـ كريم أبو حلاوة بعنوان "**سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية**"، حيث عالج الكاتب ظهور القوة وأنواعها، ثم تطرق إلى التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة والقوة الذكية، كما شرح الأسباب التي أدت إلى نشوء القوة الذكية ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية، ثم إعطاء مناطق كنماذج للولايات المتحدة وتطبيقاتها لهذه القوة.

ج –مقالة في مجلة للكاتب أحمد دياب بعنوان "**هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا وإرث بريجنيف**"، وتعالج الصحوة الروسية وكذا تتحدث عن سبب دعم روسيا لسورية والحسابات الروسية تجاه الشرق الأوسط.

د–مذكرة تخرج لنيل الماجستير للباحث عبد الرزاق بوزيدي بعنوان: " **التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط دراسة الأزمة السورية كنموذج**". حيث تطرق الباحث إلى دراسة التنافس الأمريكي الروسي في منطقة المتوسط من مختلف الجوانب، مع إبراز النظريات والمقاربات المفسرة

للتنافس ثم أزمة سورية نموذجا للتنافس. كما ركز الباحث على العوامل التي أدت لنشوب الأزمة السورية وكيف تعاملت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الأزمة، مع تقديم سيناريوهات مستقبلية للأزمة السورية.

ودراستنا هذه ستتناول مدى توظيف القوة الصلبة والناعمة والاستخدام الجديد للقوة الذكية، وكذلك ربط التطورات في الازمة السورية بغيرها من المشاريع القديمة وكأنها حلقة وصل بين مشاريع قديمة وأخرى جديدة وأخرى لازلت قيد التخطيط لكن المختلف هو أسلوب وأدوات التنفيذ.

7) –النظريات والمقاربات النظرية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من النظريات منها:

***نظرية الجيوبوليتيك:** من خلال دراسة الجغرافيا السياسية والموقع الجيوبوليتيكي لدولة سورية ومنطقة الشرق الأوسط.

***نظرية الهيمنة** :الهيمنة هي وصف للدولة الأكثر قوة وتأثيرا في النظام الدولي أو في منطقة إقليمية معينه وهي من بين أهم المفاتيح التي اعتمدها العقل الأمريكي في تعامله مع قضايا ألعالم ومن بين من صاغ هذه النظرية هو **زبيغنيو بريجينسكي** الذي يرى أن الولايات المتحدة تمتلك كل عناصر التفوق الاقتصادية والعسكرية و العلمية و الثقافية وهي بذلك مؤهلة لقيادة العالم نظرا لما تطرحه من شعارات كحقوق الانسان والديمقراطية وكذلك وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأمريكية **كوندوليزا رايس** والتي طرحت موضوع الهيمنة في إطار رسمي.

. ***نظرية الدور** :تهتم نظرية الدور بدراسة السلوك بالتركيز على متغير الدور في السياسة الخارجية من حيث يتخيل صانع السياسة الخارجية أو يفترض أن دول العالم وكأنها تلعب وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية. يرجع ظهور نظرية الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والنثربولوجية، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل المجتمع من خلال تصور أن الانسان يقوم بأدوار في المجتمع ودخل هذا المنهج في الظواهر السياسية من خلال إسهامات كل من" **كال هولستي** KAL " HOLSTIو" **ستيفن ولكر**"

* **نظرية القوة الناعمة:** تعتبر القوة الناعمة أحد أهم مكونات القوة التي تستند عليها الفواعل الدولية المختلفة. ولعب مفهوم القوة الناعمة منذ تقديم **جوزيف ناي** له دورا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية. ولكنه بعد ذلك توسع المفهوم بشكل كبير واعتمدت عليه الدول بشكل أكبر وأصبح ركنا من أركان القوة لكثير من الدول التي تسعى لخلق مكان لها على الساحة الدولية، فمنها روسيا وتركيا وإسرائيل وإيران غيرها من الدول. مع الأخذ في الاعتبار استمرار القوة الصلبة كعنصر أساسي للقوة بل إن امتلاك القوة الناعمة يلي القوة الصلبة (القوة العسكرية) حيث أن القوة الناعمة تعتمد على جاذبية الدولة ولا يمكن لدولة ضعيفة أو متهالكة اقتصاديا أن يكون لها جاذبية وتأثير على غيرها من الدول.

***نظرية الفوضى:** تقرر هذه النظرية أن بعض الأمور التي نراها مختلطة وغير مترابطة قد تكون منظمة وتسير حسب نسق محدد بعكس ما تبدو عليه. هذه النظرية طبقت في دول الشرق الأوسط منها العراق ولبنان وسورية.

نظرية الالعاب:

Game theory :وتسمى أيضاً نظرية المباراة، وتعرف بانها وسيلة من وسائل التحليل الرياضي لحالات تضارب المصالح للوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ القرار في ظل الظروف المعطاة لاجل الحصول على النتائج المرغوبة.

نظرية توازن القوى:

هي نظرية تقوم على أن وجود الدول و التحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية الأمر الذي من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضا من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها. ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتها العسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى أمرا يدعو للاضطراب و يولد سعيا من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى.

8) -المناهج المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج وهي:

*-**المنهج الوصفي:** اعتمدنا على هذا المنهج لوصف الاستراتيجيتين الروسية والأمريكية وتبيان مظاهر التنافس بينهما من خلال عرض وسائل تطبيق القوة الناعمة والقوة الذكية بطريقة وصفية.

*-**منهج دراسة الحالة** :تعتبر دراسة الحالة تقنية هامة لاستقصاء تفاصيل مشكلة سياسية أو مسألة معينه وهي تشمل تجميع البيانات حول دولة معينة أو نظام سياسي معين أو فئة أو أقلية معينة ومع أن الدراسة المنفردة للحالة تكون كافية لاستخلاص نتائج عامه إلا أنها قد تكون مفيدة في صياغة فرضيات إضافية ووضع مخططات لدراسات أخرى مترابطة تستخدم تقنيات أكثر شمولية وموضوعية في الاستقصاء العلمي[1].

اعتمدنا عليه باعتباره المنهج المناسب لدراسة الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه من خلال أخذ حالة سورية كنموذج للتنافس الأمريكي الروسي والقيام بدراستها دراسة تحليلية للوصول إلى معلومات وحقائق تفصيلية حول الأحداث التي تشهدها سورية خاصة وأنها لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا وهذا يتطلب منا

[1] محمد سليمان، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة.** دار زهران ،الأردن،2009، ص 88.

المتابعة والتدقيق في تطورات الأحداث. كما سيساعدنا هذا المنهج على تحديد طبيعة التفاعلات التي تحدث بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أو الأطراف المؤثرة في الأزمة سواء الداخلية أو الخارجية (دول الجوار).

*_**المنهج المقارن:** أ: لغة: هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من خلال معرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف. ب: اصطلاحا: هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوقت نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف يقول دور كايم: «هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية» وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى وهنا تبدأ معرفتنا له[1].

*-**المسح التاريخي:** لا يكاد يخلو بحث علمي من المسح التاريخي لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان. خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على التنبؤ بمستقبل الظاهرة والتي لا يمكن التنبؤ بها دون معرفة تاريخها واعتمدت عليه في بحثي هذا من خلال تتبع مسار الأزمة السورية والتنافس الدولي الأمريكي الروسي على سورية وكذا طبيعة العلاقات السورية مع الدول المتنافسة من جهة ودول الجوار من جهة أخرى.

***المنهج النسقي:** حاول "دافيد إيستون" تأسيس منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا حيث ينظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام (نسقي) موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاءا من خلال المدخلات والمخرجات وأستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة حيث أنها قامت على أساس بحث التفاعلات الإقليمية والعالمية بين أنظمة الدول المتنافسة في منطقة الشرق الأوسط وبين سورية.

9) -تحديد المصطلحات:

*-**الأزمة السورية:** انطلقت الثورة السورية من احتجاجات شعبية عفوية سلمية في المناطق السورية المهمشة عام 2011، تطالب بالحرية والكرامة والانعتاق، ووضع حد للقمع والفساد والدكتاتورية، لكنها سرعان ما عمت معظم مناطق سوريا. قمع نظام الرئيس بشار الأسد بالسلاح المظاهرات السلمية، وتشرد الملايين نزوحا في الداخل السوري، ولجأوا الى مختلف بقاع العالم، وتحولت سوريا إلى أزمة دولية وساحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية.[2]

[1] شلغيم فريحةو خذيري نوال، **المنهج المقارن**. معهد العلوم القانونية والإدارية ،الجزائر، 2014، ص46.

1 المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية

* **الشرق الأوسط:** يعرفه المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية بأنه المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب وقبرص والسودان. أما مجلد الشرق الأوسط الذي يصدر سنويا في لندن، فإنه يحدد جغرافيا الشرق الأوسط بأنها تضم تركيا وإيران وقبرص والهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية والعراق ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان.[1]

*-**الصراع:** يعرف الصراع على أنه صدام بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشر أو غير مباشر سلميا أو مسلحا واضحا أو كامنا.

*-**السياسة الخارجية:** هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي.

*-التنافس: هو" التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها " (اسماعيل مقلد، هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991 _ 2010).

10) -حدود الدراسة:

أ-**الحدود المكانية:** يعالج موضوع الدراسة الصراع والتنافس حول منطقة الشرق الأوسط. وستعتمد الدراسة على التركيز على سورية باعتبارها نموذج لهذا التنافس، دون اغفال دول حدود الجوار الاقليمي لسوريا.

ب-**الحدود الزمانية:** سوف تتبع الدراسة الأزمة السورية منذ بدايتها سنة 2010 الى غاية 2018، من خلال دراسة التغيرات والتحولات الدولية وتداعيات الأزمة السورية ومدى تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط وعلى دول العالم. وكذلك تتبع مسار التنافس الأمريكي الروسي على المنطقة.

11) -هيكل الدراسة: تمت معالجة هذه الدراسة بتقسيمها إلى فصلين، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط. وذلك من خلال أربع مباحث.

[1] موسوعة الجزيرة، **الثورة السورية**، ت الاطلاع:2019/05/15على الموقع https://www.aljazeera.net

نتناول في المبحث الأول الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث نتطرق فيه لجيوستراتيجية منطقة الشرق الأوسط والأهمية الجيوسياسية. أما المبحث الثاني، فنتناول فيه التأصيل التاريخي للتنافس الأمريكي – الروسي على منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال التطرق إلى جذور التنافس على منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة ثم ما بعدها، أما المبحث الثالث نستعرض فيه التحول في مفهوم القوة، من القوة الصلبة الى القوة الناعمة في التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط. ثم نتناول المبحث الرابع بعنوان استراتيجيات ومجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة شرق الأوسط، لنحلل فيه استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط ومجالات التنافس بينهما.

أما الفصل الثاني نتطرق فيه للأزمة السورية كدراسة حالة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، حيث نتعرف فيه على العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية في المبحث الأول. ونتناول في المبحث الثاني التعامل الأمريكي الروسي مع الأزمة السورية المواقف والأهداف ومواقف بعض الدول الأخرى، وتطرقنا في المبحث الرابع مقارنة بين القوتين الروسية والأمريكية، أما المبحث الرابع فخصصناه كدراسة استشرافية لسيناريوهات المستقبلية للتنافس الأمريكي الروسي في سورية.

12) –صعوبات الدراسة:

– مازالت التطورات والتفاعلات بين المجتمع الدولي وسورية مستمرة مما يصعب التنبؤ بمسارها أو الحكم عليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الأول: الإطار النظري للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أغنى مناطق العالم، مما جعلها محل أطماع وتنافس القوى الكبرى في العالم نظرا لما تمتلكه من مقومات جيوستراتيجية أهلتها لذلك. هذا التنافس لم يكن بالجديد على المنطقة، فقد كانت على مر التاريخ منطقة استقطاب للأطماع الغربية، وإن كان بصفة مباشرة قديما، إلا انه لازال مستمرا وبعدة أشكال، خاصة بعد أحداث 2001/9/11 واعتبار المنطقة أرضا خصبا لما سمي بالإرهاب الدولي، وسوف نتطرق من خلال فصلنا هذا إلى الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي جعلت منها منطقة صراع وتنافس دولي، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى التأصيل التاريخي للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، ثم نتناول في المبحث الثالث التحول في مفهوم القوة الصلبة والناعمة والذكية، لنتطرق في المبحث الرابع إلى استراتيجيات ومجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

تقع منطقة الشرق الأوسط في منطقة مهمة حضاريا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا، والتي بفضلها أصبحت ذات أهمية جيوستراتيجية نظرا لدور هذه المنطقة في حركة السياسة العالمية تأثيرا وتأثرا، بحكم ما يميزها من خصائص، وعليه سوف تعالج هذه الدراسة الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والتي تنبع من الأهمية الجغرافية والحضارية للمنطقة، وخاصة الأهمية الاقتصادية، وهذا ما جعل السياسة الخارجية للدول الكبرى نشيطة اتجاهها، نظرا لكونها رهانا أساسيا بالنسبة لمستقبل تحقيقها لمصالحها وزيادة قوتها، خاصة اليوم في ظل عودة التجاذبات التقليدية التي كانت في اطار الحرب الباردة بين القادة التقليدين لها، ولكن بشكل جديد بعيدا عن الايديولوجيا وقريبا، ان لم نقل ضمن عمق مصالح نقيضي المعادلة الولايات المتحدة الأمريكية كطرف وروسيا على الطرف النقيض لها.

المطلب الأول: الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

للشرق الأوسط أهمية جيوبوليتيكية، فهو يقع في موقع متوسط من العالم، ملتقى القارات ثلاث أوروبا، آسيا وإفريقيا. يشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات، تتمثل في بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي والمحيط الهندي. كما يحتوي على العديد من الأنهار مثل النيل، الفرات، دجلة، ونهر الأردن، ويتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي قناة السويس، ومضائق البسفور والدردنيل، وباب المندب ومضيق هرمز[1]. هذا الأخير الذي يعتبر ذا أهمية بالغة حيث أن 80% من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم، وهذا ما يجعله من أهم المضائق ومختلف الطرق والمواصلات البحرية، ومسارات التجارة الدولية في العالم. كما أن المنطقة تعد مدخلا يتيح للقوى الإقليمية والدولية للنفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسيا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ والتأثير في دولها[2].

---

[1] خديجة محجوب محمد الصالح، <<**النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية** >>، ((مذكرة مكملة لنيل الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، د.ت))، جامعة الخرطوم ,ص14.

[2] محمد عربي لادمي، <<**التنافس التركي – الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط 1996-2014**>>، ((مذكرة مكملة لنيل الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية))، جامعة بسكرة,2014، ص61.

كما أنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة موارد الطاقة كالبترول والغاز، حيث تتوفر على نسبة 70 **%** من الاحتياطي العالمي، وتكمن الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط في البترول والغاز من خلال:

- حوالي **68%** من احتياطات البترول 38 **%** من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم تقع في تلك المنطقة.
- أعلى معدلات الإنتاج للبترول تأتي من دول تلك المنطقة.
- حقول تلك المنطقة متوسطة العمق وتنتج بمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئر الواحد.
- تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم.
- للمنطقة موقعا استراتيجيا قريب من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.
- حقول البترول والغاز الطبيعي تقع في منطقة مستقرة جيولوجيا وبعيدة عن الأعاصير.[1]
- **الخريطة رقم(01): خريطة الشرق الأوسط الجديد**

المصدر: عبد القادر رزيق المخدمي، الشرق الأوسط الجديد

[1] محمد عربي لادمي، **مرجع سابق**، ص62

هذه المميزات التي تميز بترول المنطقة، أدت إلى تنافس الشركات العالمية الكبرى للبترول في الاستثمار في بترول المنطقة، وأصبحت تلك الشركات تحتكره بصورة كبيرة، خاصة الشركات الأمريكية. تلك الشركات كانت تساندها حكوماتها، فالدول الاستعمارية الغربية كانت تسعى للسيطرة على المنطقة، لما تمتاز به من أهمية جيو بوليتيكية اقتصادية[1]. وفي هذا الصدد يقول: رينولد نيبور* (أنه من يسيطر على منابع النفط يسيطر على الشرق الأوسط ومن يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا ويسيطر على العالم).

كان لهذه الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة تأثيرا بالغا في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى، حيث اعتبر أمن المنطقة سياسيا واقتصاديا هو نفسه أمن لمصالحها واستقرارها الإقليمي والدولي[2]، فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى كقناة السويس في مصر، وهو ما يظهر بوضوح في تركيز الاهتمام الدولي على مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نظرا لما مثله ذلك من مخاطر جمة على طرق التجارة الدولية وتأمينها. وقد شكل التضاعف الغير المسبوق في تكلفة التأمين على التجارة الدولية، تهديدا حقيقيا على حركية التجارة الدولية، ومنه جاء الحرص على العمل للحيلولة دون تمكن تنظيمات إرهابية من فرض السيطرة على المناطق الساحلية خاصة في جنوب اليمن، ونظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة البحرية، ومن خلال هذه الأهمية، تضافرت الجهود الأمنية لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لما لها من انعكاس واضح على المصالح القومية للدول الإقليمية الكبرى[3].

أما على الصعيد العسكري فهي تحظى بأهمية كبيرة نظرا لـ:

– اتساع الرقعة الجغرافية يوفر للمنطقة العمق الاستراتيجي والقدرة على نشر القواعد العسكرية الكفيلة بالدفاع وتأمين المنطقة ضد التهديدات والخاطر الخارجية. [4]

---

[1] خديجة محبوب محمد الصالح، **مرجع سابق**.ص3

*رينولد نيبور 1892–1971 مفكر امريكي ورجل دين ومن رواد الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية.

[2] ناصيف يوسف حتى، **التحول في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي**. مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان ،1999, ص159.

[3] محمد عربي لادمي، مرجع سابق، ص62.

[4] – حمياز سمير، <<**إشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي–دراسة حالة الشرق الأوسط>>**، ((مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية)) ,جامعة مولود معمري ،2014، ص 187.

– توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والحيوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.

– امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات، مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الحيوية.

– الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.

– القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.

– التنوع الجغرافي للمنطقة يوفر الظروف المواتية لتدريب جيوش المنطقة على مسارح العمليات المختلفة.

– كما أن المنطقة تتمتع بمناخ معتدل وأراضي خصبة، هذا ما زاد من أهميتها، حيث تعتبر أغلبية مناطقها صالحة لزراعة وكان القمح المحصول الذي يشغل أكبر مساحة من الأراضي، فهناك حاصدات عالية القيمة التي تزرع من أجل التصدير كالقطن والزيتون في سورية والنيل في مصر[1].

– يتسم مناخ الشرق الأوسط بالاعتدال، حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا والمنطقة المعتدلة والباردة شمالا، مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة للزراعة على مدار العام[2].

أما دينيا، فيعتبر الشرق الأوسط مهد الديانات السماوية الثلاثة. ومنها ولد أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام في العراق، وابنه إسماعيل عليه السلام في فلسطين، وموسى عليه السلام في مصر، والمسيح عيسى عليه السلام في بيت لحم في فلسطين، ومولد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في مكة، وتوجد أقليات مسيحية في مصر ولبنان والأردن وسورية والعراق وفلسطين، وتعتبر القدس الأرض المقدسة بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين.[3]

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منذ الأزمنة الغابرة، مركزا للإشعاع الحضاري، فقد تتالت على أراضيها عدة حضارات كان لها الأثر الكبير على التطور الإنساني، كالحضارة المصرية الفرعونية

---

[1] بسمة عثماني، <<**التنافس الامني الامريكي – الروسي في منطقة المتوسط>>**، ((مذكرة مكملة لنيل الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية))، جامعة أم البواقي, 2016، ص 16.

[2] حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص 188.

[3] – صخر علي سلامة السليحات،<< **دور المياه في اثارة النزاع في الشرق الاوسط – تركيا – العراق – سوريا – 2013/2003>>**، ((مذكرة مكملة لنيل الماجيستير، كلية الآداب والعلوم السياسية)),جامعة الشرق الاوسط، 2014، ص38.

والحضارة البابلية الأشورية، الحضارة الفارسية، الحضارة العربية الاسلامية. ولذلك ليس من الغريب أن يكون للمنطقة ثقل ديني وحضور وجداني عند معتنقي الديانات السماوية الثلاثة عبر العالم.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

تبرز الأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط كنقطة اتصال على المستوى العالمي ليس في مجال انتقال البضائع التجارية بين الشرق والغرب فحسب، ولكن أيضا في مجال انتقال الثقافات والعقائد والحضارات، حيث تتمتع بميزة خاصة ليس كساحة تأثير جيوسياسي وانتقال بين القارات فحسب، بل وكخط اتصال جيو ثقافي بين الشرق والغرب أيضا، وبسبب كثافة الهجرات والحروب والعلاقات التجارية، شهدت هذه المنطقة مواجهات بين الثقافات المتعددة أحيانا، وتزاوجا واندماجا أحيانا أخرى.

وعليه فمنطقة الشرق الأوسط هي في درجة كبيرة من التنوع على الصعيد الديني واللغوي والعرقي، وهو ما يعتبر مبعثا للتعايش والتسامح، كما قد يكون الأمر مدعاة للانقسام والتشتت، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث شروحات عميقة في البنية الجيوسياسية الشرق الأوسطية[1].

إن هذه الخصائص الجيوسياسية لطالما كانت بمثابة النعمة التي تحولت إلى نقمة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، حيث جعلت منها منطقة استقطاب للقوى الكبرى وساحة تنافس وحروب بينهم، بالرغم من أنها لم تكن طرفا أساسيا فيها، وإنما كانت في واجهة الحروب على مر العصور. وكانت أراضيها ولا زالت مسرحا لحروب دامية وأبناء شعوبها وأوطانها كبش فداء لها.

فالقيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط باتت تثير من اهتمامات وأطماع الفواعل الدولية. وتساهم في بلورة وتحريك اللعبة التنافسية في هذه المنطقة التي أصبحت تحتل مكانة مرموقة في سلم الاستراتيجيات للقوى الكبرى، ذات القدرة على التأثير في التوازنات الجيوسياسية الدولية، والتي تحظى بموقع جغرافي متميز قلب العالم، الأمر الذي منحها مكانة فريدة على أجندة صنع السياسة الخارجية للقوى الكبرى التي تعاقبت على المسرح العالمي.

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الإقليمية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت[2]

[1] - حمياز سمير، **مرجع سابق**، ص ص، 189 190.

[2] -صخر علي السلامة السليحات، **مرجع السابق**، ص 36

المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقا، وامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصا النفط، واليد العاملة، والغاز، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل. الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية[1].

الشكل رقم (02): خريطة تقسيم خمس دول عربية الى 14 دولة ضمن سيناريوهات التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة العربية

المصدر: سوريا نيوز على الرابط

http://syrianownews.com/index.php?p=53&id=6727

[1] نفس المرجع ، ص 37.

المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للتنافس الأمريكي–الروسي على منطقة الشرق الأوسط

في ظل ما شهده العالم من تحولات سياسية منذ مطلع التسعينيات، والتي تمثلت بانهيار المنظومة الاشتراكية، والتحول إلى نظام الأحادي القطبية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وطموحها في السيطرة على العالم، أدى ذلك إلى تغيير في التحالفات السياسية على المستوى الدولي والإقليمي، وبسبب الموقع الاستراتيجي الذي تمتلكه على المستوى الدولي والإقليمي، فقد كانت أكثر المناطق في العالم تأثرا بذلك، حيث بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة تم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات الدولية الجديدة. وقد أخذت هذه المشروعات طابعا اقتصاديا وسياسيا وهدفها ربط دول المنطقة بكيان سياسي واقتصادي موسع. وقد ازداد اهتمام القوى العظمى بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فإضافة إلى الاهتمام السياسي بالمنطقة، هناك التوجه والتحرك العسكري المتمثل بحلف الناتو في استراتيجيته التي تبناها في قمة واشنطن 1999، حيث بدأ بالسيطرة على الممرات المائية الدولية، وبخاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط[1].

المطلب الأول: التنافس على منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة.

كان التنافس الأمريكي السوفيتي الذي بدأ عقب هزيمة ألمانيا مباشرة، يجعل من المستحيل على منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية أن تتجنب الانجرار إلى الحرب الباردة، وكان عدم الاستقرار الملازم للنظام السياسي الشرق أوسطي حين خرج. من الامبريالية شديدا إلى درجة دفعت سائر دول المنطقة إلى البحث بسرعة في خارج المنطقة عن السلاح والحماية، فقد كانت ولا تزال كثيرة العدد، وكانت تبحث عن شكل من الدعم بديل للدعم البريطاني السابق، لا وبل كانت بينها تلك الأنظمة الوطنية، وفيها مصر عبد الناصر التي كانت تخشى التدخل الأوروبي، والتي أصبحت بصورة مباشرة طرفا في النزاع العربي الإسرائيلي. [2]

من أجل هذا كان الظهور العسكري الأول في منطقة الشرق الأوسط للأمريكيين، ثم للسوفييت تحت ستار توفير الحماية وبيع السلاح، وكانت القواعد الكبيرة والمعاهدات الغير متكافئة قد ولت، وصار من المستحيل الرجوع إليها، كما دلت التجربة السوفييتية في مصر. وأصبح التدخل العسكري مباشرة ظاهرة نادرة وخطرة لا يلجا إليه من دون الاستعانة بحلفاء في المنطقة.

---

[1] نفس المرجع , نفس الصفحة.

2 بيتر مانغولد، **تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط**، تر: اديب يوسف شيش ،دار طلاس ،سوريا , د.ت ن, ص، 21.

وكانت القوتان العظيمتان تعتمدان اعتمادا كبيرا على توافر المدخل العسكري، بمعنى الممثلين المحليين كالدول والتجمعات الحليفة وحركات التمرد التي كانت تجمعها مصالح مشتركة، والتي كان يمكن من خلالها إدخال أشكال متعددة من النفوذ العسكري إلى المنطقة. وكان هذا يتم في معظم الأحيان بشكل غير مباشر بنقل الإمدادات العسكرية إلى ذوي العلاقة في محاولة لإقامة توازن قوى في المنطقة. وكان يعني بالدرجة الأولى نقل الأسلحة. لكنه كان يتضمن أيضا نقل المهارات والتقنيات العسكرية، وتقديم المعونة الاقتصادية لأغراض تتصل بالأمن، وتشكيل التنظيمات الأساسية العسكرية وتقديم المعلومات. وصلت هذه الإمدادات إلى كل دولة مستقلة في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على قوى المنطقة الرئيسية التي كانت الدولتان العظيمتان ترغبان في تحويلها إلى وكلاء عسكريين محللين، كما وصلت أيضا إلى دول المواجهة الأخرى في الصراع العربي – الإسرائيلي وإلى الدول الإسلامية غير العربية[1] المحاذية للاتحاد السوفييتي.

ونظرا لانعدام الاستقرار في المنطقة، ولأن إسرائيل كانت وحدها التي تمتلك صناعة أسلحة متطورة، ولعدم وجود أقطار ذات مجتمعات قادرة مباشرة على استعمال الأسلحة المعقدة، كان الطلب شديدا على كل أشكال الإمدادات العسكرية للدول المعنية، وفي حالات أخرى كانت هذه الموارد في حقيقة الأمر ذات طابع رمزي يقصد منها طمأنة الحكومات المحلية أو ردع خصومها من خلال التظاهر بالدعم أو إقامة توازن للقوي على الورق، لكن من دون قيمة عسكرية حقيقية. وكانت كثرة من دول الشرق الأوسط ترحب بالالتزامات العسكرية، لكنها في أغلب الأحيان لم تكن ترغب في أن تبلغ هذه الالتزامات إلى درجة الوجود العسكري الخارجي الدائم على أراضيها كما أن القوتين العظمتين، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكونا هما أيضا راغبتين دائما في توسيع التزاماتهما وتورطهما عسكريا، ولكن مبدأ العون الذاتي أو الاعتماد على النفس عسكريا كان في أغلب الأحيان أقرب إلى الحلم منه إلى الحقيقة، ولذلك كان لزاما على الدولتين العظمتين استخدام قواتهما العسكرية الخاصة لدعم أهدافهما السياسية في الشرق الأوسط[2].

[1]– بيتر مانغولد، **مرجع سابق**، ص24.

[2]– **مرجع نفسه**، ص25.

المطلب الثاني: التنافس على منطقة الشرق الأوسط بعد مرحلة الحرب الباردة

قسمت مراحل الصراع والتنافس على منطقة الشرق الأوسط إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى:

انشغلت روسيا الاتحادية في ترتيب بيتها الداخلي من خلال أذرعها الخارجية، من أهمها الغرب وأسيا، وبذلك تكون قد تجاهلت مجريات الأحداث والتدخل فيها بشكل فعال في قضايا الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية، على عكس الولايات المتحدة التي كانت قطبا فعالا في هذه المنطقة بحثا عن النفط ومصادر الطاقة الأخرى. إلا أن لروسيا في هذه المرحلة أهداف محددة تجاه منطقة الشرق الأوسط، تختلف عن المصالح الأمريكية، ويمكن تحديدها في منع امتداد الصراعات الإقليمية في هذه المنطقة الى المناطق الجنوبية لروسيا، التي تعدها روسيا مجالها الحيوي والاستراتيجي، لا سيما أنهما تشتركان في عامل واحد وهو الدين، ولذلك كان تدخل روسيا فيها بدافع الخشية من امتداد الصراعات ذات الطابع الديني إلى الجمهوريات السوفيتية سابقا. ان مصلحة روسيا لا تكمن في النفط الذي تبحث عنه الولايات المتحدة الأمريكية كونها تمتلك مصادر الطاقة من النفط والغاز سواء بأرضيها أو بأراضي جمهورياتها السابقة، إلا أنها تبحث عن مصالح اقتصادية أخرى لإنعاش اقتصادها مثل الاستثمار والقروض وبيع الأسلحة، هذا التوجه الروسي، وبسبب عدم فعاليته من خلال عدم استخدام روسيا لأوراق القوة خاصة في الأمم المتحدة لصالح القضايا العربية والذي دائما تستخدمه كورقة مساومة بقصد الحصول على تنازلات من الغرب لتمرير مخططاتها في المنطقة. [1]

المرحلة الثانية:

مع تحسن الوضع الاقتصادي لروسيا الاتحادية وسعيا منها نحو البحث عن مكانة دولية مرموقة تستعيد بها وزنها كقطب دولي، حاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إتباع سياسة مسك العصا من الوسط، خاصة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، فهو يتعاطف مع إسرائيل كون جزء من سكانها من أصل روسي سوفيتي، وفي ذات الوقت تدعو إلى وقف الاستيطان وهدم المنازل والعودة إلى بناء الثقة ووقف العنف واستمرار المفاوضات وتأييد إقامة دولة للفلسطينيين. أما الموقف في العراق فقد صوتت روسيا لصالح قرار مجلس الأمن الذي أفسح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق، وهذا كان

[1]–هالة خالد حميد، "العلاقات الامريكية – الروسية بعد عام 2001: المسار والمستقبل"، **المجلة السياسية والدولية**، (ع25، ت النشر: أوت 2014)، ص ص472 438.

في المصلحة الروسية المستقبلية، بهدف تقاسم الغنائم التي سيحصل عليها الحلفاء في العراق، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وعقود إعادة الأعمار، وبذلك فهي تلعب دور براغماتي صرف بعيدا عن استقراء تاريخ العلاقات وتطورها بين البلدين وانعكس ذلك سلبا في نفس الوقت على العلاقات الأمريكية الروسية فيما بعد. [1]

المرحلة الثالثة:

في ظل الإدارة الروسية الجديدة، وفي ظل التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة المنطقة العربية، فانه من المبكر جدا الحديث عن سياسة روسية حازمة ومواجهة للفعل الأمريكي في العراق، خاصة مع التخبط والفوضى والخسارة التي يتلقاها الاحتلال الأمريكي فيه. فضلا عن ردة الفعل العربي السلبي تجاه الديمقراطية والشفافية، التي أدخلت فيها أمريكا المنطقة وكان يمكن لروسيا أن تستغل هذا التراجع الأمريكي لصالح تغلغل روسي قوي، إلا أن الواقع والمستقبل المنظور يشير إلى أن السياسة الروسية غير مؤثرة في جميع الاتجاهات، رغم أن هناك بوادر تقدم من خلال التصريحات التي يدلي بها بعض المسؤولين الروس في حكومة ميديديف الحالية. وبذلك فان العلاقات الروسية الأمريكية لم تعد بتطورها سلبا أو ايجابيا كمؤثر متزامن ومتحد على منطقة الشرق الأوسط، كما كان الأمر عليه إبان الحرب الباردة، فلكل من الولايات المتحدة وروسيا إمكانياتها التي تتغلغل فيها وبشكل منفرد هذا الجزء أو ذاك في هذه المنطقة ولأسباب ومصالح مختلفة[2].

المبحث الثالث: التحول في مفهوم القوة من القوة الصلبة الى القوة الناعمة في ظل التنافس الأمريكي الروسي على منطقة الشرق الأوسط

مرت العلاقات الروسية الأمريكية بمراحل عدة، غلب عليها طابع الصراع والتنافس أكثر من التعاون، الذي لم يرتقي حتى وقتنا الحاضر إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين. وإذا كانت العلاقات الأمريكية السوفيتية قد تركت أثرها على ميزان القوى الدولي في مدة الحرب الباردة. فان المدة التي تلتها لم تكن بذات الأهمية، لاسيما وأن روسيا خرجت مثقلة بأعباء والتزامات اقتصادية كبيرة، جعلتها في موقف الضعيف التابع للولايات المتحدة، خاصة في النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي. وهذا الواقع انعكس على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية آنذاك، وانعكس على موقف

[1]– هالة خالد حميد، **مرجع سابق**، ص438

[2]–. **مرجع نفسه**، ص 438.

وعلاقات روسيا الاتحادية الإقليمية والدولية خاصة من أحداث الشرق الذي أصبح تحت الهيمنة والنفوذ الأمريكي بشكل كبير[1].

ورغم أن التطور النسبي الذي تميز به الاقتصاد السياسي الروسي في نهاية القرن العشرين، وبداية الألفية الثالثة. والذي انعكس بشكل سلوك سياسي روسي متوازن اتجاه العلاقات مع أمريكا، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، فقد وصف بأنه سلوك سياسي ينم عن وعي جديد، يعتمد على الاستقلالية وكسب المصالح باستغلال الفرص الناجمة من تورط الولايات المتحدة في أحداث الشرق الأوسط، كالعراق وأفغانستان والتقاطعات في العلاقات الأمريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي لإيران. إلا أن هذا التطور لم يكن يعني تطورات في طريقة التعامل مع الشرق الأوسط وخاصة في المنطقة العربية أو أسيا، وكلا الدولتين كانت لها حساباتها في الفرص والكوابح في مناطق مختلفة من العالم. إلا أن تحديد أهمية المصلحة ومستواها، هو الذي كان يحدد طبيعة العلاقة ومدى تطورها[2]. لان ما يثير الاهتمام بالنسبة للعلاقات الأمريكية الروسية هي أنها بالرغم من تعدد أدوات التنافس بين الدولتين، إلا أن مناطق النفوذ الاستراتيجي في العالم مختلفة لكلاهما، ولذلك فان الولايات المتحدة، تجد في الشرق الأوسط مجالها الحيوي والاستراتيجي، حيث نظرت الولايات المتحدة إليه من خلال علاقاتها مع روسيا، على اعتبار أنها عضو دائم في مجلس الأمن وما يمكن أن تكسبه بإغراءات محدودة خارج المنطقة، أما روسيا فقد نظرت إليه على أنه مجالا حيويا لكسب الفرص في الحصول على مكاسب إقليمية في آسيا وطموح سياسي في أوروبا في نطاق المنظمات الدولية و الإقليمية، الاقتصادية والأمنية، فهي تنظر إلى جوارها القريب كمجال حيوي استراتيجي وجزء لا يتجزأ من المصلحة القومية الروسية، ولذلك فهي تنظر إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة على أنها دولة منافسة، كما يمكن أن تكون عدو حقيقي فيما لو حاولت التقرب أو احتواء أو تطويق روسيا[3].

المطلب الأول: توظيف القوة الصلبة كأداة للتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة.

يقصد بالقوة الصلبة القوة العسكرية التي يمكن توظيفها أو استخدامها فعلا لإنجاز أهداف يراد بلوغها أو تحقيقها، ويحفل تاريخ الولايات المتحدة بالعشرات من الحالات، استخدمت فيها الأداة العسكرية مما جعل سياستها وسلوكها يتسم في الكثير من الأحيان، ليس بالطابع العسكري فحسب، إنما مخالفا

[1] نور الدين قلالة، "هل ستضل أمريكا القوة العظمى في العالم؟ نحو معالجة اختلال التوازن بين الانفاق العسكري والمتطلبات الاستراتيجية في عالم مضطرب"، **مجلة إسلام أون لاين**، ت النشر:2016/12/25.

[2] – هالة خالد حميد، **مرجع سابق**، ص 439.

[3] – **مرجع نفسه**، ص 439.

لمقتضيات الشرعية الدولية أحيانا، وللقواعد الأخلاقية والإنسانية أحيانا أخرى[1]. ما دفع ببعض الكتاب والمفكرين، وفي مقدمتهم **جوزيف ناي** إلى البحث عن وسائل أخرى ناعمة لا تقترن بالإكراه، والإجبار القسري الذي يرافقه آلاف الضحايا من البشر. ويلاحظ المتتبع لاستخدامات الولايات المتحدة لقوتها العسكرية المباشرة، أن هناك شكلين من الاستخدامات تكررا وهما:

- **الأول** :التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار(الإرغام) ، وهي استخدامات تهديدية تهدف إلى التأثير في إرادة الخصم في اتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب في القيام به (الردع) ، أو دفعه نحو إتباع سلوك معين لا يرغب في القيام به (الإجبار) .
- **الثاني** :الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط هذا الشكل بالاستخدام القتالي لها في إطار نمط الدفاع، أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف إحداث اثار تدميرية مباشرة بها، ترتبط بغرض العمليات العسكرية، فالدفاع يهدف إلى منع الطرف المضاد من تحقيق أهدافه عن طريق صد أو دفع هجوم يتم شنه ضد الدولة، مع تقليص الخسائر إلى أقصى حد ممكن، أما الهجوم فيعني مبادرة الدولة باستخدام قوتها العسكرية ضد دولة أخرى بهدف إلحاق الهزيمة بها، وهذا يتم من خلال تحقيق أهداف الهجوم التي ترتبط بالحصول على قيمة معينة بالقوة[2].

فالقوة العسكرية لأية دولة يكون الغرض منها إما توظيفها بشكل مباش أو غير مباشر والتوظيف غير المباشر يكون الغرض منه دفع الخصم إلى أوضاع أو إتباع سياسات تتوافق مع الهدف الذي استخدمت فيه القوة العسكرية لأغراض التهديد، فقد يكون الغرض من التهديد هو الردع، والذي يعني منع الخصم من الإقدام على سياسات تتوافق مع ما يريده الطرف الرادع، وإلا تعرض لخسائر تفوق المنافع التي يتوقعها، أما الإجبار وهو الشكل الأخر للتهديد، فتكون غايته إرغام الخصم لإتباع سياسات تتوافق مع ما يريده الطرف المرغم.

أما الشكل الثاني لتوظيف القوة العسكرية، فهو ينطوي على شقين، الدفاع أو الهجوم، وفي النوع الأول (الدفاع) تكون القوات العسكرية للدول في أوضاع قتالية دفاعية، تمنع الخصم من تحقيق الغاية التي وظف من أجلها قوته العسكرية، في حين يعني (الهجوم)تغير الوضع القتالي للقوات العسكرية للدولة من النمط المستكن(الدفاع)إلى نمط التعرض للهجوم. [3]

---

[1]– يحي يحياوي، **القوة الناعمة التمظهرات الجديدة للتسلط**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 31.

3–اياد خلف عمر الكعود،<< **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية>>**،((مذكرة لنيل الماجيستير، كلية الآداب والعلوم السياسية))،جامعة الشرق الاوسط. 2016, ص ص 32، 33

[3]– **المرجع نفسه**، ص33.

المطلب الثاني: توظيف القوة الناعمة كأداة للتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة

إذا كانت القوة الصلبة تركز على الأداة العسكرية، فإن القوة الناعمة تتصرف إلى تفصيلات أخرى وأدوات أخرى غير القوة العسكرية، ولكن في كيمياء الجاذبية الغامضة، إذا صح التوصيف، وفي عالم الأعمال التجارية يعرف الموظفون التنفيذيون الأذكياء، إن القيادة ليست مجرد قضية إصدار أوامر ونواهي، بل تنطوي أيضا على القدوة واجتذاب الآخرين لعمل ما تريد، وأن من الصعب إدارة منظمة كبيرة بالأوامر وحدها، بل تحتاج كذلك إلى جعل الآخرين يعتنقون قيم المنظمة وأهدافها.

والقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، إذ أن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى، كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، بل هي أيضا القدرة على الجذب، والجذب كثيرا ما يؤدي إلى الإذعان. وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك فإنها ببساطة تعني القوة الجذابة. أما بالنسبة للموارد فإن موارد القوة الناعمة هي وسائل الإعلام والأدوات الاقتصادية والمساعدات والقروض وكذلك الأدوات الثقافية التي تنتج مثل هذه الجاذبية في الدول[1].

إن القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان معا، ذلك لأن كلاهما من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين، وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك وفي كون الموارد ملموسة. فالقوة الآمرة أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون، يمكن أن ترتكز على الإرغام أو على الإغراء، أما قوة التعاون الطوعي، فيمكن أن ترتكز على جاذبية ثقافة المرء وقيمه أو مقدرته على التلاعب بأولويات الخيارات السياسية. وتتدرج من أنماط السلوك بين الأمر والتعاون الطوعي، إلى الإغراء الاقتصادي، وتميل موارد القوة الناعمة إلى الترابط مع طرف التعاون الطوعي، بينما تترابط موارد القوة الصلبة في العادة مع السلوك الآمر ولكن العلاقة غير كاملة. وقد لاحظ" برنار كوشنير "وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، إن الأمريكيين أقوياء لأنهم يستطيعون" الهام أحلام الآخرين ورغباتهم بفضل إتقانهم للصور العالمية عن طريق الأفلام والتلفزيون، ونظرا لأن أعدادا كبيرة من الطلبة من بلدان أخرى يأتون إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراستهم لهذه الأسباب نفسها".

ترتكز القوة الناعمة لدولة ما على ثلاثة موارد هي: ثقافته والتي تتمثل في العناصر الثقافية القادرة على اجتذاب أفراد وشعوب الدول الأخرى، وقيمها السياسية عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج، وسياساته الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية. ولقد أشار المحرر

[1]– جيمس سلادن وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، **مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط**، 2017.ص33

الصحفي الألماني" **جوزيف جوف** "إلى أن قوة أمريكا الناعمة أعظم حتى من أصولها وموجوداتها الاقتصادية والعسكرية. وأن ثقافة الولايات المتحدة الراقية منها أو المتواضعة قادرة على التأثير في المجتمعات والشعوب بما تمتلكه من عناصر قوة[1].

المطلب الثالث: توظيف القوة الذكية كأداة التنافس الأمريكي الروسي في المنطقة

إن الدول تحتاج وفي حالات معينة، إلى كل من القوتين الصلبة والناعمة وبالشكل الذي لا يمكن الاستغناء فيه عن أي منهما. ولكن نظرا للتطورات والتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية، فإن دور القوة الناعمة سوف يزداد ولا سيما في عصر المعلوماتية، لأنها ترتكز على المصداقية، فالدول ذات المكانة الجيدة في عصر المعلومات والعولمة، سوف يتحسن أداؤها ما دامت لديها موارد القوة الناعمة[2]. وأن الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة يسمى بالقوة الذكية وهي ليست بمجرد الناعمة أو الصلبة، بل هي تركيب ذكي من الاثنين، فالقوة الذكية تعني وضع استراتيجية متكاملة لموارد دولة ما من أجل تحقيق أهدافها، وهو النهج الذي يؤكد على ضرورة وجود قوة عسكرية واقتصادية، ولكن تهتم أيضا بالقيم والثقافة والشراكة والتعاون والشرعية والمؤسسات. ويشير النموذج إلى أساسيات كل من القوة الناعمة والقوة الصلبة، فالقوة الناعمة تعتمد على الجاذبية والقدرة على التأثير باستخدام أساليب وأدوات ثقافية والتأثير على القيم والسياسات والمؤسسات الحكومية والخاصة، في حين تعتمد القوة الصلبة على الإكراه والإغراء من خلال المدفوعات والقوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية والرشاوى[3].

هناك تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من دعم الاستقرار والحفاظ على الدكتاتوريات إلى دعم التغيير، وذلك لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية إن بعض أنظمة المنطقة باتت قريبة من الانهيار، لذلك حاولت استباق الأحداث ودعم التغيير إلى حد كبير. إلا أن هذه التطورات لا تنطبق على جميع دول الشرق الأوسط، فالاستقرار في دول الخليج العربي، على سبيل المثال يمثل هدفا ومصلحة أساسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لاعتبارات عدة[4].

---

[1] اياد خلف عمر الكعود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 33 34.

[2] أزهار عبد الله حسن، استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، مجلد 03، عدد 09, 2011, ص 63.

[3] اياد خلف عمر الكعود، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

[4] أزهار عبد الله حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

فعندما كانت الإدارات الأمريكية تدعوا إلى الديمقراطية، كانت تروجها كدبلوماسية عامة تعزز" القوة الناعمة" للولايات المتحدة. وكانت تسوقها "سلعة "جاهزة متوافرة لدى وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية التابعة لهما، بغية تشييدها على أنقاض السيادة الوطنية.

بدأت فكرة الاحتواء المزدوج التي اعتمدتها الاستراتيجيات والخطط الأميركية في التسعينات للتعامل مع البيئات والنظم المعادية لها وخاصة العراق وإيران، التي كانت تقوم على مجموعة من السياسات ترتكز على الردع العسكري والعزل السياسي والدبلوماسي والمقاطعة الاقتصادية، مرورا بعقيدة الصدمة والترويع، أو الصدمة والترهيب التي اعتنقتها وزارة الدفاع الأمريكية في برامجها العسكرية منذ منتصف التسعينات، وطبقتها ضد يوغسلافيا خلال الفترة 1995 –1999 وضد أفغانستان ، كما جرى تطبيقها في الحروب العسكرية ضد العراق وخاصة خلال احتلال العراق العام 2003، لكن هناك مجموعة متغيرات حصلت بعد الإخفاقات الكبيرة للولايات المتحدة في حربيها في العراق وأفغانستان والتكاليف المادية والبشرية المؤلمة والباهظة التي دفعتها أميركا، سواء من رصيدها المادي أو البشري[1]. والأهم من تآكل رصيدها المعنوي والإعلامي وتشوه صورتها السياسية والدبلوماسية بفعل حجم الخروقات والجرائم الوحشية التي ارتكبتها في حروبها، كما حدث في معتقل غوانتنامو، ما دفع بعشرات الباحثين وصناع القرار وكبار الضباط في البنتاغون والاستخبارات الأميركية لاستخلاص العبر والاستنتاج بأن هذا الإخفاق ناجم عن فرط استعمال القوة الصلبة على حساب القوة الناعمة، وأنه يجب العودة إلى سياسات القوة الناعمة التي طبقت أيام الحرب الباردة، والتي أثمرت سقوط الاتحاد السوفيتي والمحور التابع له بدون إطلاق أي رصاصة أو قصف أي صاروخ، وهذا ما أكده **جوزيف ناي** صاحب كتاب القوة الناعمة في قوله "أن دولار واحد ينفق لشراء قرص فيديو DVD يحمله شاب أو فتى إيراني بمواجهة سلطة رجال الدين في معركة حرب الأفكار، أجدى وأفضل بأضعاف من دفع 600 دولار لشراء أسلحة وموارد للمواجهة العسكرية مع إيران".[2]

تعد القوة الذكية من الأطروحات الحديثة نسبيا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الذي لطالما بحث عن التجدد الدائم في بطون الأفكار لكي يخرج بأطروحات فكرية نموذجية متكاملة، تكون بصيغة نظريات أو مشاريع أو استراتيجيات تأخذ طريقها إلى المجال التطبيقي من قبل مختلف الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ظهر مفهوم القوة الذكية بعدما أصيبت الولايات المتحدة الأمريكية بخيبات أمل عسكرية في منطقة الشرق الأوسط بعد هجمات 2001/09/11، فالانتقال الفكري الذي حصل في الفكر الاستراتيجي الأمريكي أدى إلى تطور مفهوم القوة الناعمة بعد دمجه لما يسمى بالقوة

[1] جيمس سلادن وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

2اياد خلف عمر الكعود ، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

الصلبة أو الخشنة مع بعضهما، لكي يولد مفهوم جديد للقوة وهو القوة الذكية، التي هي مزيج ما بين القوتين الصلبة والناعمة، وهذا التزاوج المفاهيمي الذي حصل لم يأت بشكل اعتباطي، بل جاء نتيجة لتفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة عبر العديد من مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات التي تفرد صانع القرار بكل ما هو مفيد وقيم من دراسات ومشاريع استراتيجية جديدة.

إن الاستراتيجية الأمريكية ورغم تغير توازنات القوى في البنية الهيكلية للنظام الدولي وبالشكل الذي ضمن للولايات المتحدة انفرادا متميزا، فإن هذه الاستراتيجية كانت وما تزال تبدي ميلا واضحا ونزوعا قويا نحو تبني أسلوب ردع فعال، يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية إلى الخطر، أي أن السمة المميزة لمنهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلا إذا ما تحول التهديد إلى أسلوب عمل، أو طريقة في التعامل لإنزال العقاب في حال المساس بالمصالح الحيوية، أو عند تعرضها لتهديدات جدية[1]. وأن مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية يرتبط بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي فهو يرتبط بالعقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من الصعوبة الواضحة في تحديد ماهية المصالح الحيوية الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي. تتجه أنماط التغير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى نمطين من نظرية التغيير في استراتيجيات الدول وسياستها الخارجية التي تحكم حركة تفاعلاتها الدولية، وفقا لتشارلز هيرمان، يمثل الأول ما يطلق عليه التغيير " **البرنامجي** " والذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها، ويمثل الثاني ما يسمى بالتغيير" **الهدفي** " ، وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية، انطلاقا من مبدأ التدريجية الحاكم لمنطق التغيير الاستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته، وهذا ما يمكن تطبيقه على الأزمة السورية[2].

أي أن نموذج الولايات المتحدة في الشرق الأوسط المفترض في تفكيرها الاستراتيجي يقوم على دعم التغيير، ولكن عبر تصنيف جيوستراتيجي لهذا التغيير يتعلق بتحول القوى وليس بموازينها، أي أن الولايات المتحدة تدعم التغيير من خلال الشعب في دول ما، وتدعم التغيير من خلال الحكومة في دول أخرى. ومن المعروف أن كلا النموذجين يحتاج إلى تغيير جذري ولكن أولوية المصالح تفترض هذا النزوع والذي عادة ما ارتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، إذ تجد

[1] عصام بن الشيخ، الهيمنة في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في أدبيات جوزيف ناي، فرنسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجيسكي. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد15، جوان 2016, ص 03.

[2] جيمس سلادن وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

الولايات المتحدة في هذه المقولة هدف بحد ذاته خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الأمريكية، إذ يندمج تصور أهمية المنطقة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأمريكي، لينتج عنه تحرك أمريكي مباشر لمواجهة التهديد، أو تحرك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء. [1]

في هذا الصدد يرى **جوزيف ناي**، أن التعامل بشكل انفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، لاختلاف الثورات العربية عن بعضها البعض، مع ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير. إذا علينا الحفاظ على استقرار هذا البلد، ويجب ألا نعتمد على نموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية[2].

ومنه فان تحقيق مطلب الأمن القومي الأمريكي واحتواء الإرهاب الشرق الأوسطي، يقتضي بالأساس على إعادة ترتيب وهيكلة المنطقة من خلال الاعتماد على تكتيكات التدخل الغير المباشر لإحداث إصلاحات بنيوية وظيفية في مجمل النظام الإقليمي الشرق الأوسطي. وقد أكد هاس ريتشارد مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية ان قضية نشر وتوسيع رقعة الديمقراطية كانت ولا تزال تشكل قضية مركزية وتقليد راسخ في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تزدهر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات وليس وسط الأنظمة الاستبدادية والفوضوية، فالعالم الديمقراطي مسالم بطبيعته ذلك أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض[3].

ومن هذا المنظور يمكن القول أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو من تصميم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فهو من ناحية يسعى لتحقيق مصالح أمريكية مغلفة بالمثاليات والقيم الأمريكية، و ذلك من خلال المزج بين القوة و المصالح و القيم كتقليد راسخ في السياسة الخارجية الأمريكية، كما أنه من قبيل الانتفاع بالقوة الناعمة من أجل تلطيف حدة القوة الصلبة، باعتبار أن كل القوتين يعزز كل منهما الأخر، كما يسمح مرة أخرى بتعاون متعدد الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والقوة الحليفة والصديقة من جانب، بعد أن اتضح تورطت الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق والتكلفة المرتفعة التي اضطرت لدفعها لتحملها بتخلي هؤلاء الأصدقاء عن دعمها، ومن ثمة فقد أرادت من جديد حشد التحالفات الدولية لمواجهة التحديات والتهديدات المشتركة من خلال صيغة تحقيق القيم الغربية مثل الديمقراطية، كما أرادت من خلال المزج بين القوة الصلبة والناعمة العصا والجزرة تحقيق مصالحها، من خلال ممارسة مختلف أساليب الضغط على الأنظمة

[1] اياد خلف عمر الكعود، **مرجع سبق ذكره**، ص48

[2] نفس المرجع، ص 47 .

[3] حمياز سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

المستهدفة لتبني قيم وإحداث تحولات محددة تصب في خدمة المصالح العليا للتحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، وذلك من خلال مخاطبة هذه الشعوب باللغة التي تتعطش إليها لضرب هذه الأنظمة التي تحرم شعوبها من تلك القيم[1].

عند التعمق في سير تحولات الولايات المتحدة وتحركاتها، نجد سمة مهمة ومتميزة تتمتع بها مع كل تحول، وهي سمة المرونة التي تجعلها تتكيف مع أي معوق وفي أي وضع ومع جميع المجالات. وهي سمة ذكية للتكيف مع المتغيرين الداخلي والخارجي لمن استطاع أن يتقن استخدامها، وهذا من المهام الموكلة الى خزانات الفكر والمؤسسات المهتمة ببقاء القوة الامريكية في المقدمة، فظهر أخيرا مشروع أمريكا الموحدة والقوية، الذي يعد منظومة جديدة تهدف بشكل رئيسي الى خدمة القيم والأمن القومي الأمريكي، ويقدم في الوقت نفسه العون لتعزيز القدرة على توظيف القوة الذكية التي تمزج القوة الناعمة بالقوة الصلبة مع امكان استخدام كل قوة على حدي من دون التخلي عن الاتجاه الاخر. في هذا المشروع يعترف محرروه أن العالم ليس حقلا سلبيا للعب المحايد، فهناك قوى متنافسة تسعى للمزيد من النفوذ والسلطة، وبأن توظيف القوة الذكية إزاء القوى المتنافسة يحتاج إلى إدارة مهمة للمعلومات[2].

ويذكر في هذا الصدد" **حسين عبد الخالق حسونة** "سفير جامعة الدول العربية السابق في واشنطن قائلا" : **منذ بداية الربيع العربي الذي فاجئ الإدارة الأمريكية، اتبعت الولايات المتحدة، سياسة تقوم على التوازن بين المصالح والمبادئ الأمريكية، ولقد تجلت هذه السياسة بوضوح خلال عام 2011 في تعاملها مع الحركات والمظاهرات والاحتجاجات في العالم العربي، المطالبة بالتغيير والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فدعمت التغيير الفوري في كل من مصر وتونس، ودعمت استخدام القوة العسكرية التي نجحت في إنهاء حكم معمر القذافي في ليبيا، ودعمت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لإنهاء الأزمة في اليمن، وفي كل من هذه الحالات تقدم المصالح حينا على المبادئ، وحينا أخر تقدمت المبادئ على المصالح، لكنها ظلت في جوهرها تحاول احتواء النتائج وتكييفها ما أمكنها ذلك، لتكون غير معادية للولايات المتحدة ومصالحها والمبادئ التي تنادي بها** " [3]

أما فيما يخص أدوات تحقيق القوة الذكية، فيمكن اختصارها في مجموعة من النقاط والتي كانت كخلاصة لتقرير مركز الدراسات العالمية والاستراتيجية الأمريكي CSIS في عام 2007:

---

[1] نفس المرجع ، ص 214.

[2] سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية الامريكية كألية من أليات التغيير الدولي، الولايات المتحدة الامريكية نموذجا**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، لبنان، 2016، ص 242.

[3] اياد عمر خلف الكعود، مرجع سبق ذكره، ص48.

- التأكيد على أهمية التحالفات والشراكة والمؤسسات التي تدعم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج. ورفض التحرك الانفرادي في السياسات العالمية والتأكيد على قيم الحماية والأعباء المشتركة ما بين الدول.
- المساهمة في التنمية العالمية وتطوير الدور التنموي العالمي، كشف عطف الشعوب في قرارات السياسة الخارجية.
- التأكيد على أهمية الاندماج الاقتصادي في ظل قيم الاعتماد المتبادل والشراكة.
- التأكيد على أهمية الدبلوماسية الشعبية وأهمية كسب العقول والقلوب والتأكيد على علاقات جيدة مع الشعوب الأخرى. [1]

المبحث الرابع: استراتيجيات ومجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الاستراتيجية الروسية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا في المطلب الأول، ثم نتناول مجالات التنافس الأمريكي الروسي على المنطقة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمريكية الروسية للتنافس على منطقة الشرق الأوسط

- أولا: الاستراتيجية الروسية:

مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي، بدأت السياسة الخارجية الروسية أكثر توافقا واستجابة مع المواقف الغربية، وبدأت روسيا في الانسحاب من بعض المواقع التي كان وجودها فيها يمثل نوعا من التحدي الموجه للغرب، بل إن روسيا في حكم الرئيس الروسي السابق **بوريس يلتسين**، رغم كل روابطها مع الصرب، صوتت لمصلحة العقوبات الاقتصادية ضد يوغوسلافيا السابقة بسبب أزمة البوسنة، ولكن مع نهاية عام 1991، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف، فكان صعبا على روسيا الاستمرار في سياسة التعاون مع الغرب، ولم يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن تلك السياسة واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها، سياسة قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى، وليس إخضاعا لهيمنة مظلة المواجهة الأيديولوجية كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة ولتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الأوحد الأمريكي[2].

1جمال ابو الرب، **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الامريكية: دراسة في مبادئ ومناهج التخطيط وفق نظرية القوة الذكية**. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية. المانيا، 2017، ص ص 125 126 .

[2]أحمد دياب، هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا.. وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، عدد1288, أكتوبر 2013, ص8.

و قد تبلور هذا الاتجاه بوضوح بعد وصول فلادمير بوتن للحكم ونجاحه في فرض السيطرة على الشيشان ورد الاعتبار لهيبة روسيا، أشارت هذه المرحلة إلى عهد مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية نحو السعي إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية لروسيا، وإعادتها إلى مكانتها العالمية، فأضفى الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** " على روسيا هذه السياسة ديناميكية جديدة بتغييرات و بتقديرات براغماتية تعي جيدا المواقع الملائمة والأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية، فتطلب الأمر استقرار الجبهة الداخلية بسبب التداخل بين السياسة الداخلية والخارجية، كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الاستراتيجية في الداخل و الخارج، ووضع نظرة استراتيجية في علاقة روسيا الخارجية وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، سعى الرئيس الروسي إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفيتي السابق، كطريقة إلى تحسين المكانة الروسية عالميا[1].

كما ركز على تطوير فكرة روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين " الأوراسية"، وكذا ضمان حريتها واستقلالها من أجل تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية، وهكذا هدفت السياسة الروسية الى إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة. بالإضافة الى البعد الأسيوي فيما يتعلق بمصالح روسيا في منطقة أوراسيا، من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند والعالمين العربي والإسلامي[2].

كما كشف الرئيس الروسي " **فلاديمير بوتين** "في مؤتمر المنعقد بميونيخ في 2007 عن جوانب المدرك الروسي للسياسة الأمريكية عالميا وأوروبيا، حيث أكد آنذاك رفضه للقطبية الدولية الواحدة وللانفراد الأمريكي بتقرير مصير العالم، وأشار إلى بزوغ مراكز قوى سيكون لها أدوار، فالإمكانات الاقتصادية للمراكز الاقتصادية الجديدة ونموها سوف تحول حتميا الى نفوذ سياسي وسيعزز ذلك التعددية القطبية،

لكن السياسة الروسية في عهد الرئيس "**فلاديمير بوتين** " لم تكن بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، بل من خلال السير بخطى ثابتة ولو بطيئة لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها موسكو عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وتعود موسكو غير الشيوعية الا وهي دولة كبرى قادرة على المنح والمنع معا[3].

قد سيطرت أجواء الحرب الباردة مع الغرب مجددا على تحركات القيادة العسكرية الروسية إذ أعلنت موسكو في جويلية 2015 عن خطة إستراتيجية لتعزيز قدراتها البحرية الضاربة في المياه الدولية مع

---

[1] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، **مجلة العربية للعلوم**، عدد20، 2008، ص 43.

[2] **مرجع نفسه**، ص 44.

[3] كاظم هارم نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**. دار أمنة للنشر والتوزيع، الأردن, 2013، ص242.

توسيع قطاعاتها الأساسية بكلفة تزيد على 21 مليار دولار من خلال تدريب فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى التي جرت في 01 جانفي 2013 قال " بوتين " أود أن أؤكد مجددا أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسية[1].

وهذا ما يبين أن السياسة الخارجية الروسية بعدما شهدته من عملية إعادة الهيكلة أصبحت بمقتضاه أكثر واقعية، وأصبحت تقيس تحركاتها وتوجهاتها.

وتتمثل توجهات الاستراتيجية الروسية في:

1/ الواقعية: تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براغماتية، عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.

2/ براغماتية القيادة: وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها، حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجيات الماركسية اللينينية [2].

3/ الديناميكية: وتظهر من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية ، حيث ظهر فلاديمير بوتين في نظر الغرب كحام للخط الاستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق، مع الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط بها، وإتباع مختلف الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، لتأكيد هذه الوحدة.

4/ المنافسة: وهي هدف جديد جاء للدخول في المنافسة على الأسواق العالمية حل محل المواجهة الأيديولوجية. لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات، التي سرعان ما انعكست على الاستراتيجية الروسية. وهذا يظهر الفارق بين الاستراتيجية الروسية الحالية وما كان متبعا في الحقبة السوفيتية، إذ خلافا للاتحاد السوفيتي تفضل روسيا ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول. وإن بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الاستثمارات من جهة، والإصلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى[3].

---

[1] أحمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] عمر كوش، "**الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**" ، ت النشر: 2009/06/27, ت الاطلاع: 2019/04/22, على الموقع: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/

[3] إبراهيم منشاري،" **مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء أزمة القرم**" ، ت النشر:2016/03/06، ت الاطلاع: 2019/05/04, على الموقع: http://www.acrseg.org/5839

5/ حرية الحركة: وتتجسد في أن تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبهما فرض شروط على روسيا أو على مصالحها أو على حرية حركتها أو عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها، على الأقل مجبرة على الانصياع لموقف الدول الكبرى سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد، الأمر الذي مكنها من القدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية وبما يتفق مع مصالحها.

6/ المرونة: وتظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها، تؤيد روسيا الجهود الجماعية والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم[1].

أما فيما يخص الاستراتيجية الروسية حيال المنطقة العربية والإسلامية فيمكن تحديدها كالتالي:

- الحفاظ على الاستقرار في المناطق الجنوبية خوفا من التمدد الإسلامي المتطرف، والحفاظ على سياسة الدومينو "من خلال الاستقرار الأمني والسياسي. ومن هنا كان دخول روسيا كعضو مراقب إلى منظمة المؤتمر الإسلامي 2003.
- السعي الروسي الدائم إلى إيجاد تكتل قطبي للوقوف بوجه القطبية الأحادية، من خلال لعب دور مميز على الساحة الدولية، مما يفسر إقامة العلاقات الميزة مع الدول المناهضة لأمريكا كسورية وإيران وقبلهما العراق.
- إعادة الدور الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط كقوة كبرى من أجل الهيمنة على وسط أسيا من خلال مصالح مشتركة تعمل من خلالها على تطوير العلاقات مع إيران ونقل التكنولوجيا إليها دون الضرر بمصلحتها.
- حاجة روسيا إلى إيجاد شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وسوق للسلاح، إذ تسعى روسيا إلى الحصول على مكاسب اقتصادية ولا سيما على فرص للاستثمار والحصول على العملات الصعبة جراء بيعها أسلحة[2].

---

[1] لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية الجديدة، **مركز دراسات الصين و آسيا**، د ت ن ، ت الاطلاع: 2019/04/16 ,على الموقع: http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=21&id=877

[2] خالد ممدوح العزي، "**العالم العربي والإسلامي في الاستراتيجية الروسية** "، ت النشر:2010/04/22، ت الاطلاع: 2019/04/05, على الموقع :http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath

- **ثانيا: الاستراتيجية الأمريكية**

بعد نهاية الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من السياسات الجديدة في مختلف المجالات والأصعدة سواء كانت أمنية أو سياسية أو اقتصادية ، فعلى المستوى الاقتصادي أصبحت أمريكا ترتكز على العامل الاقتصادي لأنه يفسر ويحلل سياساتها الخارجية وعملت على تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل فتح الأسواق وتعديل التشريعات ، تستند السياسة الخارجية الأمريكية على فكرة أن مد سيطرتها عالميا هو مفتاح الأمان الرئيسي والأولي لاستمرار الزعامة بيدها، خصوصا بعد تقليص هاجس الخوف من التهديد الذي مثله الاتحاد السوفياتي سابقا خاصة بعد تأكد الأمريكيون بأن القوة الاقتصادية كفيلة لتحديد وزنها العالمي كقوة عالمية في ظل محاولات تقليص المنافسة في الساحة الدولية ،لم تقتصر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشق السياسي فقط، بل توجهت إلى الشق الاقتصادي، عن طريق الانفتاح الاقتصادي على العالم كما عملت على بسط وتعزيز السيطرة على مجريات الاقتصاد العالمي، فتقوم بمنع أي دولة أو مجموعة دول على منافستها في الساحة العالمية حاضرا أو مستقبلا، من خلال إتباع نظام اقتصادي جديد في منطقة الشرق الأوسط معتمدة على أدوات من داخل المنطقة مشددة على الوجود العسكري المكثف، فتضلع الولايات المتحدة الأمريكية لإبقاء النظام الدولي يسير بشكل أحادي[1]. استراتيجيتها التي تقوم على الاستراتيجية الدفاعية لمواجهة تخطيطها الدفاعي الاستراتيجي إلى هجومي ويعتمد على[2]:

-تأمين الحلفاء والأصدقاء.

-إيقاف احتمالات الصراع العسكري عبر سيطرتها العالمية على المدى البعيد.

-ردع التهديدات وأي أفعال إكراهية ضد مصالح الولايات المتحدة.

-استخدام القوة، إنما فشلت قدرة الردع لدحر الخصوم بشكل حاسم.

كما تقوم على:

- التصدي لتنامي قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية.

-منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

-التركيز على القواعد والقوات الأمريكية.

-إدخال منظومات حديثة للأسلحة والوسائل المستخدمة للاستفادة من الثورة في الشؤون العسكرية. [3]

---

[1] ميلود العطري،<< **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة>>**"، ((مذكرة لنيل الماجستير، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية)) ,جامعة باتنة ،2008, ص93.

[2] نفس المرجع ، ص95.

[3] – عصام عبد الشافي. "**أسطورة التراجع الأمريكي**"، ت النشر: 12 /2015/10، ت الاطلاع: 2019/04/05, على الموقع: http ://www.mubasheraljazeera :net/articles andustrudies

–وتسعى أمريكا من خلال استراتيجيتها إلى السعي لنشر السلطة الأخلاقية الأمريكية من أجل تعزيز مصالحها القومية إضافة إلى التصرف بتناغم مع حلفائها الأساسيين.

وأكدت أمريكا في استراتيجيتها للأمن القومي في فيفري 2015 على عدة ركائز ترد فيها على أنها لا تتراجع في العالم، من بين هذه الركائز التي وضعتها في استراتيجيتها:

–التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى.

–لا أحد يستطيع أو يملك القيادة العالمية سوى أمريكا فهي وحدها قادرة على مجابهة التحديات، كما تقوم استراتيجيتها على دعم 39 شركائها المحليين، كما تقوم أيضا على منع استخدام الأسلحة النووية وحماية سوق النفط. والعمل على تعزيز العناصر التي تقوم عليها زعامتها وقوتها الداخلية.

–تولي قيادة العالم من خلال القوة الدبلوماسية والعسكرية والعلم والتكنولوجيا والتنمية والاقتصاد.

– مراقبة كل التحولات والتغيرات الطارئة في العالم والتيقن من أن عملية التنافس في الشرق الأوسط في استمرار.

– السير وفق مبدأ "الصبر الاستراتيجي" من خلال عملية الاستمرار في تشكيل ركائز القوة الأمريكية[1].

وتواجه الاستراتيجية الأمريكية ثلاثة تحديات خارجية تتمثل في:

1–العمل على استرجاع التوازن لممارسة العلاقات الدولية الأمريكية.

2–تجنب صدام الحضارات الذي يمكن أن يستنزف عالمنا في صراع أكثر خطورة على الأجيال القادمة، ويتطلب ذلك انفتاحا على عوامل غير الدول (التاريخ، الثقافة، الدين) وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

3–احياء الكياسة الدولية بتقدير الحدود العملية الأحادية القطب[2].

سارت الاستراتيجية الأمريكية منذ أن وضعها" جورج كينان "سنة 1948 على "نظرية الإحتواء" خاصة في المنطقة العربية وذلك من خلال السيطرة غير المباشرة لتتدرج إلى الاحتلال المباشر والاحتواء، والذي يعتمد أساسا على محاولة خلق أزمات جديدة، فبات واضحا أن السيناريوهات الحربية والأزمات تضعها أمريكا في المجال العربي باتباع استراتيجية الأزمات المفتوحة، ما يسهل التغلغل الصهيوني في المنطقة العربية.

كما يبدو بأن السياسة الخارجية الأمريكية اقترنت بالاستراتيجية التي تواجه التهديدات كاستراتيجية الردع ومكافحة الإرهاب والدرع الدفاعي الصاروخي[3]

---

[1] عصام عبد الشافي، **مرجع سبق ذكره.**

[2] بسمة عثماني، **مرجع سبق ذكره** ، ص.32.

[3] لهيب عبد الخالق، **بين إنهيارين :الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**. الأهلية للنشر والتوزيع ,الأردن, 2003، ص103.

حماية المصالح الأمريكية في كل مكان في العالم وتستند الاستراتيجية الأمريكية أساسا على فكرة البقاء كأساس للاستراتيجية الكونية الأمريكية، فسارت من كونها مشروع سياسي للدفاع القومي إلى درجة إلحاق الهزيمة بالإرهاب الدولي.

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة على ثوابت تتلاءم مع تغير الظروف وهي:

-العامل الأول :حماية أمن اسرائيل ودعمها بأي ثمن.

-العامل الثاني :تأمين النفط والمصالح الاستراتيجية الأمريكية الأخرى.

-اضافة إلى أن استراتيجيتها في منطقة شرق الأوسط تقوم من خلال لعبها أدوار جديدة في عدة ملفات منها سورية ولبنان وفلسطين، هذه الاستراتيجية تعتمد على ركائز رئيسية :

- دعمها لمجموعة من الأقليات في المنطقة على حساب مجموعات أخرى تمثل الأغلبية
- استغلال ما يطلق عليهم حسب أمريكا الاسلاميين المعتدلين وفق ما يسمى التقارب والحوار والانفتاح

كما أن قضية دعمها للأقليات على حساب الأغلبية تعد مسألة قديمة مترسخة في العرف السياسي للولايات المتحدة الأمريكية كي تبدو أمام الرأي العام مناصرة لحقوق الإنسان، وهذه الورقة تستعملها من أجل زعزعة الاستقرار في المنطقة[1].

المطلب الثاني: مجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

إن تجميع الإمبراطورية الروسية من جديد يتطلب منها الانفتاح على البحار الدافئة، من الناحية الجيوبوليتيكية تتطابق حدود روسيا السياسية الشمالية والشرقية مع الحدود الجغرافية الطبيعية فهي حدود مائية باردة متجمدة وهو ما يشكل حاجزا طبيعيا ومنيعا، لذا فانفتاح روسيا على مياه البحار الدافئة في الجنوب والغرب ضرورة لتصبح روسيا مكتملة من الناحية الجيوبوليتيكية. لقد صاغ الأوراسيون الجدد وعلى رأسهم المفكر ألكسندر دوغين والذي يحظى بدعم كبير من الرئيس بوتين، أسس مشروع الإمبراطورية الأوارسية الجديدة وفقا للمنطق الجيوبوليتيكي القائم على العامل الجغرافي.[2]

يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الوطن العربي على وجه الخصوص، وذلك على النحو التالي:

---

[1] مسعود سعيد عامر ،" **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم الإسلامي**"،ت النشر:2013/10/12، ت الاطلاع:2019/04/05,على الموقع: http// :www.ar-ar.facebooc.com/notes/406252199498318

[2] نجاة مدوخ، <<**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة _ دراسة حالة سورية _ 2010/2014**>>،((مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية))، جامعة بسكرة، 2015)، ص86 .

الأولى :العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة وذلك من خلال استدراج واشنطن في مشاغبات على أكثر من ساحة والشرق الأوسط أحدها ، وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية على الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت، فإنه يمكنها حينئذ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي تتمثل إحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمنهكة للولايات المتحدة ومثال ذلك ما جاء. على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال **Vladimir Masorin** في أوت 2007 من الإعلان عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية روسية تفضل أن يكون مقرها سورية، وذلك على إعلان الولايات المتحدة عن نيتها بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول 2015.

إضافة إلى هذا فإن روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى رأسها العراق، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة، وذلك دعما لحليفتيها إيران وسوريا من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة خصما من حساب الولايات المتحدة بالطبع من ناحية أخرى، وتخفيفا من قوة التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى [1]

فلما أدركت روسيا تماما أن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارا جديدا في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلف فراغا سياسيا وعالميا في خارطة النظام الدولي الجديد، مما يتيح أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة أكثر قوة.

الثانية :ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط: فروسيا قد نجحت في عهد الرئيس بوتين في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية بالمنطقة، ومصلحتها الاستراتيجية وهنا تجدر الإشارة إلى أن طبيعة التعاملات الروسية مع دول المنطقة مختلفة عما كان عليه الحال في الفترات السابقة التي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي الذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي. [2]

3مالكي مريم ,<<**السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة السورية 2011-2014**>>، ((مذكرة مكملة لنيل الماستر،: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,جامعة خميس مليانة ،2015، ص 33.

[2]نفس المرجع، ص33

الخريطة رقم (03): خريطة جيوبوليتيك الغاز والازمة السورية

المصدر: استراتيجيك كلتشر فاونديشن".

الثالثة :أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا :إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز على إبلاء أهمية للقيمة الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة الاستراتيجية، لما تمثله من قلب العالم. حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وتمثل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أو روسية أو أوروبية.[1]

وتعتقد موسكو أن إمكاناتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكيل العالم الجديد .ومع ذلك تعمل روسيا بحذر في هذه المنطقة المليئة بالألغام السياسية، وتحاول ألا تخسر أحدا من الأطراف . فمثلا تدعم موسكو طهران، مع محاولة الأولى ألا يجلب ذلك عليها استعداء دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك تدعم دمشق مع مراعاتها ألا يثير ذلك قلق الدول العربية الأخرى.

كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران، ذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاته المنطقة ومحاولة اختراقهما والسيطرة عليهما. [2] ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة، وفي جني أرباح اقتصادية لا

[1] نفس المرجع ، ص34.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

بأس بها من إيران. كذلك مثلت مسألة الإسلام السياسي العابر للحدود، والذي اقترن لدى غالب دول الغرب والشرق بفكرة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت روسيا بوتين تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة وهو ما دفع موسكو للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي، لا سيما بعد أحداث الربيع العربي، تخوفا من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا.

تسعى روسيا إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة. كما و وتسعى روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كل من صناعاتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، ومع ذلك، ليس لديها لا الطموح ولا القدرة الكافية على تحدي الوجود الأميركي هناك ، فهي تركز بدلا من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى ، وتشاطر روسيا الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي ، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط ، مما قد يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية وإلى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس.[1]

على الرغم من تعدد أدوات التنافس بين الدولتين، فان منطقة شرق المتوسط تعد نقطة تواصل لكليهما من حيث النظرة لمجالها الحيوي، فروسيا تعتبرها مجال حيوي يخلق لها فرص الحصول على مكاسب إقليمية، أما بالنسبة لأمريكا فتجدها مجال حيوي واستراتيجي، وذلك من خلال العلاقة بينهما وبين روسيا باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، وبهذا تشكل روسيا للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة بمثابة العدو، ودولة منافسة ونظرا لاختلاف التوجهات السياسية لكلا الدولتين، فانه يتضح جليا أن روسيا تبحث عن المكانة بتوظيف قدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي تفتش عن مصالحها العالمية مستغلة مكانتها وهيبتها.

كما يعتبر بوتين "أن أمريكا تقوم "بخطوات انفرادية على الساحة العالمية، والتي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها"، كما يؤكد على أنه "لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عن مصالحها"، مشير إلى أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين[2].

[1] صدام محمد مديد محمد عطية، الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط و اثره على المنطقة العربية – النموذج ثورات الربيع العربي – **مجلة تكريت**، العدد 11، 2017. ص ص317 318.

[2] بسمة عثماني، مرجع سبق ذكره، ص35.

أولا: التنافس في المجال الطاقوي

إن الحديث عن التنافس الأمريكي الروسي في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن حصره فقط في علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها مع دول المنطقة الغنية بالنفط الغاز، بل يتعداها إلى ما يعرف بصراع أنابيب الطاقة ، فمنذ مطلع القرن الحالي ، تم وضع عدد من الخطوط لتمديد أنابيب الغاز، فمنها ما بدأ تنفيذه، ومنها ما لا يزال قيد التخطيط ، وقد قامت روسيا بتنفيذ بعض هذه الخطوط لتعزيز موقعها في سوق الطاقة العالمي على المدى البعيد والبعض الأخر قام به الأميركيون كخيار استراتيجي للحد من هيمنة الروس على سوق الطاقة العالمي [1].

وقد بدأت تتشكل ملامح التنافس الأمريكي الروسي في مجال الطاقة حين رسم بوتين استراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا ، فأذربيجان، فتركمكستان، في ايران للتسويق، وصولا إلى منطقة الشرق الأوسط، وكان من المؤكد أن مشروعي السيل الشمالي والسيل الجنوبي سيرسمان عودة روسيا الى المسرح العالمي، ومن اجل إحكام السيطرة على الاقتصاد الأوربي، فكان على واشنطن أن تسارع إلى تصميم مشروعها الموازي لينافس المشروع الروسي وخط نابوكو هو خط أنابيب غاز و ممر استراتيجي مقترح لتصدير الغاز من الشرق الى الغرب بطول 300 3 كلم، يهدف لكسر الهيمنة الروسية على سوق الغاز في أوروبا والعالم يمتد من أرزووم في تركيا عبر بلغاريا ورومانيا والمجر، وينتهي في النمسا حيث يتم توصيله الى مزيد من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوربي، ويعتبر المشروع بديلا لتيار السيل الجنوبي الروسي، كما شيدت روسيا بالتعاون مع تركيا خط أنابيب التيار لنقل الغاز الطبيعي الروسي عبر المياه الإقليمية التركية في البحر الأسود ليصل إلى أوروبا وطوله 1.213 كلم.[2]

[1] عبد الجبار اسماعيل ابراهيم، "مسارات انابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية : التعاون و الصراع "، **مجلة الرؤى**, 2018، ص. 15.

3بسمة عثماني ، مرجع سبق ذكره ، ص35

الخريطة رقم (04): تداعيات الازمة السورية على خريطة الطاقة في الشرق الأوسط

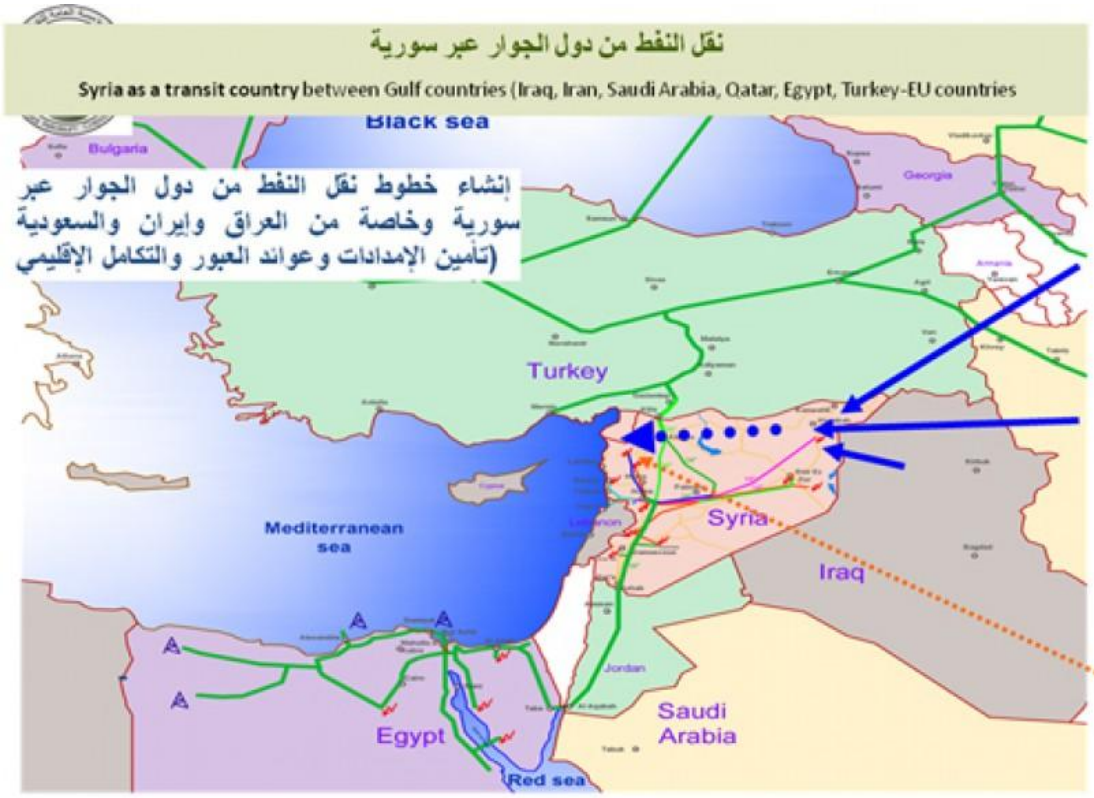

- المصفاة العربية على المتوسط

المصدر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية

وهي بالتالي تقطع الطريق عن أي نفوذ طاقوي وسياسي لأمريكا في كل من إيران والشرق الأوسط فضلا على أن تكون من أهم مستثمري أو مشغلي حقول الغاز الحديثة في كل من لبنان وسوريا والمثال على ذلك توقيع روسيا وسوريا عقد عمريت الذي يتيح لشركة غاز بروم احتكار عقود بيع و شراء الغاز في اسيا الوسطى والشرق الأوسط وتحديدا مع جميع الدول التي ستمد خط نابوكو بالغاز كتركمانستان واوزبكستان، أدى حسب رأي [1]. بعض الاستراتيجيين والى عدم توافر الغاز الآسيوي لخط نابوكو وجعل انطلاقه أمرا مستحيلا.

[1] عبد الجبار اسماعيل ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 16.

لكن روسيا لم تعرف ان الاستراتيجية الأمريكية المضادة كانت تعتمد على الاستعاضة عن مصادر الغاز المفقودة في وسط اسيا بمصدر أخر جاء من صحارى الجزيرة العربية وتحديدا من قطر، ومن هنا ولدت فكرة مشروع "خط الغاز القطري " والذي سيصبح مقررا له ان ينطلق من قطر مرورا بالمملكة العربية السعودية ثم يتجه غربا إلى الأراضي السورية حيث يلتقي بخط الغاز المصري و الإسرائيلي ثم يتجه شمالا إلى تركيا، وقد رفض النظام السوري الانصياع للضغوطات الغربية والسماح بمروره [1]، لأن هذا المشروع سيلحق أضرارا بالغة بأهم حليف استراتيجي وهي روسيا. ومن هنا ندرك التركيز الغربي على سورية والمنطقة في هذه المرحلة، فسورية بموقعها الجيوستراتيجي المهم على البحر المتوسط وثرواتها النفطية الواعدة تعتبر مفتاح أسيا من خلال الخط الذي يمتد من إيران عبر تركمانستان إلى الصين، والخط الأمريكي المقترح والذي يمتد من إيران عبر العراق وسورية إلى البحر ولبنان عبر ما يعرف "بخط عرض" 33 أو طريق الحرير الجديد.

ربما هذا سبب الخلاف ومربط التدخلات الدولية في المنطقة فبعد اكتشاف احتياطيات هائلة من الغاز ضمن بوادي سورية والعراق، وفي السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، قبالة شواطئ سورية ولبنان الغاز في مناطق أخرى من العالم، إضافة إلى تضاعف الإنتاج القطري، لتظل الدولة الأكثر حساسية في التفاعل مع متغيرات سوق الغاز واكتشافاتها التي تجعل الشرق الأوسط عموما.

فقد قرأت روسيا الخارطة على الأرجح قبل الجميع، وسعت لضمان حصتها في تقسيم مناطق النفوذ والمصالح مع القوى الأخرى، وحرصت على أن تكون فعالة في منطقة الغاز الناشئة في شرقي المتوسط. لأنها تنبهت إلى أن لغة الطاقة في القرن الحادي والعشرين، تبدأ من أبجدية الغاز المكتشف وبقي الهدف المطلوب هو كيفية التحكم في طرائق نقلها ومساراته، اعتبرت روسيا خط نابوكو عملا عدائيا ضده، وبالتالي للحصول على النفط في المتجمد الشمالي وبحر قزوين يجب إعادة إشعال المناطق المسلمة في روسيا) الشيشان وداغستان) بعد أن تشتعل الحروب الطائفية في الدول العربية وبالذات في سورية[2].

[1] ايهاب شوقي، "**الصراع على الاكتشافات النفطية** "،ت النشر:2016/05/27، ت الاطلاع :2019/05/05، **على الموقع** :
http://www.anntv .tv/new/show ubject.aspx ?id=365=.vx/ionslt4y

[2] ايهاب شوقي، **مرجع سبق ذكره.**

ثانيا: التنافس في مجال مبيعات الأسلحة

يعد مجال بيع الأسلحة من أكثر المجالات فعالية في تحقيق أهداف الدول على العديد من الأصعدة خاصة الاقتصادية و السياسية ، فبالإضافة إلى ما تحققه تجارة السلاح من عوائد مالية تساعد اقتصاديات الدول و تؤدي إلى انتعاشها ، فإنها أيضا ستحقق لها فرصة كبيرة لضمان ولاء الأنظمة السياسية و توافقها مع الأهداف و المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى المصدرة للسلاح ، و في سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن هذه الدول خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا تسعيان إلى الهيمنة على الأسواق العالمية لتجارة السلاح خاصة في منطقة الشرق الأوسط و التي تعد من أكثر مناطق العالم استيرادا لمختلف أنواع الأسلحة نظرا لعدة اعتبارات . كل ذلك جعل من هذه المنطقة ساحة مهمة للصراع بين كبرى شركات السلاح الأمريكية والروسية في العالم، مما أثر على السياسات الخارجية لهذين البلدين وذلك بالنظر إلى ما يشكله المركب العسكري الصناعي من ضغوطات في تحديد التوجهات الخارجية لبلدانها[1].

لكن استمرار تبني روسيا لهذه الدبلوماسية يرتبط بمتغيرات عديدة تتمثل أهمها في حدود الدور الأمريكي في المنطقة والأوضاع الاقتصادية لدولها. ويعتمد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل كبير على توظيف صفقات الأسلحة مع دول محورية في الشرق الأوسط من أجل تفعيل الأجندة السياسية الروسية تدريجيا وتقديم موسكو كمنافس قوي للولايات المتحدة.

حيث شهدت صفقات التسلح مع دول الإقليم طفرة استثنائية على غرار تعاون روسيا مع الأردن من أجل إنتاج قاذفة" ا ربي جي" 32 وتوقيع صفقات لتوريد طائرتي نقل عسكري ومروحيات بين روسيا والأردن. كما وقعت موسكو وبغداد صفقة سلاح لشراء مروحة هجومية و 42 من أنظمة الصواري "بنتسير إس "1 أرض جو ويستخدم معظمها في الحرب ضد تنظيم داعش ، كما وقعت مصر وروسيا صفقات سلاح عديد من خلال الفترة الماضية مثل التفاوض على حصول مصر على 50 مروحية هجومية من طراز" كا " 52 –التي تعد بمثابة بديل لمروحيات الأباتشي الامريكية الصنع[2].

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص. 85.

[2] بن ملوكة مليكة، <<**الاستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط>>**، ((مذكرة لنيل الماستر ,كلية الحقوق والعلوم السياسية)) ,جامعة الجلفة، 2017، ص49.

وقد مثلث مشتريات دول الشرق الاوسط سنة 2009، 16 بالمئة من اجمالي صادرات السلاح الروسي لدول العالم واستحوذت منطقة اسيا على 60 بالمئة. كما زادت مبيعات السلاح الروسي لدول الشرق الأوسط في السنوات الأربع الماضية بنسبة 19 بالمئة وكانت مصر والعراق أكبر مستوردي هذا السلاح في المنطقة بنسبة 46 و30 بالمئة على التوالي[1].

كما تدل إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن 98 بالمائة من صادرات الأسلحة التقليدية مصدرها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، كما قد تعمد الدول المصنعة للأسلحة إلى انتهاج سياسات خاصة في بيعها ،و ذلك وفق استراتيجياتها و علاقاتها الدولية ، أو وفق تصنيفها بعض الدول كحليف أو خصم أو عدو، لذلك فهي تبيع لحلفائها للوقوف بوجه خصومها ، فعندما تبيع الو.م.أ مثلا أسلحة لإسرائيل ، و الأردن و السعودية ، و الإمارات العربية المتحدة و مصر ، فإنها في واقع الأمر تسلح حلفاء لها تعتمد عليهم ضد خصومها الإقليمين كإيران و سورية ، في المقابل هي تمنع السلاح عن خصومها أو أعدائها من مصانعها الذاتية ، كما أنها تفرض ذلك على حلفائها و تحضر عليهم بيع السلاح للخصوم[2].

وتحوز روسيا على نفوذ كبير يخص مجال الأسلحة في شرق المتوسط، فتملك مصالح حيوية مع سورية في مجال السلاح ووصلت مشتريات سوريا من روسيا إلى ما يصل إلى مائة مليون سنة 2010 وأبرمت سوريا عقود مع شركات روسية مختصة في صناعة الأسلحة، فروسيا تعتبر سوريا شريكا لها في مجال استيراد السلاح الروسي، فتستورد سورية الطائرات المقاتلة وطائرات التدريب والصواريخ والدبابات، التي تقدر قيمتها مئة المليارات دولار[3].

كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر المناطق شراءا للسلاح على مستوى العالم، إلى درجة أنه تصب فيها صادرات السلاح من كافة الدول المتاجرة به. وتبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للشركات العالمية المصدرة للسلاح وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها:

- أن هذه المنطقة غنية بثروتها البترولية وفوائضها المالية والتي لا بد أن تعود الى الدول الصناعية المنتجة للسلاح بصورة وبأخرى حتى تتمكن من تحسين وضعها الاقتصادي خاصة في ظل ما تشهده من أزمة مالية كبيرة.

2محمد بنكاسم، **10 حقائق عن تجارة الأسلحة في المنطقة العربية** ، ت النشر: 2019/05/26, على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/3/11/

[2] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص، 86.

[3] بسمة عثماني، **مرجع سابق** ، ص،45.

- أنها من أكثر مناطق العالم التي تشهد حروبا وصراعات عديدة ومزمنة.
- بروز التحالفات الإقليمية في المنطقة أدت الخلافات السياسية والإيديولوجية إلى تكتل عدة دول في الشرق الأوسط ضمن معسكرين: دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر وإسرائيل من جهة، وإيران وسوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين من جهة ثانية[1].

إذن يعتبر سوق الشرق الأوسط في نظر كبرى شركات صناعة الأسلحة من أفضل أسواق السلاح في العالم، لهذا فالتنافس عليه شديد إلا أن الولوج لهذا السوق يخضع في كثير من الأحيان للعوامل السياسية و التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تسويق السلاح و بيعه في هذه المنطقة لدرجة أن بعض الدول فيه تضطر لشراء كميات كبيرة من الأسلحة فقط بسبب الضغوط السياسية ، فقد دفعت مخاوف دول الخليج العربية من قدرات ايران العسكرية و تنامي السخط الداخلي في أعقاب انتفاضات ما سمي "بالربيع العربي" ، بالإضافة إلى تهديدات أمريكية بضرب سوريا ، ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط[2].

كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط سوق مفتوح لتصدير الأسلحة الأمريكية، فهي تعتمد على وجودها العسكري المباشر في المنطقة بدون وسطاء، هو يدخل في إعادة انتشار القوات الأمريكية و الدور الأمريكي في العالم عبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة و المؤقتة في جميع أنحاء العالم ، و خاصة في الخليج العربي للحيلولة دون تهديد مصالحها ، و منع ظهور منافسين لها في الوقت نفسه، و من بين أهم صفقات الأسلحة إبرام عدة صفقات أسلحة مع السعودية من أضخمها التي أبرمتها سنة 2011مع الو.م.أ و المقدرة ب 60 مليار دولار و التي تعتبر كأكبر صفقة سلاح بين الو.م.أ و دول العالم . ثم الإمارات حيث تحتل المرتبة الثانية في شراء الأسلحة الأمريكية بعد المملكة السعودية. فقد قامت بشراء أنظمة باتريوت المضادة للصواريخ، والحصول على نظام دفاع جوي متقدم هو نظام "ثاد" ، وفي سنة 2013 وقعت معها صفقة بقيمة 290 مليون دولار تشمل على تسليح طائرات قتالية من طراز اف 16 [3].

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] **المرجع نفسه**، ص88.

[3] مايكل نايتس، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية، **المرصد السياسي**، عدد 3036, نوفمبر 2018, على الموقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/u.s.-saudi-security-cooperation-part-1-conditioning-arms-sales-to-build-lev

تعد إيران الشريك الثالث لروسيا على صعيد التعاون العسكري بعد الصين و الهند، و الأول في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران حوالي 13 مليار دولار و خلال2014/2010 شمل التعاون العسكري صفقات وقعت بين الجانبين لشراء الصواريخ المضادة وطائرات" ميج29 و SU-25UBT طائرات مقاتلة، Tor-M للدبابات، والمنظومة الصاروخية1 طائرات سوخوي 24-و مروحيات النقل العسكري بالإضافة إلى قطع غيار و صيانة لما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسية الصنع.[1]

وقد وافقت الكويت على إبرام صفقتين 2012/2010 تتضمن بيع أمريكا 60 نظام باتريوت للكويت بقيمة تبلغ 4.2 مليار دولار. أما قطر أبرمت صفقة الحصول على طائرات مقاتلة ودبابات وتحديث طائرات الآباشي و البلاكهوك و السيهاوك، و قد أبرمت قطر صفقة بقيمة 1.1 مليار دولار للحصول على واردات للإنذار المبكر. أما العراق فقد تم توقيع العديد من صفقات السلاح الأمريكية مع العراق بعد انسحابها منه وصلت قيمتها مليار دولار التي تشمل بيع العراق 24طائرة مقاتلة هجومية خفيفة من طراز AT-60.

فما يمكن أن نشير إليه أنه خلال السنوات الأخيرة أصبحت منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تولي لها موسكو أهمية في مجال مبيعات السلاح ومن الممكن التوقع أن يزداد هذا الاتجاه مستقبلا خاصة في ظل التطلعات الروسية للعب دورها المحوري في العالم ، فهي تستخدم صناعتها الحربية لتكون وسيلة تكتسب من خلالها مجددا القدرة على التأثير السياسي عبر الاتفاقيات التي توقعها في مجال صادرات السلاح مع دول منطقة الشرق الأوسط ، لذا يمكننا الجزم بأن مبيعات السلاح الروسية لدول منطقة الشرق الأوسط يمكنها أن تكون عاملا مهما في إعادة بناء التأثير الروسي على الساحتين الدولية و الإقليمية على حد سواء ، إلا أن الطموح الروسي لزيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر صادرات السلاح مازال أقل من النفوذ الأمريكي في مجال التسليح و هذا ما تثبته حجم الصفقات التي يقوم بها كل منهما مع دول المنطقة [2]

[1] فرح الزمان أبو شعير، **العلاقات الإيرانية-الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة**، ت النشر:2013/10/07 ، ت الاطلاع:2019/05/10،على الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555.html

[2] **مرجع نفسه**، ص ص 98 - 102 .

خلاصة الفصل الأول:

بعد استعراض الفصل الأول بمباحثه ومطالبه، والذي ركزنا من خلاله على الجانب النظري للدراسة من حيث أهمية الموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط وأنها محل أطماع القوى الكبرى قديما وحديثا. ومدى استخدام هذه القوى الكبرى لمختلف أنواع القوة من أجل المحافظة على مصالحها، ومما سبق فإننا نستخلص في نهاية الفصل ما يلي:

1-إن الموقع الجيوبوليتيكي و الجيوسياسي للشرق الأوسط جعله ساحة تنافس دولي كبير بين العديد من القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ما جعلهما يدخلان في تنافس شديد حول منطقة الشرق الأوسط.

2-أصبحت منطقة شرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى أحد المناطق الأكثر تنافسا عليها من طرف الدول الكبرى، كونها تتوفر على عامل الطاقة.

3-ان الصراعات العديدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والتي تتميز بالتعقيد والتشابك جعلت من المنطقة مستهلك أساسي للسلاح الامريكي والروسي مما جعلها تشكل سوقا تنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

4-إن الاستراتيجية الروسية بما تمتلكه من وسائل تحاول توظيفها لصالح مصالحها الخاصة هي ما تميز روسيا الاتحادية عن الاتحاد السوفيتي الذي كان يوظف أدواته لصالح أيدولوجيته التي كان يتبناها في مجابهة الغرب.

5-تعتبر القوة الذكية والناعمة مصدر التنافس بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتطور الوسائل التقنية والمعلومات.

الفصـــل الثانـــي:

الأزمة السورية
كدراسـة حالة للتنـافس الأمريكي
الروسي في منطقة الشـرق الأوسـط

الفصل الثاني: الأزمة السورية كدراسة حالة للتنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط

تظهر الأهمية الاستراتيجية و الجيوستراتيجية لسوريا أكثر في اعتماد الخارطة الطبيعية للمنطقة، أي قبل رسم الحدود السياسية المعاصرة للمنطقة، بدءا من سوريا الطبيعية بحدودها الممتدة حتى جبال طوروس شمالا، والمتوسط غربا بما فيها قبرص، وما بين شمالي الحجاز مع سيناء جنوبا، زاغروس في الشرق، حيث إيران متجاورة مع سوريا الطبيعية بحكم الامتداد الجغرافي التاريخي مع بلاد ما بين النهرين. لكن هذه الحدود تقلصت شيئا فشيئا بحكم المتغيرات السياسية الدولية، التي نتجت عن المسألة الشرقية ونهاية الحربين العالميتين وما تم خلالهما من اتفاقات دولية اقتضتها سياسة الانتداب على المشرق العربي والتي عقدت عام **1916** بموجب معاهدة **سايكس – بيكو**، فأصبحت حدود سورية السياسية الجديدة مشتركة من الشمال مع تركيا " كيليكيا واسكندرون" ومن الشرق ومع العراق من الجنوب مع الأردن وفلسطين، وبقي الحد الغربي مفتوحا على البحر الأبيض المتوسط نافذة مهمة على العالم وما بين أسيا وافريقيا، وعلى رأي **هنري بولور** بقوله:" **إن سوريا كانت دائما تعد لدى أولئك الذين أنشأوا إمبراطور يتهم في الشرق، المرتكز الخاص الذي يبنون عليه أي تخطيط عتيد للفتوحات الشرقية. فهي في الواقع حلقة اتصال بين إفريقيا من جهة و آسيا من جهة أخرى**".

اما من حيث سياستها الخارجية: تميزت سياسة سوريا الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية أنها نتاج عوامل موضوعية، تكمن في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية دون استبعاد الطابع والتأثير الشخصي في صياغتها. وعلى مدار عقود شكلت أحد أهم مصادر الشرعية للنظام السياسي وارتكزت على ما يسمى "الشرعية الثورية"[1].

وتعد سنة 2011 التحول الجذري لسوريا ، عندما بدأت الأزمة السورية كحالة تقليدية من الصراع الداخلي في شأن توزيع السلطة والثروة في بلد يحكمه نظام حكم استبدادي لم يكتف باحتكار مصادر القوة، بل أضفى على نفسه نوع من القداسة التي ترفض جميع أشكال المشاركة، لكن موقع سوريا الجيوبوليتيكي وفشل النظام في معالجة و إدارة الأزمة سرعان ما أسهم في عسكرة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى و قوعها في دائرة الاستقطاب الإقليمي و الدولي ،التي عملت على تحويل الحركة الاحتجاجية عن مطالبها التنموية من خلال إثارة العامل الطائفي خاصة في المدن المختلطة وأسهم في حدوث الأزمة[2].

[1] مالكي مريم، مرجع **سابق**، ص ص 48 49

[2] **مرجع نفسه** ، ص50.

هذه الأزمة أظهرت تنافس وتعدد مصالح الفاعلين الدوليين في سوريا وهما الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسها روسيا، سوف نتطرق في فصلنا هذا من خلال عرض أهم الأسباب ودوافع الأزمة في سوريا في المبحث الأول، لنعرج في المبحث الثاني لأدوار كل من أمريكا وروسيا وبعض الدول الإقليمية في الازمة السورية ومواقفهم منها، ثم نقارن بين القوتين الروسية والأمريكية في المبحث الثالث، لنتطرق إلى السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية في ظل التنافس الأمريكي الروسي في المبحث الرابع.

المبحث الأول: العوامل الكامنة وراء الأزمة السورية.

بعد انتشار موجة الثورات والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية التي عمت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام مواطنون سوريون بالتظاهر مطالبين بالإصلاح في بلادهم وخاصة في مدن درعا وبانياس وحمص. غير أن تلك المظاهرات السلمية جوبهت بعنف من قبل الحكومة السورية فتم نشر قطاعات عسكرية بأسلحة ثقيلة في تلك المدن ما أدى لمقتل المئات من المتظاهرين. أدت هذه الحوادث إلى فرض عقوبات على الإدارة السورية من قبل الولايات المتحدة، كما دعت دول أوروبية إلى استصدار قرار من قبل مجلس الأمن الدولي ينص على عقوبات على الحكومة السورية مشابهة لتلك التي فرضت على ليبيا.

وأزمة سوريا هي انتفاضة شعبية انطلقت يوم الثلاثاء 15مارس 2011 ضد القمع والفساد وكبت الحريات بحسب منظميها وتلبية لصفحة على الفيسبوك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 م وبخاصة الثورة التونسية والثورة المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك.

قاد هذه الثورة الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار: "حرية ... حرية"، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية واجهتهم بالرصاص فتحول الشعار إلى "إسقاط النظام". في حين أعلنت الحكومة السورية أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين وإرهابيين من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد.[1]

المطلب الأول: العوامل البشرية والاجتماعية.

في سنوات الاستقلال التي عاشتها سوريا كان من الصعب اقناع الشعب بالحدود الجديدة التي رسمها الاستعمار، كونها فتت أقاليم ومجموعات سكانية، كما أثرت القضية الفلسطينية في خلق اضطرابات داخلية وانقلابات عسكرية في سوريا من سنة 1948 إلى غاية1967 كما كانت مشكلة انعدام التوازن

[1] مريم مالكي ، **مرجع سابق** ، ص50

الطائفي سببا في عرقلة تطور مؤسسات الحكم في عهد الاستقلال، ذلك من خلال مطالبة أبناء الطوائف بامتيازات سياسية لا تتناسب مع حجم طوائفهم. [1]

وقد اعتمد النظام السوري على النمط العائلي العشائري – الطائفي و الذي يعتبر بحد ذاته عودة الى ارث المجتمع الاقطاعي الذي قام حزب البعث على نبذه و محاربته ، فقد استمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمدا على طائفة على حساب اخرى ، فقد لجات السلطات السورية السياسة تقوم على تطهير اجهزة الامن و الجيش من العناصر السنية و احلال العلويين مكانها وذلك منذ الأحداث الدامية التي شهدتها سورية في الثمانيات ، فتخوف النظام من حدوث أي انقلاب جعله يتبع مثل هذه السياسات ، كما قام باتباع سياسة تمييز العرقي خاصة عندما لم يعترف بالطائفة الكردية و لم يمنحها حق الجنسية السورية الا بعد انطلاق الاحداث في سورية في مارس 2011 فقد اضطر النظام السوري بالاعتراف بحقوق الاقلية الكردية و منحها حكما ذاتيا في محاولة منه تخفيف الضغوط الاجتماعية المتزايدة[2].

ومن أهم الاسباب الاجتماعية التي جعلت الشعب السوري يثور ضد النظام الاستبدادي هي:

– عدم وجود عدالة اجتماعية.

– محاكاة النموذج التركي في ذهن المواطن السوري.

– تخلص المجتمع السوري من حالة الخوف بعد الثورة في تونس، ما جعل مجموعة من الفتيان بكتابة شعارات بسيطة تدعو لسقوط النظام في درعا.

– كما كان للعامل القيمي الاجتماعي أثر في هذه الأزمة فانتشار القيم الاجتماعية السلبية في جميع مناحي الحياة التي جعلت المعيار المادي الشكلي يطغى على القيم المعنوية السامية.

–انتشار الفساد في كامل المجالات وتمثل في الواسطة والمحسوبية والابتزاز والرشوة واحتكار الوظائف العمومية لطوائف معينة من المجتمع.

–ضعف الثقافة الاجتماعية والدينية وعدم نشرها في المجتمع لحل مشاكل المجتمع وعدم مواكبة عجلة التنمية، فالمجتمع السوري محكوم بتراكمات الماضي والتقاليد العشائرية.

–الانفجار السكاني التي عجز السوق المحلي على استيعابها وزادت من نسبة البطال[3]

---

[1] بسمة عثماني، **مرجع سابق**، ص،49.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص، 125.

[3] علي محمد علي،" **الثورة السورية أسبابها وقواها، مآلاتها**"، ت النشر 201/05/26، ت الاطلاع:2019/04/15, على الموقع: http// :www.syriaasc.ne

–كما يعد الفقر الشديد في سوريا أدنى مقارنة مع الدول الأخرى في المستوى نفسه من دخل انخفاض حصة النفط من اجمالي الناتج المحلي و الصادرات العامة و انخفاض الاستهلاك الحقيقي للأسر السورية و اخفاق الاقتصاد في خلق فرص العمل تماشيا مع النمو السكاني و تزايد الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة.

– السكان السوريين ويتركز في المناطق الشمالية والشرقية، خاصة الريفية ما خلق فروق إقليمية.

–تحسن بطيء في مؤشر التنمية البشرية.

وتعتبر الأزمة السورية أزمة معقدة ومركبة من خلال تعدد محاورها:[1]

- محورها الأول يتمثل في العلاقة التي تجمع الدولة والفرد، بحيث يتحتم إعادة صياغة مفهوم المواطن بكافة حقوقه وواجباته إضافة إلى الأسس الدينية والقومية والانتماء.
- أما المحور الثاني :فهو يتحدد في علاقة الدولة والمكونات الاجتماعية بحيث يجب اعادة تعيين عقد اجتماعي يكفل جميع الحقوق التي تحتكرها السلطة لمبررات تاريخية ودينية.
- المحور الثالث :وهو محور خارجي للأزمة.[2]

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال العقد الماضي بمعدل نمو وسطي بين 2001–2010، بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 4.45% و بالمقارنة مع الدول العربية كان أداء سورية لايزال منخفضا نسبيا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، و لم يحقق تقارب مع مستوى الدول النامية الناجحة .بشكل عام تأثر نمو مجمل الانتاجية سلبيا بالأزمات الداخلية والخارجية. [3]

تحول الاقتصاد السوري خلال الأعوام الماضية من اقتصاد إنتاجي الى اقتصاد استهلاكي يغلب عليه الطابع الريعي، الذي أدى الى انخفاض القدرة الشرائية بحوالي 28% و تدني حصة اليد العاملة الى 24% من الدخل الوطني كذلك تدني نوعية الخدمات و ارتفاع اسعارها و فساد الجهاز الاداري، وارتفاع معدلات البطالة الى اكثر من 37% ، كما أدى الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه بشار الاسد الى توسيع

[1] بسمة عثماني، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] نفس المرجع, نفس الصفحة.

[3] مالكي مريم، **مرجع سابق**، ص ص 58 59 .

نفوذ الشبكات العامة و الخاصة مثل الطبقة النخبوية و التي كبرت امتيازاتها و سيطرت على معظم الفرص الاستثمارية المتاحة لتكون الدور الاساسي للدولة كوصي على الموارد و المال العام[1].

كما شهد قطاع الزراعة أزمة حادة جراء الجفاف واساءة إدارة الموارد المائية والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، ومن ذلك الري الحديث، اضافة الى تبني سياسات التحررية لحوامل الطاقة وأسعار السماد، وكان لهذا الانكماش الزراعي أثر على خلق فرص العمل والأمن الغذائي وأسعار السلع والنمو الاقتصادي بصورة عامة. ويؤكد الكاتب ميشيل خوس دوفسكي في مقاله المعنون – سوريا: من يقف وراء حركة الاحتجاج أن الأزمة في سورية ترجع الى سببين رئيسيين هما:

- تزايد مستوى البطالة في السنوات الاخيرة.
- تدهور الظروف والأوضاع الاجتماعية[2].

المطلب الثالث: العوامل السياسية

وتتمثل في مجموعة من الأسباب قادت إلى قيام الثورة في سوريا، ومنها:

1-قانون الطوارئ وسوء معاملة: تم فرض قانون الطوارئ في سوريا منذ ما يقارب 50 عاما وتحديدا عام 1963 عند استلام حزب البعث للسلطة إثر انقلاب قام به. واستمر النظام منذ ذلك الحين في تطبيقه ليحكم قبضته على السلطة ويقمع أي شكل من أشكال المعارضة.

2-المعتقلون السياسيون: تقدر دوائر حقوقية بما بين 3000 و4000 عدد المعتقلين السياسيين في سوريا. وقد صرحت منظمة العفو الدولية حين قالت:" إن نظام الأسد المعتمد على حالة الطوارئ في حكم سوريا، توسع في اعتقال المواطنين وأصحاب الرأي والزج بهم في سجون، والحكم عليهم عبر محاكمها الاستثنائية بأحكام جائرة".[3]

3-الدولة البوليسية وعدم سيادة القانون: تمتلك سوريا أكثر الأجهزة الأمنية قمعية في الوطن العربي وهذه الأجهزة هي:

- أجهزة أمنية تابعة للجيش: إدارة المخابرات الجوية، شعبة المخابرات العسكرية، الأمن العسكري.

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع **سابق**، ص 112 .

[2] **مرجع نفسه**، ص 114.

[3] لفلي سمايل، **أسباب الثورة السورية**، ت النشر: 2017/04/24،ت الاطلاع:2019/04/17، على الموقع:
http://www.lovely0smile.com/Msg-5592.html

- أجهزة أمنية تابعة للداخلية: إدارة الأمن العام، أمن الدولة، إدارة الأمن السياسي، الشرطة.

4-احتكار حزب البعث للسلطة: استلم حزب البعث السلطة في سوريا منذ حوالي 50 عاما إثر انقلاب عرف باسم في ثورة 8 مارس. ورفع الحزب أهدافا تتمثل بالحرية والعدالة الاجتماعية لكنه طيلة سنوات حكمه الـ 50 لم ينفذ أيا من تلك الأهداف، وقام بحكم البلاد بشكل منفرد وأزاح منافسيه وعمل على تقييد الحريات واعتقال كل من يخالفه بالرأي وقام بتعديل الدستور فأصبحت المادة 8 منه تنص على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع مما أدى إلى شلل الحياة السياسية، كما انتشر الفساد في كل مفاصل الدولة التي يسيطر عليها الحزب بشكل مطلق وأصبحت الرشوة روتينا يوميا.

5-انتهاكات حقوق الإنسان: قالت هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان) أن السلطات السورية كانت من الحكومات الأسوأ في انتهاكات حقوق الإنسان عام 2010، حيث سجنت المحامين وعذبت المعارضين واستخدمت العنف ضدهم وأحيانا قتلهم.[1]

6-العائلة القابضة على الدولة: تحكم أسرة الأسد سوريا منذ أكثر من 40 سنة، وتسيطر هذه العائلة على كل مفاصل الحياة في الدولة ماهر الأسد يترأس الحرس الجمهوري (أقوى وحدة عسكرية في الجيش)، صهر الرئيس الجنرال آصف شوكت نائب رئيس أركان الجيش، ابن خال الرئيس رامي مخلوف الملياردير المسيطر على الاقتصاد السوري والمالك لشبكة الهاتف المحمول والمشغل لأموال عائلة بشار الأسد، وهو أحد أغنى رجال العالم ابن خال الرئيس العقيد حافظ مخلوف رئيس قسم التحقيق في جهاز أمن الدولة (يقال إنه هو من يحكم سوريا داخليا). قامت هذه الأسرة بالتسلط على المواطنين وسلبت منهم المواطنة كما نزعت منهم حقوقهم وواجباتهم. وعملت على تسمية الدولة باسمها فأصبحت وسائل الإعلام الرسمية تسمي الدولة باسم: "سوريا الأسد" في انتهاك صارخ للدستور وحقوق الشعب السوري. واعتمدت هذه العائلة في حكمها للبلاد على دعم من أقليات أخرى، الدروز والمسيحيين تحديدا، وسيطرت على الأغلبية السنية بيد من حديد معتمدة على الفساد والرعب[2].

7-كبت الحريات العامة: تتفق المنظمات الحقوقية الدولية والسورية على أن إصرار نظام بشار الأسد على مواصلة العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية الساريين منذ عام 1963، أدى إلى تعطيل أحكام

[1] لفلي سمايل ، مرجع سبق ذكره.

[2] شبكة السورية، "**البعد الاجتماعي والاقتصادي للثورة**"، ت النشر:2016/05/02، ت الاطلاع:2019/05/17، على الموقع: https://syriafreedomforever.wordpress.com

الدستور والقوانين المدنية، وإلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية وتسلط الأجهزة الأمنية على مؤسسات الدولة والمجتمع.

8-التعذيب والقتل: قالت اللجنة السورية لحقوق الإنسان أن سلطات الطوارئ تجاوزت صلاحياتها الاستثنائية في توقيف الأفراد احتياطيا إلى اعتقال المواطنين وتعذيبهم حتى الموت في كثير من الأحيان، واعتقال أعداد هائلة من المواطنين في السجون لأكثر من ثلاثة عقود دون مبرر، بالإضافة إلى اعتقال الأطفال والقاصرين والمسنين على حد سواء.[1]

09-تركز السلطات في أيدي أقلية: تتركز في سوريا معظم السلطات والصلاحيات في أيدي الأقلية من الطائفة العلوية الشيعية، وهو ما أثار استياء العديد من أفراد خاصة من الطائفة السنية في البلاد.

10-المجازر المتكررة: ارتكب النظام السوري عدة مجازر منذ استلام حزب البعث للسلطة حيث قام بقمع كل أشكال المعارضة بطريقة وحشية. ومن هذه المجازر: مجزرة حلب 1979، مجزرة جسر الشغور 1980مجزرة سجن تدمر 1980 ,مجزرة حماة 1982 , مجزرة القامشلي 2004, مجزرة سجن صيدنايا 2008.[2]

المبحث الثاني: التعامل الأمريكي الروسي مع الأزمة السوريــة

لكل من روسيا وأمريكا مصالح في الشرق الأوسط، فقد كانت ولا زالت القوتان تتنافسان وتخوضان الحروب بالنيابة للسيطرة على المنطقة، ومع بروز الأزمة السورية اليوم أمست ساحة الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بصورة جلية.

المطلب الأول: الموقف الروسي وأهدافه من الأزمة السورية:

يدعو الموقف الروسي حيال الأزمة في سوريا إلى البحث عن الأسباب والحيثيات التي جعلت قادة روسيا الاتحادية يتعاملون معها وكأنها القضية الأهم والأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط، ويؤثرون على مسار تطور الأحداث، حيث أعلنوا منذ اليوم الأول لاندلاع الحراك السوري، وقوفهم القوي إلى جانب النظام السوري بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية. هذه العلاقة القائمة بين الروس والسوريين ليست بجديدة، فهي متجذرة في التاريخ تمتاز بأهميتها بالنسبة إلى البلدين. وقد شكلت سوريا أحد أبرز ساحات الفعل الروسي في الشرق الأوسط، حيث وجدت فيها موسكو ركيزة محورية لتحقيق جملة من الأهداف التي تتصل بالمكانة الدولية، والتجارة الدولية، والنفوذ الإقليمي وهي:

1 لفلي سمايل ، مرجع سبق ذكره.

2 المرجع نفسه.

الخريطة رقم (05): سوريا قبل وبعد تدخل روسيا

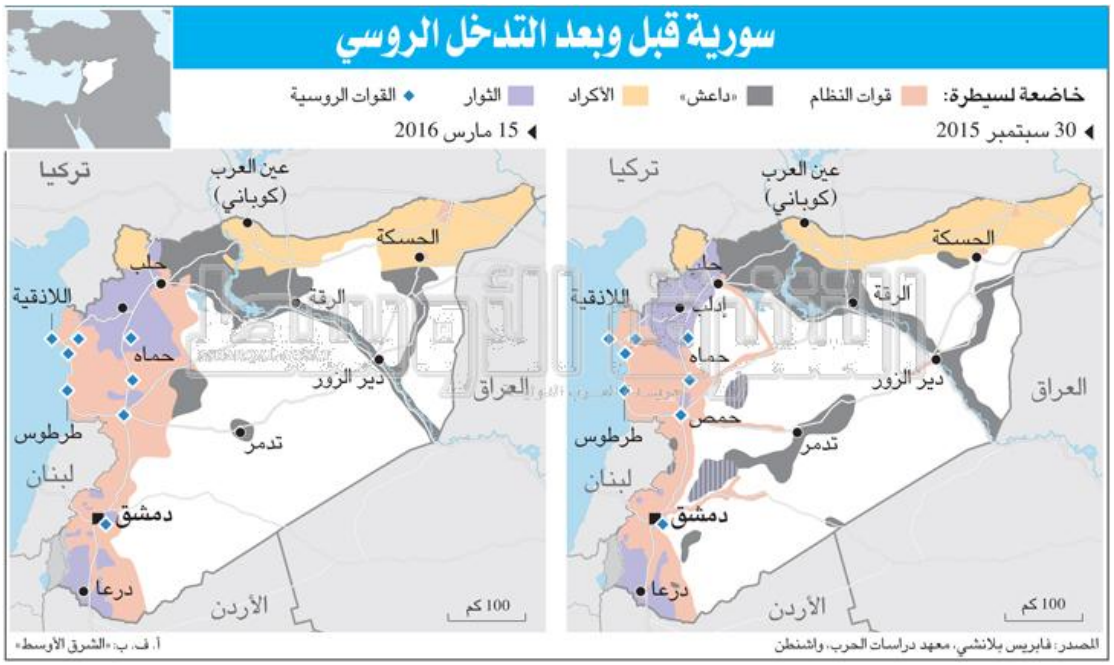

المصدر: فابريس بلانشي، معهد دراسات الحرب واشنطن.

- زيادة قدرة روسيا على التحكم الجيوسياسي بمنطقة الهلال الخصيب، بما يحد من قدرة الغرب على المناورة الاستراتيجية فيها، من خلال تشكيل ترتيبات إقليمية أمنية وسياسية، وهذا الذي يفسر الوجود العسكري الروسي شرق المتوسط، والتنسيق متعدد الأبعاد مع القوى الإقليمية.[1]
- رد الاعتبار لمكانة روسيا الدولية ودورها بوصفها قوة عظمى، من خلال تأكيد دورها بصفتها شريكا أساسيا في معالجة الأزمات الإقليمية، ومحاربة الإرهاب. كذلك توظيف الأزمة السورية بوصفها ورقة تفاوضية في علاقتها مع الغرب والولايات المتحدة بخصوص ملفات إشكالية، كالعقوبات الاقتصادية، وأوكرانيا[2].

[1] سامر إلياس،" التدخل الروسي في سوريا :الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة"، **مركز الجزيرة** ،ت النشر:2016/01/06.

[2] يوسف مكي، " صراع أمريكي –روسي على سوريا "، **مجلة التجديد العربي**، 2011, ص 92.

- توظيف الجغرافيا السورية للتأثير في معادلات الطاقة إقليميا وعالميا، بما يضعف محاولات استهداف قطاع الطاقة الحيوي للاقتصاد الروسي، إضافة إلى تعزيز صادراتها من السلاح انطلاقا من البوابة السورية[1].

من المهم أيضا تسليط الضوء على اعتبارات السياق المحلي، ورؤية صانع القرار لتفسير قرار التدخل الروسي، حيث ينظر لسوريا على أنها ساحة لإجهاض دعوات تغيير الأنظمة التي تخشى موسكو أن تطالها، أو الأنظمة الموالية لها في جوارها الحيوي، فضلا عن استثمار تدخلها في سوريا على أنه مخدر إمبراطوري على حد توصيف أندري بيونتكوفسكي من خلال تعزيز الروح القومية الروسية[2]، كذلك تحويل الانتباه عن الأزمات الداخلية، ولاسيما الاقتصادية، قسم الدور الروسي الى ثلاث مراحل: إدارة الأزمة، والانخراط في الأزمة، ومحاولة الخروج من الأزمة، حيث اكتفت روسيا في الفترة الممتدة بين (مارس 2011-أوت2015) بتوفير حماية سياسية، ودعم عسكري للنظام السوري، انطلاقا من اعتقادها بقدرته على ضبط الوضع الداخلي في ظل انتفاء احتمال التدخل الخارجي، إضافة إلى اتكائها على التدخل الإيراني لمواجهة المعارضة السورية التي تدعمها عدة دول إقليمية وغربية، كما واصلت موسكو التنسيق السياسي مع القوى الإقليمية والدولية المؤيدة للنظام كالصين.

واستطاعت روسيا احتواء مشروعات تغيير النظام من خلال تعطيل مجلس الأمن عن اتخاذ أي قرار يشرعن العمل العسكري ضد النظام، على غرار ما حدث في ليبيا، وتمييع الدبلوماسية الدولية والأممية من خلال إصدار بيانات وقرارات غامضة وغير حاسمة، كما حصل في بيان جنيف1 في 2012، إضافة إلى إطلاقها مبادرات سياسية لحماية النظام، كما حصل في اتفاق الكيماوي 2013.[3]

واضطرت موسكو إلى زيادة انخراطها في سوريا منذ ربيع 2015 وتتويجه بالتدخل العسكري، وبقبول ضمني أمريكي، وترحيب بعض العواصم الغربية، وبتنسيق مع إيران، وذلك تحت ضغط تردي الوضع الميداني للنظام، وتآكل قواته العسكرية، وعجزها رغم دعم الميليشيات الإيرانية والمحلية لها عن صد هجمات فصائل المعارضة، وتمدد التنظيمات الجهادية[4]. تحدد أهداف التدخل العسكري الروسي بما يأتي:

---

[1]- سهام فتحي سليمان، <<**الأزمة السورية في ظل التحولات الإقليمية والدولية 2011-2013**>>، ((مذكرة مكملة لنيل الماجستير))، جامعة الأزهر، فلسطين،2015، ص 137.

[2] **مرجع نفسه**، ص138.

[3] يوسف مكي، **مرجع سبق ذكره**.

[4] سهام فتحي سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص138.

1. تثبيت النظام السوري ضمن ما يعرف بمنطقة "سوريا المفيدة."
2. شن حرب وقائية على التنظيمات الجهادية خشية انتقالها إلى الداخل الروسي، أو جوارها الحيوي.
3. اختبار القدرات العسكرية والأسلحة الروسية.
4. الضغط على الغرب انطلاقا من الملف السوري[1].

حرصت موسكو خلال هذه المرحلة (سبتمبر 2015–ديسمبر 2016) على المواءمة بين الذراع العسكرية والمبادرة السياسية، حيث وجهت ضربات قوية ومكثفة إلى فصائل المعارضة والتنظيمات الجهادية أسهمت في تثبيت مواقع النظام، وانتقاله من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، كما استثمرت النتائج الميدانية المتحققة، والانكفاء الأمريكي المتزايد ، وتخلخل المحور الإقليمي الداعم للمعارضة للحصول على مكاسب سياسية مرحلية تمثلت بعقد تفاهمات سياسية ثنائية مع اللاعب الأمريكي، كما في اتفاقي وقف الأعمال العدائية الأول (22–2–2016)، والثاني (9–9–2016)، كذلك فرض اتفاقيات هدنة ومصالحات محلية على قوى المعارضة المحلية، التي بلغ عددها خلال هذه المرحلة 1203 بحسب بيانات مركز التنسيق الروسي للمصالحة في حميميم، إضافة لما سبق تمكنت موسكو من تفريغ مسار جنيف التفاوضي، من خلال إصدار القرار 2254 المبني على غموض في مرجعياته بين "جنيف1" وتفاهمات "فيينا[2]."

اكتسبت موسكو ثقة بنفسها إثر تمكنها من قلب الأوضاع الميدانية لمصلحة النظام عقب انتكاسة المعارضة في حلب الشرقية (نوفمبر 2016)، لتبدأ باختبار قدرتها على بناء ترتيبات أمنية وسياسية إقليمية انطلاقا من سوريا، تضمن لها موقع الهيمنة على معادلات المنطقة، وإمكانية تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق ذلك تدرك روسيا ضرورة البدء بتسوية الأزمة السورية بما يضمن لها الإقرار بدورها، وحفظ مصالحها، وشرعنة ترتيباتها الجديدة للإقليم، ولتحقيق ما سبق تبنت موسكو مقاربة تقوم على تبريد الأزمة وتفكيكها إلى مسارات متعددة ، تجنبا للتعقيد، وهذا يمنحها القدرة على الحركة، وتجنّب تضارب المصالح بين القوى الفاعلة، وتحقيق التوازن فيما بينها، وذلك بالإقرار بمصالحها في الجغرافيا السورية من خلال اتفاقيات جزئية تشكل أرضية للحل السياسي على المستوى الكلي، إضافة إلى ضرورة تحكّمها بالدولة السورية عبر إعادة هيكلتها وفق مقتضيات المصالح والتوجهات الروسية[3].

---

[1]– أيمن الدسوقي، الدور الروسي في سوريا: الواقع و المآلات، **مجلة رؤية تركية**،العدد 63، جويلية2018،ص 63.

[2]**نفس المرجع**، ص64.

[3]هبة المعز ، الموقف الروسي اتجاه سوريا، **مجلة ساسة**، ت النشر:2017/11/12، على الموقع:
https://www.sasapost.com

استمرت موسكو بالمواءمة بين الذراع العسكرية والمبادرة السياسية، حيث مكن دعمها العسكري النظام من زيادة سيطرته الميدانية من 17% في سبتمبر 2015 لتبلغ قريب 60% في افريل 2018، كما نشرت موسكو بعضا من قوات شرطتها العسكرية في عدد من المناطق (7 نقاط)، وتعزيز وجودها العسكري الذي يشتمل على: 4 مطارات، وميناء عسكري، و4 قواعد تخديم (منظومات دفاع ومساكن عسكريين).[1]

تمكنت موسكو سياسيا بالاتكاء على تركيا وإيران من إطلاق مسار أستانا (ديسمبر 2017)، وعقد ثمانية جولات منذ انطلاقه لغاية نيسان/ 2018، التي أسست لما يعرف بمناطق خفض التصعيد، كذلك التوصل إلى اتفاقيات أخرى لخفض التصعيد مع قوى إقليمية ودولية أخرى، كما حدث في الغوطة الشرقية، ومنطقة الجنوب (08-07-2017). إضافة لما سبق، استطاعت موسكو اختراق المعارضة السياسية السورية، من خلال تكتيك المنصات السياسية (منصة موسكو، منصة القاهرة)، ودمجها بالهيئة العليا للمفاوضات[2].

أما فيما يتعلق بمساعي موسكو للتحكم بالدولة السورية فقد لجأت إلى إعادة تنظيم المؤسستين العسكرية والأمنية، من خلال التدخل بالتعيينات، وإحداث هياكل جديدة، كالفيلق الخامس، وإعادة هيكلة عدد من الميليشيات المحلية، ولقسم من قوات المعارضة ممن قبلوا بالتسوية، ودمجها ضمن تشكيلات أمنية "صيادو الدواعش"، وعسكرية، إضافة إلى استمرارها بالدفع بمسار المصالحات المحلية المفروضة بالقوة، كما حدث مؤخرا في مناطق الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي وريف حمص الشمالي، كما تواصل روسيا الاستحواذ على الفرص الاستثمارية ذات العوائد الاقتصادية والموارد (قطاع الطاقة، والفوسفات)، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية تتيح لها إمكانية التأثير في مسار عملية إعادة الإعمار مستقبلا.[3]

[1] أيمن الدسوقي، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] حاكم خليل، <<**صراع القوى الكبرى على منطقة الشرق الأوسط من 2001 -2015**>>، ((مذكرة مكملة لنيل الماجستير، قسم العلوم السياسية))، جامعة سعيدة، 2016، ص 77.

[3] أيمن الدسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

المطلب الثاني :الموقف الأمريكي من الأزمة السورية وأهدافه.

أثبتت مواقف الإدارة الأمريكية المتذبذبة في تعاملها مع الأزمة السورية وترددها في اتخاذ قرارات حاسمة تجاه نظام الأسد وقد مر الموقف الأمريكي بستة مراحل:

المرحلة الأولى :منذ بداية الثورة في 11 مارس 2011 واستمرت لستة أشهر حيث كان الموقف الأمريكي يميل اتجاه دمشق لترجيح كفة النظام ولم تكن الخسائر البشرية الكبيرة التي تسبب فيها النظام السوري تمثل للولايات شيئا، وكل ما فعلته أنها تمنت أن تخفف القيادة السورية من دموية حلها الأمني، ودعت الأسد إلى قيادة إصلاح، و بالرغم من الوصف القوي للبيت الأبيض للفضائع التي ارتكبها الأسد، إلا أن الموقف لم يتعد ديناميكية الكلام إذ صرح الرئيس أوباما خلال هذه المرحلة بأن على الأسد أن يقود انتقال إلى الديمقراطية وأن يفسح الطريق[1].

المرحلة الثانية :استمرت نحو 6 أشهر وامتدت لتشمل الأشهر الأولى من 2012 حيث بدأت تحمل الأسد مسؤوليته الشخصية عن مقتل السوريين وتدهور الأوضاع في سوريا ورغبت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير القيادة فقط دون الإضرار بالبنية التأسيسية للنظام كما يدعي الإدارة الأمريكية رحلت ضغط والعقوبات على أفراد النظام ولكن تركيبة الأمنية للأسد كانت أعقد من أن تخترق وفي هذه المرحلة بدأ العمل العسكري الثوري في سوريا.[2]

المرحلة الثالثة :حرب الاستنزاف، في هذه المرحلة قررت الولايات المتحدة الأمريكية استنزاف المعارضة والنظام وإيران وحزب الله أي تستمر الثورة دون أن تنتصر ويستمر النظام دون أن ينتصر فمبتغى الأمريكان هو وصول السلاح الفعال بيد الثوار.

المرحلة الرابعة :تمثلت في مشاركة جزء من النظام مع جزء من المعارضة في حكم سوريا، وتشكيل ملامح نظام جديد يضمن مصالحها لأن النظام الحالي وحده لم يعد قادرا على تقديم أية ضمانات حقيقة تجاه تلك المصالح، ولأن المعارضة كذلك لم ترتق إلى المستوى الكافي للاعتماد عليها وحدها، وفي هذه المرحلة ظهر إعلان جنيف 1 وجنيف 2 ولكن الكيميائي السوري نقل الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة خامسة.

المرحلة الخامسة :والتي استمرت منذ 2013 إلى سبتمبر 2015 بعد أن استخدم النظام السوري السلاح الكيماوي و اخترق الخط الأحمر حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بقصف جوي على مراكز حساسة للنظام و إسقاطه لكن هذا ملف كان نقطة فاصلة في تسلسل المرافق الأمريكية حيث تدخلت

---

[1] حاكم خليل ، **مرجع سابق**، ص، 78.

[2] زهرة حمادي،" **التدخل الروسي بسوريا ينذر بتصعيد الصراع** "،ت النشر :2015/09/10,ت الاطلاع:2019/05/17,على الموقع: www.eljazeera.net/news/arabic20150910.

أطراف إيران و ملفها النووي و روسيا كحليفة الأسد و سيطرة داعش في رقعة و سقوط الموصل فقررت[1] سوريا وبدون رجوع إلى البرلمان و الشعب حيث أعلن الأسد بتدمير الأسلحة الكيماوية و بإشراف دولي و في هذه المرحلة رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الأسد حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل تحالف دولي للقضاء على داعش في 19 سبتمبر 2014 ، ثم تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه سوريا و الذي ينقلها إلى المرحلة السادسة[2].

المرحلة السادسة: بدأت بتصريح جون كيري الذي قال: "على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أن تتفاوض مع الرئيس السوري بشار الأسد من أجل انتقال سياسي بسوريا "وقد أوضح تغير الموقف الأمريكي ومعه الموقف الغربي، إزاء نظام الأسد حيث تفادى كيري عبارة" فاقد الشرعية "وكان سبب هذا التغيير :

1-صعود القوى لتنظيم الدولة الإسلامية داعش وجبهة النصرة التي بايعت القاعدة وسواهما من الجماعات المتطرفة وهو صعود برز مؤخرا وأسهم في تحول الموقف الأمريكي حيال الأزمة السورية حيث تغيرت الأولوية الأمريكية في منطقة فشكلت تحالفا دوليا وعربيا للحرب ضد داعش وقامت بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع التنظيم في كل من العراق وسوريا لتؤكد وجود تحول نوعي في التعاطي الأمريكي مع الأزمة السورية، بعد المواقف غير المبالية التي أخذتها حيال سوريا منذ البداية[3].

2- الوصول إلى اتفاق أمريكي إيراني بخصوص ملف النووي أي صفقة غير معلقة تنال بموجبها إيران تسهيل أمريكي لتمددها الإقليمي، الذي لم تبد الإدارة الأمريكية اتجاهه أية ممانعة حيث طال العراق ولبنان ووصل مداه إلى اليمن، و تحول في سوريا إلى قوة، بالإضافة إلى تدخل القوات الإيرانية في العراق بقيادة الجنرال قاسم السليماني و محاربة داعش و تحريرها لمناطق واسعة من العراق.[4]

3- تصريح لافروف بمساعدة النظام السوري إذا ما طلبه منه الحكومة السورية ودخول القوات العسكرية الروسية إلى الأراضي السورية و قيام موسكو بإنشاء جسر جوي عبر اليونان لمساعدة و نقل الأسلحة والجنود إلى الأراضي الروسية.

4- تفاقم موجات الهجرة و اللاجئين الى حوالي 4 ملايين سوري و خاصة من مناطق التي تحت سيطرة تنظيم الدولة و ذلك للانتهاكات اللامتناهية و الإعدامات التي يتعرض لها مواطنين سوريين وأمام الضغط

---

[1] مرجع نفسه .

[2] حاكم خليل، مرجع سابق، ص، 81.

[3] طارق أحمد بلال،" نطاق الانعطاف في مسار الصراع بسوريا" ، **الجزيرة** ، ت النشر 02/06/ 2015.

[4] المرجع نفسه.

أوروبي وعدم قدرتها على مواجهة هذه الطوفان البشري فقد غيرت الو م أ نظرتها و رأت أن الحل الوحيد يكمن في بقاء النظام الأسد فهو الوحيد و الكفيل بقضاء على داعش.

5- يقول بعض المحللين أن أمر إسرائيل من بقاء الأسد و ذلك لما شهدته إسرائيل من سلام في جبهة الجولان و منذ سبعينيات القرن الماضي، و لذلك لها تخشى أن تسيطر جماعات جهادية على شريط الحدودي مما يهدد أمن شمال إسرائيل[1] .

لقد جاء مشروع الشرق الأوسط الجديد كبديل لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي توقف نتيجة لعدم توفر الظروف الملائمة، إلا أن الولايات المتحدة حركت هدا المشروع من جديد في سياق ما يعرف بأحداث" الربيع العربي " خاصة بعد انطلاق الأحداث في سوريا، مما أتاح للولايات المتحدة فرصة تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد وذلك بدعم المعارضة السورية المعتدلة والتغاضي عن إدخال السلاح إليها من قبل القوى الإقليمية- تركيا والسعودية- ، وفي المقابل تبذل كل جهودها إلى محاصرة النظام السوري وإضعافه بشتى الوسائل، وهي تسعى إلى تقسيم سوريا إلى أربع كيانات أو دويلات صغيرة وهي:

- **الدولة العلوية** :تقع غرب سوريا وتتألف من محافظتي طرطوس واللاذقية بالكامل، ومناطق مصياف والسقيلبية ومحردة التابعة لمحافظة حماه، ومناطق تلكلخ والقصير والرستن ، تمتد الدولة العلوية حسب ما جاء في التقرير من حدود لواء إسكندرونة التابع لتركيا حاليا في الشمال إلى الحدود اللبنانية في الجنوب ، ويحدها من الشرق باقي محافظتي حمص وحماة ، ومن الشمال الشرقي محافظة إدلب[2].
- **الدولة الكردية** :تمتد من حدود إقليم كردستان العراق شرقا، مرورا بالقامشلي، الحسكة، درباسيه، كوباني وصولا إلى عفرين وتنتهي بمصيف سلمى الساحلي.
- **الدولة السنية** :وهي تضم دمشق وحلب وقسم من حمص وتدمر والرقة ودير الزور وصولا إلى الحدود الكردية في مدينة الحسكة.
- **دولة الدروز** :وتشمل مناطق تواجد الدروز وصولا إلى الحدود اللبنانية المتاخمة لحدود الطائفة الدرزية في لبنان[3] .

[1] عمار ياسر حمو، **روسيا والثورة السورية**. دار عمار للنشر و التوزيع ، الأردن,2016,ص ص30 31.

[2] عبد الرزاق بوزيدي ، **مرجع سابق**، ص 133.

[3] **مرجع نفسه**. ص 135

وبذلك يمكن القول، أن السياسة الأمريكية تركز على إعاقة أي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة أو غير الحليفة للولايات المتحدة، أي مع الحلفاء أو الخصوم في سوريا وفي منطقة الشرق الأوسط وفي العالم ككل.

الشكل رقم (06) : خريطة توازن القوى في سوريا سنة 2015.

خارطة توازن القوى في سوريا

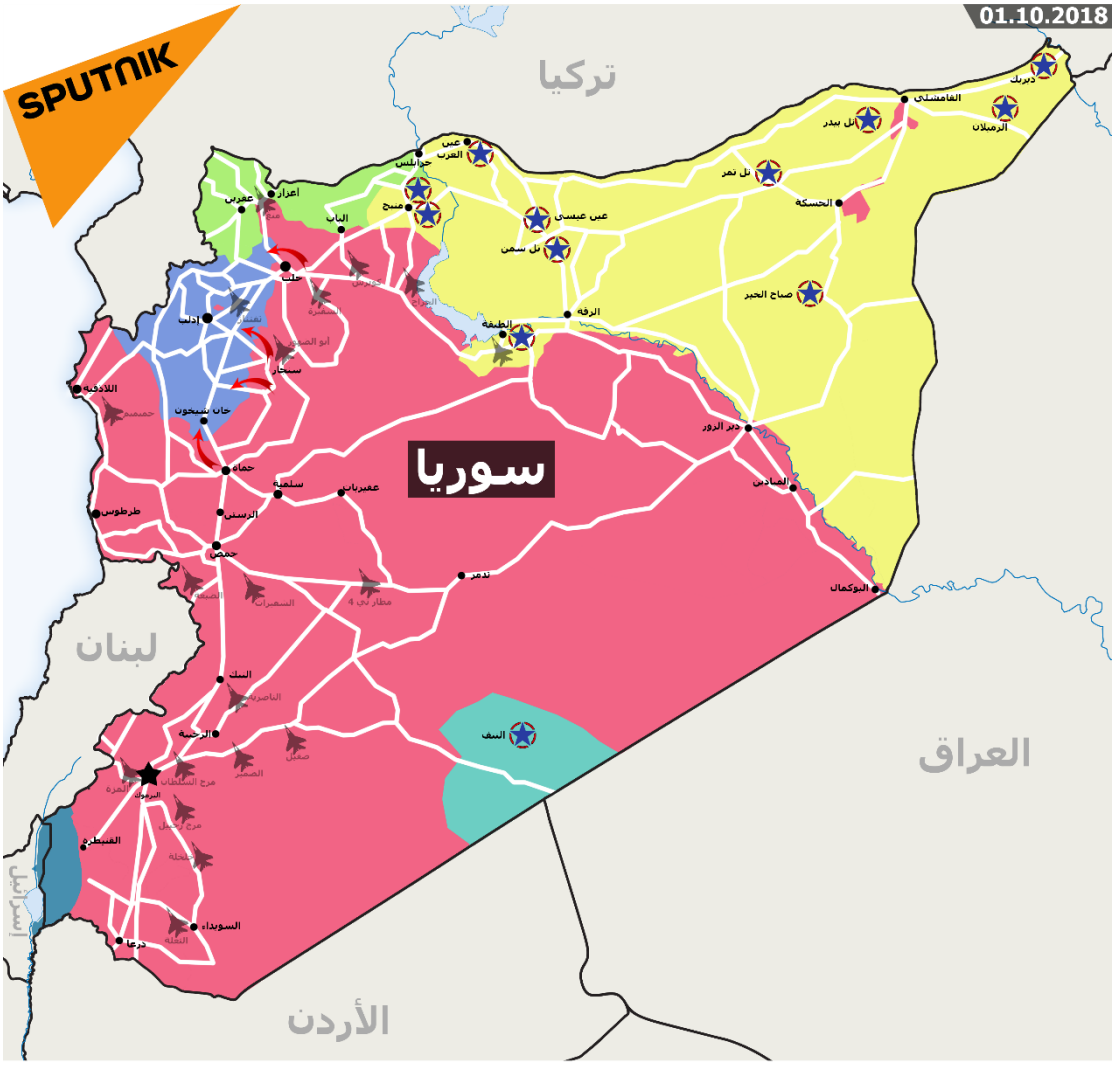

المصدر: سبوتنيك

المطلب الثالث: مواقف الدول الاقليمية الأخرى من الأزمة السورية

الفرع الأول: الموقف التركي

ان موجة التغيرات والتحولات المتسارعة التي شهدتها بعض دول العربية فاجأت الكثير من دول العالم على غرار تركيا من حيث طبيعة التغيرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة الى أخرى. فالحكومة التركية كانت تفضل انتقالا هادئا بشكل لا يؤثر على مستقبل دورها الإقليمي، الا أن موقفها إزاء الثورة السورية اختلف، فأنقرة كانت مضطرة لتحديد موقفها بشكل أكثر وضوحا وتحمل تبعات أي قرار تتخذه ضد سورية لأسباب عديدة كان أبرزها المشكلة الكردية وما سيترتب عن ذلك التغيير في سورية من تداعيات على الداخل الكردي إضافة لرغبة تركيا في لعب دور إقليمي مؤثر اتجاه قضايا المنطقة بشكل عام. [1]

فبعد انطلاق الاحتجاجات كانت تركيا تعتقد أن علاقتها مع سورية ورصيدها مع بشار الأسد قد يخولانها إقناعه للاستجابة لمطالب شعبه المشروعة سواء عن طريق تقديم النصيحة أو عبر الضغط بما ينهي الأزمة الداخلية ويجنب الدولة السورية وتركيا مأزقا أمنيا كبيرا، سيما وأن تركيا كانت مستعدة لتأمين الدعم اللازم لإجراء إصلاحات جذرية في الجارة سورية، لكن بعد افشال النظام السوري لمساعي تركيا لإيجاد حل سياسي للأزمة، خرجت تركيا من معادلة التأثير حيث حصلت القطيعة الشبه التامة مع النظام السوري.

و بعد فشل اغلو من اقناع النظام من إعادة الجيش الى ثكناته و وقف العمليات العسكرية ، مثل هذا تحديا أمام التوجهات التركية الجيوستراتيجية في المنطقة ، لذلك أعادت حساباتها في ضوء الامكانيات المتاحة ، فأصبح النظام السوري منذ أكتوبر 2011 خصما لتركيا خاصة و أن تركيا لم تكن قادرة على التدخل عسكريا ، لذلك عمدت الى تفعيل الأوراق التي تستطيع اللعب فيها "المعارضة السورية" خصوصا بعد تأسيس المجلس الوطني السوري 02/ 07 / 2011 حيث نشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة و الاعتراف بها دوليا و مساعدتها لتحظى بالشرعية التمثيلية . كما أصبحت الحدود التركية السورية أهم مركز لتجمع الضباط المنشقين عن الجيش السوري وقادة الكتائب المقاتلة[2]، كما قامت بمد يد المساعدة لتدعيم المعارضة عن طريق منحهم حق ممارسة نشاطاتهم السياسية داخل الأراضي التركية بكل أريحية.

1محمد عسال،<< **السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، الرهانات و التحديات>>** ، ((مذكرة ماستر، جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية)) , الجزائر ، 2015 , ص 39.

[2] **مرجع نفسه.** ص ص 41 42

الموقف الإسرائيلي:

أما إسرائيل فقد أبدت اهتماما كبيرا بتطور أحداثها وامكانية نجاح الثورة لما لسورية من مكانة مركزية في حساباتها باعتبارها دولة مجاورة لها ولا ترتبط معها بمعاهدة سلام وما يزيد تعقيد الموقف فقدان اسرائيل لقنوات اتصال مع سورية التي خاضت حروبا ضدها وهي تحتل جزءا من أراضيها علاوة على ذلك فان

سورية دولة محورية في المشرق العربي وتمتلك القدرة على التأثير في الأوضاع في المنطقة بالرغم من ذلك فقد انطوى على اسرائيل حالة من الصمت والغموض خلال السنة الأولى من الأزمة السورية، وقد بدأ موقف النخب السياسية والعسكرية الاعلامية والأكاديمية يتسم بالتباين والتعقيد تجاه الأزمة السورية وفقا للعديد من العوامل والمتغيرات تلك النخب فضلت بقاء النظام خوفا من البدائل كسيطرة التيارات الاسلامية على سورية ما يسهم في انتشار الفوضى وانهيار الهدوء في الجولان، الأمر الذي قد يهدد أمنها كما أنها فضلت بقاء النظام السوري خشية من إقامة نظام ديموقراطي في سورية يعزز إمكاناتها ودورها في المنطقة مما يزيد من إمكانياتها في مواجهة اسرائيل والتصدي لسياساته.[1]

وقد دعم تلك الرؤية عنار شيلو الذي رأى أن جهاز الأمن يسوده الذعر من إمكانية أن يظهر النضال من أجل الحرية، وأن يسقط النظام في سورية كما أضاف أنه يمكن أن نقرأ بين السطور أن سوريا غير متحمسة لسقوط الأسد فهي تعاضد الأسد من غير أن يرى أحد ذلك، وتدعو في الخفاء أن يصمد النظام الاستبدادي لأن ذلك يعنى هدوء في الجولان، بينما فضلت بعض النخب السياسية ازالة النظام وذلك بسبب العقيدة العدائية لدى المؤسسة السياسية تجاه اسرائيل، وبسبب تمسك النظام السوري بموقفه الرافض للشروط الإسرائيلية الخاصة بعملية السلام ولأنه يمثل القاعدة الخلفية الداعمة لحزب الله و كذلك لأنها خشيت أن تسهم الأزمة السورية في إكساب حزب الله المزيد من أسباب البقاء والحصول على الدعم اللوجستي الذى يمكنه من مواجهتها على نطاق يمكن أن يخل بالتفوق الاستراتيجي.

ولأن سورية تعد من أهم دول الممانعة المتحالفة مع ايران والمناهضة للسياسة الأمريكية في المنطقة، فقد رأت إسرائيل أن سقوط النظام يسهم في إعطائها حرية الحركة في توجيه الضربات الاستباقية استنزاف و خصومها بضربات عسكرية موضعية في الأماكن التي ترى فيها ضرورة لتوجيه تلك الضربات دون أن تلزم نفسها إلى حروب شاملة، وكذلك توجيه ضربة إلى المحور الراديكالي في اطار المواجهة مع ايران من خلال إبعاد سورية وتحييدها في أي مواجهة عسكرية معها، كذلك تفكيك علاقات سورية المحلية و

[1] سهام فتحي سليمان . **مرجع سابق** . ص 69

الاقليمية في لبنان وفلسطين الأمر الذي يسهم في إعادة تكوين خارطة جديد لمنظومة النظام الإقليمي، حيث بدأت تتخذ مواقف تنسجم مع موقف الولايات المتحد والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية المؤيد لسقوط النظام و اضعاف سورية بعد تزايد بطشه بشعبه وارتكابه المزيد من المجازر فاستغلت إسرائيل المجازر التي يرتكبها النظام بحق شعبه بهدف الترويج للمجتمع الدولي بأنها دولة ديموقراطية ، وأن عدم الاستقرار في المنطقة لا ينبع من الصراع العربي الإسرائيلي بقدر ما ينبع من الخلافات الداخلية التي تعانى منها الدول العربية نتيجة التناقضات السياسية كما خشيت من عدم مقدرة النظام السوري على الاستمرار في السيطرة على مخزون الأسلحة الاستراتيجية الكيماوية والبيولوجية ووقوعها بيد المعارضة و انتقالها إلى قوى ومنظمات مسلحة معادية لها كحزب الله مما يشكل تحديا وتهديدا للنظام الأمني ، فقررت توجيه الغارات الجوية المتكررة واستهداف مراكز في العمق السوري بهدف منع انتقال الأسلحة إلى حزب الله، وتأكيد على مساهماتها في رسم المشهد الاقليمي، كما قررت إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية وفى المناطق المحاذية لهضبة الجولان لحماية أمنه.[1]

الموقف الإيراني:

أما بالنسبة لإيران فقد كان الحراك السوري ورقة الاختبار الأصعب بالنسبة لها كانت تحاول ان تكسب الرأي العام و تحافظ على الاتساق في سياستها الخارجية ، فان موقف سوريا عزز من استخدام إيران الخطاب الديني في نشر مفهوم الثورة حسب الدستور الإيراني لتحقيق أهداف و مصالح سياسية ، حيث أن ايران كانت تحاول دائما الابتعاد عن وصفها بالدولة المذهبية ، الا أن السياسة التي اتبعتها تجاه سورية واليمن والبحرين تؤكد بأنها دولة مذهبية وذلك لأنها في الوقت الذي كانت تدعم فيه النظام السوري، كانت تؤيد الاحتجاجات الشعبية في البحرين و اليمن لتدعيم مشروعها ، بدأت المتابعة الإيرانية للحراك الشعبي في سورية بمراقبة صامتة، انتهت إلى موقف معلن بأن ما يحدث هو أمر داخلي سوري ولا يجوز التدخل فيه من قبل أي طرف ، وبعد أن باتت سورية تعاني من انقسامات داخلية خطيرة.[2]

أرادت ايران استغلال ضعف الرئيس السوري بشار الأسد لتوثيق تحالفها معه و بالتالي ترسيخ موطئ قدم لها في الشرق الأوسط ، فايران تريد أن تثبت لسورية بأنه يمكنها أن تؤذي النظام السوري إذا أخل الرئيس بشار الأسد بالتزاماته تجاه التحالف معها كما سعت الى اقناع سورية بأن وقوفها بجانب التكتل العربي

1سهام فتحي سليمان . **مرجع سابق** . ص70

معين عبد العزيز محمد أبو شريعة ،<< **التدخل الإيراني في الازمة السورية و اثرها على نفوذها في المنطقة العربية 2007_2011>>** ، ((مذكرة لنيل الماجيستير, كلية الآداب و العلوم الإنسانية)) ,جامعة غزة ، 2017 . ص70

السني المدعوم من الولايات المتحدة يمكن أن يشكل خطرا عليها لأن مصالح الدول العربية على المدى البعيد تكمن في إزاحة نظام الأقلية العلوية عن السلطة، واحلال الأغلبية السنية في سورية بدلا منها ، و ترى ايران بأن الصراع القائم في سورية هو امتداد للصراع في العراق و لبنان و عموم المنطقة [1]

لذلك فإن الاعتقاد السائد لديها أن سقوط النظام السوري سيوجه ضربة قوية لمشروعها في المنطقة ، اذ تمحورت السياسة الإيرانية خصوصا في العقد الأخير حول فكرة التحول الى قوة إقليمية كبرى ، مستفيدة من التغييرات الاستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط نظام البعث في العراق، ونظام طالبان في أفغانستان ، ثم تراجع النفوذ الأمريكي ولقد بلغ المشروع الإيراني ذروته مع استكمال سحب القوات الامريكية من العراق في نهاية 2011 ونظرا إلى حيوية المصير السوري للمصالح الإيرانية ونفوذها الإقليمي، وضعت ايران ثقلها وراء دعم النظام في دمشق ، فقامت بمنح مساعدات مالية و مساعدات عسكرية و نشر قوات من الحرس الثوري الإيراني.

ومهما يكن من أمر فانه وبسبب الازمة السورية أخذت تظهر تحالفات جديدة تتألف من معسكرين:

الأول: وهو معسكر التغيير ويدعمه إقليميا كل من تركيا ودول الخليج والأردن ومن ورائهم جميعا يقف الغرب بجناحيه الاوروبي والأمريكي.

الثاني: فهو حليف النظام السوري يدعمه إقليميا إيران والعراق وحزب الله اللبناني ويقف وراء هذا المحور دوليا روسيا والصين.[2]

[3]معين عبد العزيز محمد أبو شريعة ، **مرجع سابق** ، ص 71

[2]**مرجع نفسه**. ص71

المبحث الثالث: المقارنة بين القوة الروسية والقوة الامريكية

لقد تعددت تفسيرات الموقف الأميركي والروسي تجاه الأزمة السورية، ربما لتعدد المقاربات وأنماط التحليل المستخدَمة بين كلاسيكية ترتكز على نظريات بعينها ومستحدثة، تسعى لفهم تعقيدات هذه الظاهرة ، مما نتج عنه اختلاف مستويات التحليل و بالتالي عدم القدرة على التنبؤ وكذلك نتيجة قصور الرؤية واستخدام مداخل التحليل السياسي و اهمال الأبعاد الاقتصادية والجغرافية، فكانت أغلب تلك التحليلات لا تفسر سوى الخطابات الرسمية للدول، والتي تخفي دائما المصالح الحقيقية لها وراء حقوق الإنسان ودعم تطلعات الشعوب نحو الديمقراطية و الحرية و إرادة الشعب .

تغيرت الأساليب والأدوات لكن الاستراتيجيات بقيت نفسها فالشرق الأوسط الجديد، أو ما كان يعرف بـ" حدود الدم"، هو مشروع صاغه المستشرق البريطاني الأصل، الصهيوني الانتماء، برنارد لويس، ووافق عليه الكونغرس الاميركي بالإجماع في العام 1983، ويهدف الى تقسيم و تفتيت الدول العربية والاسلامية إلى دويلات صغيرة وسنحاول في هذا المبحث إيجاد مقاربة تفسيرية للازمة السورية و تقديم تفسيرات من حيث اختلاف أدوات التنفيذ و كيفية الانتقال الى مستويات القوة الصلبة و الناعمة و الذكية في الأزمة.

المطلب الأول: تحليل القوة الامريكية

عند تسلم باراك اوباما الرئاسة الأمريكية، كان لزاما عليه التخلي عن أفكار وسياسات الإدارة السابقة وطرح أفكار تتلاءم مع الوضع الدولي الجديد الذي لم تعد فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى المهيمنة بلا منافس، لذلك طرح فكرة الشراكة والقيادة وإحياء المنظمات الدولية والتحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، أو الدمج بين القوتين والذي بات يعرف بالقوة الذكية، ومما ساعد على هذا التحول هو إن الولايات المتحدة الأمريكية قوة متعددة الأبعاد، وبالتالي تمتلك كل مقومات القوة و الأدوات اللازمة لاستغلالها، في بداية الثورة السورية ظل مقتصرا على دعوة النظام السوري على القيام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين، لذلك ظلت التصريحات الأميركية مقتصرة على الدعوة إلى وقف العنف وتلبية مطالبهم، و بعد ذلك، انتقلت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى ممارسة الضغوط على النظام السوري تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية شملت الرئيس بشار الأسد وعددا من

المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، وهي عقوبات فردية ذات قيمة معنوية ولكنها لم تعني الكثير بالنسبة إلى النظام و مع تدهور الأوضاع في سورية إثر قصف الغوطة بالسلاح الكيماوي [1].

حذر باراك اوباما من أن أي نقل أو استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية يشكل خطا أحمرا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وقد تكون له عواقب هائلة في سورية.

واجهت الإدارة الأمريكية مشاكل عدة حيث فشلت في وقف الأحداث الجارية في سورية ومواجهة كل من روسيا وإيران حلفاء النظام السوري وهو ما أجبرها على التراجع عن التدخل العسكري أو وضع عقوبات ضد استخدامه للأسلحة الكيماوية، وفي هذا الصدد أشار الباحث الأمريكي **والتر راسل ميد** في تحليل له نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الى أن التلكؤ الأمريكي في التعاطي مع الملف السوري أفضى الى

تعقيد الأوضاع هناك، فتكلفة الصراع أصبحت مرتفعة والدولة دخلت في حرب أهلية تخطت حدود الداخل السوري، ، وانتقلت إلى دول أخرى بالمنطقة كالعراق ولبنان و تركيا كما فشلت في إدارة ملف القضاء على الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم بعد ختليها عن هذا الهدف بقبول امتلاك إيران برنامجا نوويا قد يمكنها من تخطي العتبة ألنووية [2]، الذي من المحتمل أن يشعل سباق الأسلحة النووية في منطقة الشرق ألأوسط ، والذي أفضى بدوره الى تذمر كافة دول المنطقة من السياسة الأمريكية التي لم تراع حق دول المنطقة في حماية أمنها من المحاولات الإيرانية المستمرة لتهديد أمنها القومي. [3]

المطلب الثاني: تحليل القوة الروسية

وترى روسيا أن سوريا هي مدخلها الأخير في المنطقة العربية الذي يمكنها من التأثير على مجمل الأحداث الساخنة فيها – وهي بلا شك من أهم المناطق الساخنة في العالم – وبالتالي لا يمكن لروسيا تحمل خسارة سوريا بعدما خسرت العراق وليبيا، وكان للموقف العربي والغربي من ليبيا وتجاوز الدور الروسي فيهما وعدم مراعاة مصالحها هناك له تأثير بالغ على الموقف الروسي من سوريا، فقد خرجت روسيا من ليبيا وفقدت كل امتيازاتها السياسية والاقتصادية هناك، وبالتالي فلا يمكن لها أن تكرر نفس السيناريو في سوريا تحت أي شكل من الأشكال، كذلك يرى بوتين بأن هزيمته في سوريا ستؤثر عليه داخليا وتظهره بمظهر الضعيف والمهزوم أمام شعبه ، مما يؤهل المعارضة الروسية لاستغلال هذه

[1] زهار عبد الله حسن، **مرجع سابق**، ص 393
[2] نفس المرجع ، ص394
[3] نفس المرجع, نفس الصفحة.

الهزيمة لإنهاء أو على الأقل إضعاف دوره السياسي، فكما هو معروف فإن أحد أسباب نجاح بوتين السياسي هو شعور الشعب بوجود رجل قوي قادر على مواجهة أمريكا أو الوقوف بوجهها للحفاظ على المصالح الروسية. [1]

واعتبر الخبير السياسي الفرنسي رومان لومباردي، وفق موقع "روسيا اليوم"، أن روسيا حققت النصر في سوريا بفضل اتباعها استراتيجية مدروسة وواضحة، وبتكتيكها الناجح وسلاحها المتطور، وأشار إلى أن كثيرين توقعوا أن تكرر روسيا في سوريا مصير حملة الجيش السوفيتي على أفغانستان، لكن كل هذه المخاوف والشكوك سرعان ما تبددت، وخاصة بعد بدء الجيش الروسي باستخدام الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة في سوريا، وقال: "دائما كان الاستراتيجيون الروس يتعلمون من أخطائهم السابقة".

كما وأضاف أن موسكو استعرضت مهارتها في خوض الحروب بشكل صحيح، وإنجازها في النهاية بتحقيق النصر وتوسيع نفوذها، إضافة إلى اختبار الكثير من المعدات العسكرية والأسلحة القوية في سوريا، استخدمت روسيا استراتيجية ذكية واضحة ومحددة خلال النزاع في سوريا، ولم تنغمس في القتال على الأرض والمواجهات البرية، وتركت هذه المهمة للجيش السوري والقوات المتحالفة معه، وتولت قواتها الجوية تغطية الزحف البري[2]

وأكد الخبير الفرنسي، أن نجاح روسيا في سوريا يرجع في نهاية المطاف لاتباعها استراتيجية تجمع بين التكتيك والوسائل العسكرية الحديثة المبتكرة والدبلوماسية الفعالة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

3 مريم موسي و رياض يعقوب ، تأثير الصعود الروسي علي العلاقات الروسية – الأمريكية خلال فترة "بوتين وأوباما ، **المركز الديمقراطي العربي** ، ت النشر:2016/05/05, على الموقع: https://democraticac.de/ 2016 /08/

2 قناة روسيا اليوم ، خبير فرنسي: روسيا بتكتيكها وسلاحها خيبت التكهنات وصنعت النصر في سوريا ، تاريخ النشر 2019/03/31 على الموقع :https://arabic.rt.com/middle_east

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية الراهنة في ظل التنافس الأمريكي الروسي

التنافس الروسي الأمريكي في العالم ليس بالجديد، وتواجد القوات الأمريكية وجها لوجه مع القوات الروسية هو الأخر ليس جديد على الساحة الدولية، فقد تواجهت القوتان في برلين بعد الحرب العالمية الثانية وفي كوريا خلال الحرب الأهلية، وخلال أزمة الصواريخ في كوبا، إلا إن الاعتقاد السائد إن الوضع مختلف هذه المرة عن سابقاته، لان الأزمة السورية استغرقت وقتا طويلا، كما إن هدف أمريكا هذه المرة يختلف عن أهدافها السابقة، فقد كانت في السابق تحاول تقاسم النفوذ مع "السوفيت سابقا" أما الأن فتحاول أمريكا أن تنفرد بالنفوذ في العالم، لا بل تحاول محاصرة روسيا نفسها، لذا فان التواجد الروسي في سوريا والمعارضة الأمريكية له، يقود إلى أحد السيناريوهات التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: سيناريو هزيمة روسيا في سوريا

إن تواجد القوات الروسية في سوريا سيجعل منها هدفا سهلا، خاصة وان في سوريا أكثر من 400 مجموعة مسلحة مختلفة الولاءات، إضافة إلى الدعم الأمريكي العربي التركي لهذه المجموعات على قدم وساق، ففي الوقت الذي تفصل روسيا عن المنطقة الآلاف الكيلومترات ولا توجد لقواتها أي قواعد في دول جوار سوريا، فان القوات الأمريكية تتمركز في اغلب دول جوار سوريا , كالأردن وتركيا، التي لها تعاون مباشر مع المجموعات المسلحة، بل تدرب وتمول هذه المجموعات وجعلت من أراضيها منطلقا لهم، فضلا عن الدعم الخليجي بالمال والسلاح للمعارضة السورية [1]، كما ضغطت أمريكا على بعض الدول مثل بلغاريا وتركيا واليونان لمنع مرور الطائرات الروسية المتجهة إلى سوريا عبر أراضيها، بالمحصلة هذا يعني إن حصارا سوف يفرض على روسيا، وقد تجد القوات الروسية نفسها بين فكي كماشة الإرهاب، وقد تتعرض للهزيمة كما حدث في أفغانستان عام 1989، خاصة وان بعض أعضاء المعارضة السورية قد صرحوا بذلك، وأكدوا إن سوريا ستكون مستنقع للقوات الروسية.[2]

المطلب الثاني: سيناريو التوافق الأمريكي الروسي حول سوريا

(وهو الأكثر ترجيحا) حيث أن الكثير من الأزمات بين أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا حاليا تم تجاوزها من خلال الحوار، فمن أزمة الحرب الكورية التي انتهت وبطريقة التوافق إلى وقف إطلاق

[1]- حيدر صلال، التنافس الروسي الأمريكي في سوريا، **المركز الديمقراطي العربي**، العدد03، 2017/05/25.

[2]خالد اسماعيل، قراءة في المشهد السوري، **صحيفة بلادي العراقية** ،العدد 23، ابريل2012.

النار بين الكوريتين وتكوين دولتين شمالية وجنوبية، والى أزمة الصواريخ في كوبا التي انتهت الأخرى إلى سحب السوفيت للصواريخ من كوبا مقابل تعهد أمريكا بعدم تهديد النظام الشيوعي في كوبا، لذلك إن التصعيد الحالي هو من أجل تحقيق المكاسب عند إجراء أي مفاوضات حول سوريا بين القوتين1.

في رأي العديد من المحللين السياسيين ليس من مصلحة أمريكا أو روسيا الاندفاع إلى حرب كونية لا تبقي ولا تذر، لان المواجهة العسكرية بين القوتين سوف تكون نهاية العالم، كما إن أغلبية دول العالم إن لم تكن كلها لا توافق على إي تصعيد أو مواجهة بين القوتين العظمتين، لأنها ستتعرض للدمار، كما أن اندفاع روسيا القوي في سوريا وبهذا الحجم , جعل الغرب وأمريكا يدرك مدى جدية روسيا في محاربة الإرهاب المدعوم من الغرب، وان أي هزيمة للإرهاب على يد روسيا منفردة سيقوي موقفها عالميا ويضعف أمريكا والغرب ، كذلك أن الغرب لا يريد للازمة أن تؤثر على أسعار النفط المنخفضة، إذ إن أي توتر في المنطقة سيقود إلى ارتفاع أسعار النفط، وستكون روسيا المستفيد الأول منها، لذا دعت اغلب دول أوربا أن يكون الرئيس السوري (بشار الأسد) جزء من الحل في سوريا وهذا تغير غير مسبوق في الأزمة.[2]

كما إن الأحداث في سوريا والمنطقة ليس من الصعوبة حلها أو هي من الخطورة على مصالح الدولتين بقاؤها بحيث تقود إلى حرب عالمية، حيث المفاوضات لا زالت جارية لحل الأزمة السورية، كما إن مسؤولي الدولتين على اتصال ولقاءات دائمة مع بعضهم للتباحث لحلها، وإن الأطراف العربية وتركيا وإسرائيل مع إصرارها على رحيل الأسد من سوريا، إلا أنها غير متفقة على الطريقة التي تقود إلى التغيير في سوريا، فإسرائيل رغم عدائها مع النظام السوري إلا أنها في النهاية وحسب التحليلات تؤيد بقاء نظام ضعيف في سوريا على رأسه بشار الأسد، لان التعامل مع قيادة واحدة أفضل من فوضى غير معروفة النتائج في سوريا، إضافة إلى تركيا التي تحاول تغيير النظام في سوريا ومجيء نظام تابع لها ضمن "سوريا موحدة"، وذلك لمنع إقامة كيان كردي جديد على حدودها الجنوبية، وإنها أخيرا غيرت رأيها حول سوريا والسبب هو حربها مع حزب العمال الكردستاني التركي واكتشاف المساعدات العسكرية الأمريكية

[1] محمود شكري، خطر الانهيار : الازمة السورية و مصير المشرق العربي ، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد، 190، 2012.
[2] حيدر صلال ، **مرجع سبق ذكره**.

لهذا الحزب، أما الدول العربية فهي الأخرى مشتتة بين راغب باستقرار الأوضاع في سوريا حتى مع وجود الأسد، وبين من يريد التغيير ولو على حساب تقسيم سوريا والمنطقة.

وبهذا فان روسيا وأمريكا تدركان جيدا إن أي توتر بينهما سوف لن يكون في صالح أي منهما، وان هناك العديد من دول المنطقة متربصة بهما، لذلك فإن الاعتقاد السائد هو التوافق على حل أزمات المنطقة بعد إن يصل كل طرف إلى مرحلة يعتقد إن تجاوزها خط احمر للطرف الأخر[1].

المطلب الثالث: سيناريو هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في العراق

إن ما يجري من قتال في العراق ضد تنظيم داعش الإرهابي، ودخول فصائل المقاومة العراقية والحشد الشعبي بقوة في القتال ضد التنظيم الإرهابي، فان انتصار القوات العراقية والحشد الشعبي على التنظيم الإرهابي وتحرير الأنبار وصلاح الدين والموصل، سوف يقود في النهاية إلى خروج أمريكا من المعادلة العراقية، خاصة وان أغلب فصائل المقاومة العراقية تعارض أي دور أمريكي في العراق، وبالتالي سوف يعطي دعما قويا للنظام السوري في حربه ضد المجموعات المسلحة، لذلك فان أي هزيمة لتنظيم داعش في سوريا يعني هزيمة المشروع الأمريكي العربي فيها، وبالنتيجة سوف تعزز روسيا تواجدها في المنطقة. كما أن الأحداث في سوريا والمنطقة ليس من الصعوبة حلها أو هي من الخطورة على مصالح الدولتين بقاؤها بحيث تقود إلى حرب عالمية، حيث المفاوضات لا زالت جارية لحل الأزمة السورية، كما إن مسؤولي الدولتين على اتصال ولقاءات دائمة مع بعضهم للتباحث لحلها، وأن الأطراف العربية وتركيا وإسرائيل مع إصرارها على رحيل الأسد من سوريا، إلا أنها غير متفقة على الطريقة التي تقود إلى التغيير في سوريا، فإسرائيل رغم عدائها مع النظام السوري إلا أنها في النهاية وحسب التحليلات تؤيد بقاء نظام ضعيف في سوريا على رأسه بشار الأسد، لأن التعامل مع قيادة واحدة أفضل من فوضى غير معروفة النتائج في سوريا[2]، إضافة إلى تركيا التي تحاول تغيير النظام في سوريا ومجيء نظام تابع لها ضمن "سوريا موحدة"، وذلك لمنع إقامة كيان كردي جديد على حدودها الجنوبية، وإنها أخيرا غيرت رأيها حول سوريا والسبب هو حربها مع حزب العمال الكردستاني التركي واكتشاف المساعدات العسكرية الأمريكية لهذا الحزب، أما الدول العربية فهي الأخرى مشتتة بين راغب باستقرار الأوضاع في سوريا حتى مع وجود الأسد، وبين من يريد التغيير ولو على حساب تقسيم سوريا والمنطقة[3].

---

[1] حيدر صلال ، **مرجع سابق**

[2] نفس المرجع.

[3] محمود شكري، **مرجع سابق**.

وبهذا فان روسيا وأمريكا تدركان جيدا إن أي توتر بينهما سوف لن يكون في صالح أي منهما، وان هناك العديد من دول المنطقة متربصة بهما، لذلك فإن الاعتقاد السائد هو التوافق على حل أزمات المنطقة بعد إن يصل كل طرف إلى مرحلة يعتقد إن تجاوزها خط أحمر للطرف الأخر.

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص في نهاية الفصل ما يلـي:

- شكلت الخلفية العميقة المحركة للتفاعلات والإرهاصات الاجتماعية خلال حقبة الثورات العربية على الصعيد الخارجي، وعلى الصعيد الداخلي التدهور الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي وانتشار الفساد في كل القطاعات داخل سوريا دون أن تحظى باهتمام حقيقي من قبل السلطات والحكومة السورية أدت إلى حدوث اضطرابات داخلية وسرعان ما زاد التصعيد تحولت إلى أزمة دولية.
- أسهم تدخل النظام الاقليمي والدولي في تشابك الأزمة السورية وتعقد حلها واطالة أمدها والعمل على وجود حالة من الاستقطاب بين الأطراف الداعمة للنظام والداعمة المعارضة، حيث ينظر الأطراف المؤيدون للنظام باعتبار الأزمة السورية مؤامرة خارجية وضعت للإطاحة بالنظام السوري ومواجهة دول الممانعة والعمل على تفكيكها وتحطيمها لصالح قوى إقليمية في المنطقة، بينما نظرت إليها الدول المؤيد للمعارضة باعتبارها" ثورة شعبية" ضد النظام وتدفق طبيعي للتاريخ وأنها جاءت عفوية ولكنها استوجبت الجانب المسلح لحماية المدنيين من الأساليب العنيفة التي يستخدمها النظام في التعامل مع التظاهرات السلمية.

– تنطلق الاستراتيجية الروسية من أن الشرق الأوسط فضاء قريب من حدودها الجنوبية وأن أي عدم استقرار فيه سيؤثر سلبا على العديد من جمهورياتها وهو ما قد يهدد أمنها القومي، بالإضافة إلى كون هذه المنطقة تشكل منفذا مهما للوصول إلى المياه الدافئة، وكذلك سوق مهمة لترويج الأسلحة للحصول على عوائد مالية تسهم في انتعاش اقتصادها.

– أما الاستراتيجية الأمريكية تركز على ضرورة التواجد الدائم في منطقة الشرق الأوسط عبر أساليب مختلفة سواء التواجد العسكري المباشر أو من خلال بناء تحالفات سياسية واقتصادية مع دول المنطقة، وذلك لتطويق روسيا ومنعها من التغلغل إلى ما تعتبره أمريكا مجالها الحيوي، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في الفترة الأخيرة متوجسة من العودة الروسية الجديدة والتي اعتبرتها مهددة لوجودها في الشرق الأوسط خاصة في ظل التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين، وبذلك اعتمدت الولايات المتحدة على توسيع التنافس ونقله إلى مناطق النفوذ الروسي خاصة في سوريا و أوكرانيا، وذلك بهدف

إلهاء روسيا بالمشاكل و الأزمات حتى لا تتيح لها الفرصة لإعادة ترتيب أوراقها الداخلية والخارجية والعودة كطرف قوي ومنافس يهدد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

- في ظل ما تشهده سوريا من حرب أهلية بين الحكومة السورية ومعارضيها من مختلف الإيديولوجيات فقد برزت تناقضات وخلافات في المواقف الأمريكية الروسية تجاه الأزمة السورية، وذلك نتيجة لتصادم المصالح بين الطرفين، وقد برز التنافس بينهما بشكل واضح من خلال موقف كل منهما الداعم لأحد أطراف الأزمة السورية.

الخاتمة

قامت إشكالية الدراسة الأساسية على تحليل استراتيجيات التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط و بالتحديد في سوريا، وافترضت أنه كلما زادت المصالح الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط و في سوريا زادت حدة التنافس بين روسيا و الولايات المتحدة الامريكية و بالتالي تنوع أدوات الصراع ، و في سبيل ذلك قامت الدراسة بتحليل مدى الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي جعلت منها محل أنظار و أطماع و تنافس الدول منذ القديم، ثم تطرقت الدراسة إلى التنافس الروسي الأمريكي على المنطقة وفق مراحل مختلفة و بأساليب متنوعة من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة ثم أخيرا القوة الذكية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعرضنا إلى مجالات التنافس و الأهداف الاستراتيجية لكل دولة . كما تطرقت الدراسة إلى تحليل وتشريح الأزمة السورية وذلك بعرض الأسباب الكامنة وراء الأزمة السورية وكيف كانت مواقف كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة في خضون التنافس القائم بينهما، وتوصلنا في الأخير إلى دراسات مستقبلية تمثلت في سيناريوهات حول التنافس الأمريكي الروسي وتداعياته على الأزمة السورية، وبهذا نكون قد أجبنا على الاشكالية وأثبتنا صحة جميع الفروض التي حددناها في المقدمة.

- فموقع سورية المطل على البحر الأبيض المتوسط ويشترك بحدود مع إسرائيل ولبنان والعراق والأردن، و تركيا يجعلها ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، لن تسمح بسهولة بخسارتها، حيث أن سقوط الأسد يعني خسارة حليف مهم في الشرق الأوسط، ويعود اهتمام روسيا بالمنطقة إلى العهد القيصري وحلم الوصول للمياه الدافئة في الخليج العربي، إذ تعد بلاد الشام بصورة عامة، وسوريا بصورة خاصة صلة الوصل بين الغرب والشرق، لذلك ترى روسيا إن وجودها في سوريا هو مصيري لأجل إثبات وجودها دوليا ، وإقليميا، وجعلها حلقة وصل بينها وبين باقي دول المنطقة.
- أحدثت الأزمة السورية اختلالا في توازن القوى الدولية والاقليمية، حيث أسهمت في احداث تغير في أدوار الفاعلين على الساحة الاقليمية والدولية، فلم تعد الولايات المتحد الأمريكية القائد الوحيد على الصعيد الدولي، فقد برزت روسيا كقوى جديدة على الساحة الدولية تحاول استعاد دورها على الساحة الدولية إلى جانب الولايات المتحد الأمريكية

–تدرك روسيا أن إسقاط نظام الرئيس " بشار الأسد " سيمهد الطريق إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط الذي يؤدي إلى إخراجها من المنطقة مما يجعلها تخسر مصالحها في سوريا خاصة و منطقة الشرق الأوسط عامة ، فهي لا تريد تكرار ما حدث في ليبيا بعد تدخل الناتو ، لذلك سارعت بتقديم كل أركان الدعم للنظام السوري إلى درجة التدخل العسكري الروسي في سوريا و هذا ما يبين مكانة سوريا في استراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط.

– تنطلق الإستراتيجية الروسية من أن الشرق الأوسط منطقة تشكل سوقا مهمة لترويج الأسلحة للحصول على عوائد مالية تسهم في انتعاش اقتصادها ولخدمة مصالحها في المنطقة بالدرجة الأولى، حيث قدمت

روسيا نفسها كحليف يمكن الاعتماد عليه وقامت بتفعيل دورها في المنطقة خاصة مع الدول الخليجية انطلاقا من إبرامها العديد من الاتفاقات التجارية والعسكرية و الطاقوية.

– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن سوريا هي قلب الشرق الأوسط ولابد من السيطرة عليها من أجل إقامة نظام عالمي يبقيها في الريادة ولا يسمح بصعود أي قوة منافسة لها

كما أنها تدرك بأن من يسيطر على سوريا يمكنه التأثير على العراق وتركيا ومصر، والتي تشكل سوريا نقطة التقاء بينهم، ومن يسيطر على هذه النطاقات الجيوسياسية الثلاثة يمكنه التأثير بالشرق الأوسط.

– يعد تكتيك "قيادة العالم من الخلف" أو ما يعرف باستعمال القوة الذكية , مرتبطا بشكل طفيف مع استراتيجية الانكماش التي تتبناها الإدارات الأمريكية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، الهدف من ذلك هو تقليص الإنفاق العسكري والخسائر في المعدات والأفراد، لكنه يترك ثغرة تستغلها القوى المناوئة في ملئ الفراغ الناتج عن عملية الانكماش الأمريكي قد تتسبب في تمدد نفوذ تلك القوى في مناطق الصراع ، انعكس ذلك على النفوذ الروسي داخل الأزمة السورية لذلك تهدف خطة القيادة من الخلف إلى عرقلة أية محاولات روسية، للتوسع داخل المنطقة وملئ الفراغ الناتج عن تنفيذ استراتيجية الانكماش الأمريكي

– تعتبر سوريا هي آخر حلقات النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، لذا تحافظ روسيا وبكل قوة على الإبقاء على النظام السوري، وترفض بشدة سحب دعمها له، رغم الضغوط التي تتعرض لها من الغرب والدول العربية الساعية إلى إنهاء الأزمة السورية سياسيا، إذ ترى روسيا إن أي هيمنة أمريكية مطلقة على المنطقة، يعني انحصار النفوذ الروسي داخل روسيا، وجعلها محاطة بدول أغلبها موالية للغرب وأمريكا، وبالتالي سوف يجعل أمنها القومي مكشوف لأمريكا، وسوف تحاصر روسيا بالقوات الأمريكية دون أن يكون لها فرصة مناورة خارجية، لهذا تحاول روسيا الإبقاء على تواجدها في سوريا لتكون قاعدة متقدمة للدفاع عن روسيا في حالة الخطر.

- ما يحرك العلاقات الروسية–السورية هي المصالح الروسية.حيث ساندت روسيا النظام انطلاقا من اعتبارات جيوسياسية متعددة، يتمثل أولها في الخوف من انهيار النظام في دمشق وما يتبعه من فقدان روسيا لقاعدتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمتواجدة بميناء"طرطوس" ، بالإضافة إلى رغبتها في التواجد في المنطقة عند إعادة تشكيلها والمشاركة في وضع الترتيبات الجديدة، فضلا عن رغبة روسيا في المقايضة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من القضايا التي تمس مبادرة الأمن القومي الروسي.

بناء على ما سبق نستنتج:

- تختلف السياسة الأمريكية وتتعدد بكل أبعادها لها استراتيجية خلق توازن بين تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والحفاظ على المصالح الحيوية بغض النظر عن الوسائل وأدوات التنفيذ وبين موازين القوى الدولية والعلاقات التي تربط القضايا الدولية ببعضها.
- إن القوة الذكية ليست سوى طرح جديد من اطروحات الاستراتيجية الأمريكية القديمة بينما لكن تختلف الأدوات والأساليب المتبعة فصفحات التاريخ السياسي تشير الى العديد من الوقائع التي تجسد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لها بغية تمرير سياسات ومشاريع في المنطقة وعليه فان أدوات ووسائل الاستراتيجية الأمريكية تتغير دائما وفقا لعوامل التأثير الداخلي والدولي.
- تستخدم عدة دول أخرى القوة الذكية في مقدمتها روسية في سياستها الخارجية لكن بدرجات متفاوتة وبطرق وأدوات لكسب العقول والحصول على التأييد والدعم الشعبي على المستويين العالمي والإقليمي.
- ترى مراكز الفكر الأمريكي أن الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية لم تتغير حتى مع تغير الإدارة الأمريكية(الديمقراطية / الجمهورية) وغيرت وسائلها ، فادارة اوباما تستكمل تنفيذ ما قد رسمته إدارة الرئيس بوش الابن خاصة ما يتعلق بالمصالح الامريكية بالرغم من كل تصريحاته الدبلوماسية الناعمة، لذلك فان حالة عدم الاستقرار والاضطراب التي تمر بها المنطقة ستستمر لفترة طويلة إضافة الى أن هناك الكثير من القضايا التي لا تزال تعتبر من الثوابت في السياسة الأمريكية لعل في مقدمتها أمن اسرائيل و أمن الطاقة.
- إن الولايات المتحدة بتوظيفها للقوة الذكية تجاه سوريا فهي تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير معلنة، لاستنزاف قدرات سوريا والقوى الداعمة لها، وتفكيك الدولة السورية من خلال استراتيجية التفريق على أسس مذهبية، فضلا عن تحويل سوريا إلى كيان هش وضعيف يسهم في عدم تحولها إلى مصدر تهديد لإسرائيل.
- تتمحور مصالح الولايات المتحدة في المنطقة باستمرار تدفق النفط والغاز، والحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي، والمحافظة على الهيمنة الاحادية الامريكية في المنطقة الى جانب حماية مصالح إسرائيل فيها.
- إن ما يحصل في سوريا من تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا ما هو إلا امتداد لتنافسهما الدولي الأشمل حول العالم.
- تعدد الأطراف الاقليمية والدولية المشاركة في حل الأزمة السورية أسهمت في تعقد الأزمة وتشتت قدرات المعارضة والنظام.

- كشفت الأزمة السورية عن وجود حالة من الترهل والضعف في النظام العربي الاقليمي بعد عجز عن احتواء الأزمة وحلها، الأمر الذي أسهم في تحويلها إلى أزمة دولية.
- أدى فشل المعارضة السورية في توحيد وتنظيم، جهودها وايجاد برنامج وحدوي مشترك وتعددها وتشتت قواها وحصولها على الدعم الخارجي إلى تعقد الأزمة واطالة أمدها لصالح القوى والأطراف الداعمة للمعارضة.
- لعب العامل الطائفي دورا في إدارة الأزمة السورية، الأمر الذي دفع بعض القوى الخارجية لدعم النظام في حين عملت قوى أخرى على دعم المعارضة.
- التدخل العسكري الروسي في سوريا يجعل مسألة طبيعة النظام في سوريا جزءا من تسوية جيوستراتيجية بين الدول الكبرى.
- تسعى روسيا من خلال تدخلها في الأزمة السورية لمساندة النظام السوري بكل الطرق استنادا على العلاقات السياسية والاقتصادية التي ترجع لفترات تاريخية طويلة.
- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرات روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.
- الدعم الروسي القوي للنظام السوري ما هو إلا وسيلة لكسب المزيد من الوقت إلى حين التوصل لحوار سياسي يؤمن المصالح الجيوستراتيجية الروسية.
- تبقى الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه ومرتبط بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لازما عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.
- شهدت الأزمة السورية حالة من التحيز الإقليمي والدولي، ويعود ذلك إلى أن سورية تشكل أهمية في توازنات إقليمية دقيقة، فأي طرف يسيطر على الملف السوري يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته، فهي تحوم حول الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة (العراق، ولبنان، وفلسطين)، كما تؤثر وتتأثر بها ، كما أن توازن قطبي منطقة الشرق الأوسط (تركيا، إيران) يعتمد على مصالح كل منهما، حيث تشترك تركيا مع سوريا بحدود دولية تبلغ حوالي 822 كلم , بينما تشترك إيران مع سوريا بمعاهدات استراتيجية ومصالح مشتركة تمثل العمق الاستراتيجي لكل منهما، ومثل ذلك دافعا أمريكيا لإدارة أزمتها والتقرب منها بحذر، بالإضافة لأسباب عديدة منها: الأزمة المالية العالمية حينها، وعدم الرغبة بالتورط في حرب مباشرة جديدة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجـــع:

1/ الكتب:

1- ابو الرب، جمال، **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الامريكية: دراسة في مبادئ ومناهج التخطيط وفق نظرية القوة الذكية**. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، المانيا، 2017.

2- بوقارة ،حسيبن ، **السياسة الخارجية :دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دارهومة، الجزائر،2013.

3- رزيق المخادمي، عبد القادر ، **القواعد العسكرية الامريكية الروسية وخطرها على الامن الدولي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2013.

4- سليمان، محمد، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**. دار زهران، عمان،2009.

5- عبد الخالق، لهيب، **بين إنهيارين :الاستراتيجية الأمريكية الجديدة**. الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2003.

6- عبد الناصر، جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر،2007.

7- فارس الهيتي، صبري، الخليج **العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية**. مطبعة جامعة بغداد، العراق،1976.

8- مانغولد، بيتر ، **تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط**، تر أديب يوسف شيش، دار طلاس، سوريا، (د ت).

9- ناصر، زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

10- هارم نعمة، كاظم، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** .دار أمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

11- الهرمزي، سيف، **مقتربات القوة الذكية الامريكية كألية من أليات التغيير الدولي، الولايات المتحدة الامريكية نموذجا**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، لبنان، 2016.

12- ياسر حم، عمار، **روسيا والثورة السورية**، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن.2016.

13- يوسف حتى، ناصيف، **التحول في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي**. مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان ،1999.

2/ المجلات العلمية:

14- أحمد دياب،" هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا، وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، عدد 1288، ت النشر، أكتوبر 2013.

15- أزهار عبد الله حسن، استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 09, 2011.

16- أيمن الدسوقي، الدور الروسي في سوريا: الواقع والمآلات، مجلة **رؤية تركية**، العدد 63، ت النشر:2018/07/02.

17- جيمس سلادن وآخرون، الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، **مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط**، 2017.

18- حيدر صلال، **التنافس الروسي الأمريكي في سوريا**، **المركز الديمقراطي العربي**، **العدد03**، 2017/05/25.

19- خالد اسماعيل، قراءة في المشهد السوري، **صحيفة بلادي العراقية**، العدد 23، 29 ابريل 2012.

20- صدام محمد مديد محمد عطية، الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط وأثره على المنطقة العربية – النموذج ثورات الربيع العربي – **مجلة تكريت**، العدد 11.

21- صفاء عبد الوهاب، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، مجلة **شؤون عربية**، العدد 177، 2017.

22- طارق أحمد بلال،" نطاق الانعطاف في مسار الصراع بسوريا"، **الجزيرة**، ت النشر 06/02/ 2015.

23- عبد الجبار اسماعيل ابراهيم، "**مسارات انابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية: التعاون والصراع** "، **مجلة الرؤى**، 2018.

24- عصام بن الشيخ، الهيمنة في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في أدبيات جوزيف ناي، فرنسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجيسكي. **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد 15، جوان 2016.

25- علاء عبد الحفيظ، "تأثير الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوى"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 2015.

26- محمود شكري، خطر الانهيار: الازمة السورية ومصير المشرق العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، مصر، 2012.

27- نور الدين قلالة، "هل ستظل أمريكا القوة العظمى في العالم؟ نحو معالجة اختلال التوازن بين الانفاق العسكري والمتطلبات الاستراتيجية في عالم مضطرب"، **مجلة إسلام أون لاين**، ت النشر:2016/12/25.

28- هالة خالد حميد، العلاقات الامريكية – الروسية بعد عام2001: المسار والمستقبل، **المجلة السياسية والدولية**، ت النشر:2014/08/25.

29- هبة المعز، الموقف الروسي اتجاه سوريا، **مجلة ساسة**، ت النشر:2017/11/12.

30- وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، **مجلة العربية للعلوم**، العدد 20، 2008.

31- يحي يحياوي، **القوة الناعمة التمظهرات الجديدة للتسلط**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

3/الـدراسـات الغير منشورة:

32- إياد خلف عمر الكعود، "استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية"، مذكرة لنيل الماجيستير، (جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب والعلوم السياسية. 2016).

33- بسمة عثماني، "التنافس الأمني الأمريكي – الروسي في منطقة المتوسط"، مذكرة مكملة لنيل الماستر، (جامعة ام البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

34- حاكم خليل، "صراع القوى الكبرى على منطقة الشرق الأوسط من 2001 –2015"، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، (جامعة سعيدة: قسم العلوم السياسية الجزائر، 2016).

35- حجاب عبد الله، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج 1979–2011"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية،2012).

36- خالد جويعد أرتيمه العبادي، "تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية: سوريا ولبنان 1979–2007"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة موته: كلية العلوم السياسية، ،2008).

37- خديجة محجوب محمد الصالح،" النفط العربي كمحدد للسياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية "، مذكرة مكملة لنيل الماجيستير، (جامعة الخرطوم: كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، د.ت).

38- سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل التحولات الإقليمية والدولية 2011–2013"، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، (جامعة الأزهر، فلسطين، كلية العلوم السياسية، 2015).

39- صخر علي سلامة السليحات، "دور المياه في اثارة النزاع في الشرق الاوسط – تركيا – العراق – سوريا – 2013/2003 "مذكرة لنيل الماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، (جامعة الشرق الاوسط: 2014).

40- عبلة مزوزي "العلاقات الإيرانية –السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية،2010).

41-قاسم أسماء أمينة،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة خميس مليانة: قسم العلوم السياسية، 2013).

42-كوثر زيارة، " التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2003-2015"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة ورقلة: قسم العلوم السياسية، 2015).

43- مالكي مريم، "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الازمة السورية 2011-2014 "، مذكرة لنيل الماستر، (جامعة خميس مليانة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، د.ت).

44- محمد عربي لادمي، "التنافس التركي – الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط 1996-2014"، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

4/المواقع الالكترونية:

45- إبراهيم منشاري، "**مستقبل العلاقات الأوروبية _ الروسية في ضوء أزمة القرم**"، ت النشر:2016/03/06، ت الاطلاع: 2019/05/04، على الموقع: http://www.acrseg.org/5839

46-خالد ممدوح ألعزي، "**العالم العربي والإسلامي في الاستراتيجية الروسية** "، ت النشر:2010/04/22، ت الاطلاع: 2019/04/05، على الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath

47-زهرة حمادي،" **التدخل الروسي بسوريا ينذر بتصعيد الصراع** "، ت النشر:2015/09/10، ت الاطلاع:2019/05/17، على الموقع:.www.eljazeera.net/news/arabic20150910

48-سامر إلياس، التدخل الروسي في سوريا :الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة، **مركز الجزيرة**، ت النشر:2016/01/06.

49-علي محمد علي،" **الثورة السورية أسبابها وقواها، مآلاتها**، ت النشر 2011/05/26، ت الاطلاع:2019/04/15، على الموقع:.www.syriaasc.net/ :http// :

50-فرح الزمان أبو شعير، **العلاقات الإيرانية-الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة**، ت النشر:2013/10/07، ت الاطلاع:2019/05/10، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555.html

51-كمال مساعد،" **إنقلاب المشهد الإستراتيجي ميدانيا وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية**"، ت الاطلاع:2019/04/05، على الموقع:
http://www.ssnp.info/index.php?article=105921

52-لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية الجديدة**، مركز دراسات الصين وآسيا، ت الاطلاع: 2019/04/16، على الموقع:-http://www.chinaasia
rc.org/index.php?p=21&id=877

53-مايكل نايتس، **التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية**، المرصد السياسي، **العدد3036، ت النشر:2018/11/05.**

54-مسعود سعيد عامر،" **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العالم الإسلامي**"، ت النشر:2013/10/12، ت الاطلاع:2019/04/05، على الموقع:

55-يوسف مكي، " صراع أمريكي-روسي على سوريا"، **مجلة التجديد العربي**،2011.

56-عصام عبد الشافي، "**أسطورة التراجع الأمريكي**"، ت النشر: 12 /2015/10، ت الاطلاع: 2019/04/05، على الموقع: http ://www.mubasheraljazeera: net/articles andustrudie

57-ايهاب شوقي،" **الصراع على الاكتشافات النفطية**"، ت النشر:2016/05/27، ت الاطلاع:2019/05/05، على الموقع: http://www.anntv. tv/new/show ubject.aspx ?id=365=.vx/ionslt

58-لفلي سمايل، **أسباب الثورة السورية**، ت النشر: 2017/04/24، ت الاطلاع:2019/04/17، على الموقع:-http://www.lovely0smile.com/Msg
5592.html

59-شبكة السورية، " **البعد الاجتماعي والاقتصادي للثورة**"، ت النشر:2016/05/02، ت الاطلاع:2019/05/17،على الموقع:https://syriafreedomforever.wordpress.com

60-عمر كوش،" **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**"، ت النشر: 2009/06/27، ت الاطلاع: 2019/05/04، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books